النّمط السّادس

فی الغايات و مباديها و[1] فی التّرتيب[2]

التّفسير[3]: غاية الشّیء ما إليه يتحرّک، و متی وصل إليه وقف. و أمّا المبدأ فهو المؤثّر. و اعلم أنّ فصول هذا النّمط علیٰ[4] کثرتها محصورة فی ثلاث مسائل[5]: أوّلها؛ القول فی أنّ کلّ من[6] فعل بالقصد و الإرادة فهو مستکمل. و ثانيها؛ الطّرق الدّالّة علیٰ إثبات العقول المجرّدة. و ثالثها؛ بيان کيفيّة ترتيب الوجود.

المسئلة الأولی

فی أنّ کلّ من فعل بالإرادة و القصد[7] فإنّه لابدّ و أن يکون مستکملاً

و اعلم أنّه أنّما تکلّم أوّلاً فی هذه المسئلة؛ لأنّها تمام لما[8] قبلها و أساس لما بعدها؛ لأنّ المسئلة الّتی قبلها هی مسئلة حدوث العالم و قدمه، و هذه المسئلة بتقدير صحّتها توجب القول بالقدم. لأنّه إذا ثبت أنّ الفاعل بالقصد مستکمل، و ثبت أنّه يستحيل أن يکون اللّه تعالیٰ مستکملاً[9]، وجب القطع بأنّه[10] غير فاعل بالقصد. و إذا کان کذلک کان موجباً بالذّات، و حينئذ لزم القطع بقدم العالم.

و ثانيهما[11]؛ أنّه لمّا[12] استدلّ علی القدم فی المسئلة الّتی قبل هذه المسئلة[13] بأنّ الفاعل لمّا

۱- و :- س.   ۲- و فی التّرتيب :- ط، م.   ۳- التّفسير : إشارة مج. :+ أقول مص.   ۴- علی :- ط.

۵- ثلاث مسائل : مسائل ثلاث مص. : مسائل ثلاثة ط، م.   ۶- من : ما م.

۷- بالإرادة و القصد : بالقصد و الاختيار مص. : بالقصد و الإرادة ط.   ۸- لما : ما م.

۹- مستکملاً : غير کامل ط.   ۱۰- بأنّه : بأنّ اللّه تعالیٰ ط.   ۱۱- ثانيهما : ثانيها مص. : إعلم ط.

كان فى الأزل مستجمعاً لجميع الجهات المعتبرة فى الفاعليّة، وجب أن يكون فاعلاً فى الأزل. و القائلون بالحدوث لايدفعون هذا الكلام إلّا بأنّه تعالىٰ فاعل بالقصد[١] و الاختيار، و ذلك لايوجب قدم الفعل[٢] لاحتمال أن يقال[٣]: إنّه تعالىٰ كان فى الأزل مريداً لخلق[۴] العالم فى الوقت الّذى خلقه فيه. فهذا هو العذر[۵] الّذى عليه التّعويل. ثمّ أنّه لمّا أبطل كونه تعالىٰ فاعلاً بالقصد و الاختيار، اندفع هذا العذر[۶]، و تمّ كلامه فى تلك الحجّة.

و أمّا أنّها أساس لما بعدها فلأنّه إنّما يتكلّم[٧] بعد هذه المسئلة فى أنّ حركات الأفلاك شوقيّة تشبيهيّة[٨]. و هذا إنّما يمكن القطع به لوثبت أنّه لايجوز أن تكون حركاتها[٩] لأجل العناية بالسّافلات. و متى ثبت أنّ كلّ فاعل بالقصد فهو مستكمل بفعله، فلوكان غرض الفلك من الحركة انتفاع السّافلات، لكان الفلك مستكملاً[١٠] بالسّافلات، فكان الشّريف مستكملاً بالخسيس؛ و ذلك محال. فثبت أنّ هذه المسئلة تمام لماقبلها و أساس لمابعدها، فلاجرم وجب[١١] أن لايتكلّم فيها إلّا ههنا[١٢]. و لنرجع إلى تفسير[١٣] الفصول[١۴] المذكورة لتحقيق هذه المسئلة و هى تسعة[١۵].

[الفصل الأوّل]

تنبيه : أتعرف ما الغنيّ؟ الغنيّ التّامّ هو الّذى يكون غير متعلّق بشىء خارج عنه فى أمور ثلاثة: فى ذاته، و فى هيئات متمكّنة من ذاته، و فى هيئات كماليّة إضافيّة لذاته. فمن احتاج إلى شىء آخر[١۶] خارج[١٧] عنه حتّى[١٨] يتمّ له[١٩] ذاته، أو حال متمكّنة من ذاته، مثل شكل أوحُسْن أوغير ذلك، أوحالٍ لها اضافةٌ مّا كعلم، أو عالميّة، أوقدرة، أوقادريّة، فهو فقير محتاج[٢٠] إلى كسب.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل ذكر ماهيّة الغنيّ، و هو الّذى لايفتقر إلى الغير[٢١] فى ذاته، و

١- بالقصد :+ الأوّل ط.   ٢- الفعل : العالم ط، مج. : الفاعل م.   ٣- أن يقال :- ط، م، مص.
۴- لخلق : خلق ط.   ۵- العذر : القدر ط، م.   ۶- العذر : القدر ط.   ٧- إنّما يتكلّم : لمّا تكلّم س.
٨- تشبيهيّة : تشتهيه مص.   ٩- حركاتها : حركتها ط، مص.   ١٠- بفعله فلوكان ... مستكملاً :- س.
١١- فلاجرم وجب : فوجب ط.   ١٢- أن لايتكلّم فيها إلّا ههنا : أن لايتكلّم هنا إلّا فيها س.
١٣- تفسير : تفصيل س.   ١۴- الفصل : الأصول ط.   ١۵- تسعة :+ فصول مج، و ايضاً على هامش س.
١۶- آخر :- م.   ١٧- خارج : خارجاً م، مص.   ١٨- حتّى :- س.   ١٩- له : به س.

لا فى شىء من صفاته الحقيقيّة، سواء كانت تلك الصّفة عريّة عن الإضافة كاللّون و الشّكل، أوكانت[١] ذات إضافة كالعلم و القدرة.

و اعلم أنّ الشّيخ اعتبر فى تحقّق[٢] الاستغناء مجموع أمور ثلاثة: أحدها أن لايتوقّف على الغير ذاته؛ و ثانيها أن لايتوقّف على الغير صفاته العارية[٣] عن الإضافة[۴]؛ و ثالثها أن لايتوقّف على الغير صفاته الّتى تعرض لها إضافات[۵] كالعلم و القدرة. و لم‌يعتبر فيه أن لايتوقّف صفاته الّتى هى مجرّد الإضافات[۶] على[٧] الغير، لأنّ الإضافات يتوقّف وجودها على المضافين. فكون اللّه تعالىٰ مبدءاً للممكنات يتوقّف[٨] علىٰ وجود الممكنات، لأنّ المبدأ مبدأ لذى المبدأ، و الإضافيّان[٩] معاً، و هما متأخّران[١٠] عن وجود المضافين.

و أمّا قوله : بعد ذلك[١١]: فمن افتقر[١٢] فى شىء من هذه الأمور إلىٰ غيره فهو فقير[١٣] محتاج إلى كسب؛ فاعلم أنّ هذا الكلامَ خارجٌ، علىٰ قانون الخطابة. فإنّه لامعنى للفقير المحتاج إلى الكسب[١۴] إلّا افتقاره فى أحد[١۵] الثّلاثة المذكورة إلى الغير، و حينئذ يصير[١۶] معنى الكلام: أنّه لوافتقر فى شىء من هذه[١٧] الثّلاثة إلى الغير لافتقر فيها إلى الغير؛ و معلوم أنّ ذلك ممّا لافائدة فيه. و إن كان يريد بالفقر و الاحتياج إلى الكسب[١٨] شيئاً[١٩] وراء ذلك فلابدّ من إفادة تصوّره[٢٠]، ثمّ إقامة الحجّة على التّصديق به.

[الفصل الثّانى]

تنبيه : إعلم أنّ الشّىء الّذى إنّما يحسن به أن يكون عنه شىء آخر، و يكون ذلك أولىٰ و أليق[٢١] من أن لايكون، فإنّه إذا لم‌يكن عنه ذلك لم‌يكن ماهو أولىٰ و أحسن مطلقاً. و أيضاً لم‌يكن ما

١- تلك الصّفة ... أوكانت : على الهامش بخطّ جديد م.   ٢- تحقّق : تحقيق ط.   ٣- العارية : العريّة ط، م.
۴- الإضافة : الإضافات س.   ۵- إضافات : الإضافات ط، م، مص.   ۶- الإضافات : الإضافة ط.
٧- على : إلى ط، م، مص.   ٨- يتوقّف : فيتوقّف ط، م.   ٩- الإضافيّان : الإضافات ط.
١٠- متأخّران : متأخّرتان س.   ١١- بعد ذلك :- ط.   ١٢- افتقر : احتاج ط.   ١٣- فقير :- س.
١۴- الكسب : كسب مص.   ١۵- أحد : الأمور ط، م.   ١۶- يصير :- ط.   ١٧- هذه :+ الأمور ط.

هو الأولىٰ و الأحسن به[۱] مضافاً. فهو مسلوب كمالٍ ما، يفتقر فيه إلىٰ كسب.

التّفسير: الغرض منه[۲] إبطال[۳] قول من قال[۴]: اللّه[۵] تعالىٰ أنّما خلق العالم لأنّ[۶] الاحسان أولىٰ من تركه. و احتجّ على إبطاله بأنّه إذاكان ذلك الفعل أليق به من أن لايفعله، فلولم يفعله[۷] لم‌يحصل له ما هو الأولىٰ[۸]. فهو علىٰ هذا التّقدير قد[۹] استفاد بذلك الفعل تلك الأولويّة، وكان فقيراً فى ذاته محتاجاً إلى الكسب.

و لقائل أن يقول: إن عنيت بكونه فقيراً محتاجاً إلى الكسب أنّه لمّافعل هذا الفعل فقد حصلت الأولويّة له، ولولم يفعله لم‌تحصل، فحينئذ يصير المقدّم و التّالى شيئاً واحداً، و يكون المعنى: أنّه لوفعل لأجل أن تحصل له تلك الأولويّة لكان فاعلاً لأجل أن تحصل له تلك الأولويّة. و إن عنيت به شيئاً آخر فلابدّ من بيانه ليمكننا أن نتكلّم عليه بالرّدّ و القبول.

[الفصل الثّالث]

تنبيه : فما أقبح[۱۰] مايقال:[۱۱] من[۱۲] أنّ الأمور العالية تحاول أن تفعل شيئاً لماتحتها لأنّ ذلك أحسن بها، و لتكون[۱۳] فعّالة للجميل، و أنّ ذلك من المحاسن و الأمور اللّائقة بالأشياء الشّريفة، و أنّ[۱۴] الأوّل الحقّ يفعل شيئاً لأجل شىء، و أنّ لفعله لِمِّيَّةً.

التّفسير[۱۵]: هذا الفصل مشتمل على ذكر النّتائج[۱۶] اللّازمة من الحجّة الّتى قرّرناها فيما تقدّم و هى الرّدّ على من يقول: إنّ اللّه تعالىٰ أنّما يفعل الفعل المخصوص ليستحقّ المدح و الثّناء بفعله أولئلّايستحقّ الذمّ، و إنّ الأفلاك أنّما تتحرّك لأجل العناية بالسّافلات.

۱- به :+ و مص. ۲- منه : فيه مص. ۳- إبطال :- س. ۴- قال :+ إنّ ط.
۵- اللّه : إنّ اللّه ط. :+ سبحانه و مج، مص. ۶- لأنّ :+ فعل م. ۷- لم يفعله : لم‌يفعل س.
۸- الأولى : أولىٰ م، مج، مص. ۹- قد : فقد ط، م. ۱۰- فما أقبح : ما أقبح س. : فما قبح مص.
۱۱- ما يقال : أن يقال ط. ۱۲- من :- س. ۱۳- لتكون : تكون مص. ۱۴- و أنّ : فإنّ مص.

[الفصل الرّابع]

تذنيب : أتعرف ما الملك؟ الملك الحقّ هو الغنىّ الحقّ مطلقاً، و لايستغنى عنه شىء فى شىء، و له ذات كلّ شىء، لأنّ كلّ شىء[۱] منه، أوممّا منه ذاته[۲]. فكلّ شىء غيره فهو له مملوك، و ليس له إلى شىء فقر.

التّفسير: الغرض منه[۳] ذكر ماهيّة الملك،و يعتبر[۴] فيها أمران: أحدهما سلبىّ، و هو أن يكون غنيّاً مطلقاً عن كلّ ما عداه. و ثانيهما إضافىّ، و هو أن يفتقر إليه كلّ ماعداه إمّا[۵] بواسطة أوبغير واسطة.

[الفصل الخامس]

تنبيه : أتعرف ماالجود؟ الجود هو إفادة ماينبغى لالعوض. فلعلّ من يهب السّكّين لمن لاينبغى له ليس بجواد، و[۶] لعلّ من يهب ليستعيض معاملٌ، و ليس بجواد. و ليس العوض كلّه عيناً، بل و غيره، حتّى الثّناء، و المدح، و التّخلّص[۷] من المذمّة، و التّوصّل إلى أن يكون على الأحسن أو على ماينبغى. فمن جاد[۸] ليشرف، أوليحمد، أوليحسن به مايفعل، فهو مستعيض غير جواد. فالجواد الحقّ هو الّذى تفيض منه الفوائد لالشوق منه، و طلب قصدىّ لشىء[۹] يعود إليه. و اعلم أنّ الّذى يفعل شيئاً، لولم يفعله لقبح[۱۰] به أو لم‌يحسن منه، فهو بما يفيده من فعله متخلّص.

التّفسير: الغرض منه بيان ماهيّة الجود. وحدّه أنّه إفادة[۱۱] ما ينبغى لالعوض[۱۲]. و هذا الحدّ[۱۳] فيه قيود ثلاثة: أحدها الإفادة، فإنّ من لايفيد شيئاً لايكون جواداً. و ثانيها أن يكون المفاد ممّاينبغى إفادته، فإنّ من يهب السّكّين لمن لاينبغى له ليس بجواد.

و اعلم أنّ لفظة «ينبغى» لفظة[۱۴] مجملة، فإنّه يراد بها تارة الحسن العقلىّ كما يقال: العلم ممّاينبغى و الجهل ممّا لاينبغى[۱۵]؛ لكنّ الحكماء لايقولون بالحسن و القبح العقليّين. و قد يراد بها

۱- كلّ شىء :- س. ۲- ممّا منه ذاته : ممّا هو منه ذاته م. : ممّا من ذاته مص. ۳- منه : من هذا الفصل مج.
۴- يعتبر : لنعتبر ط. ۵- إليه كلّ ما عداه إمّا : كلّ واحد ممّا عداه إليه مص. ۶- و : أو مص.
۷- التخلّص : التّلخيص م. ۸- جاد : جاء مص. ۹- لشىء :- م. ۱۰- لقبح : قبح مص.
۱۱- إفادة : أفاد م. ۱۲- لعوض : لغرض ط، م، مج. ۱۳- الحدّ :- س، ط، م.

الإذن الشّرعی کما یقال: النّکاح ممّاینبغی و السّفاح ممّا لاینبغی؛ أی النّکاح مأذون فیه شرعاً و السّفاح ممنوع منه[1] شرعاً، و هذا التّفسیر أیضاً لایلیق بالحکماء. و لیس لهذه اللّفظة معنی ملخّص[2] سوی هذین المعنیین، فظهر تمکّن[3] الإجمال من هذه اللّفظة.

و ثالثها أن لاتکون الإفادة لعوض[4]؛ فإنّ من یهب لیستعیض معاملٌ، سواء کان العوض عیناً[5]، أو ثناءً، أو مدحاً، أو تخلّصاً عن الذّمّ[6]، أو أن[7] یکون فاعلاً للّایق[8] الأحسن[9].

ثمّ إنّه لمّا مهّد[10] هذه القاعدة قال: «فالجواد الحقّ هوالّذی یفیض منه الفوائد لالشوق منه و طلب قصدیّ لشیء یعود إلیه»؛ ثمّ أعاد الکلام الّذی ذکره فی الفصل الثّانی من هذا النّمط فقال: «و اعلم أنّ الّذی یفعل شیئاً لولم‌یفعله قبح به أو لم‌یحسن منه، فهو بما یفیده من فعله متخلّص[11]»؛ و معناه ظاهر.

و لقائل أن یقول: لولم‌یکن القصد إلی إیصال[12] الفائدة إلی الغیر معتبراً فی تحقّق الجود وجب[13] أن یقال: الحجارة إذا سقطت من السّقف و وقعت علی[14] رأس عدوّ إنسانٍ و مات ذلک العدوّ، أن تکون تلک[15] الحجارة جواداً مطلقاً لأنّه حصل منها ماینبغی لالعوض[16]. فإن التزم کون الحجر[17] جواداً مطلقاً[18] و قال: هذا هو الحقّ[19] و إن‌کان شنیعاً فی المشهور؛ فنقول له[20]: الّذی عوّلت علیه أیضاً لیس بحجّة برهانیّةٍ[21] بل کلام إقناعیّ خطابیّ[22]. فإنّ غایة کلامک أنّ کلّ ما[23] کان[24] غرضه من الإفادة أن یکون فاعلاً للأولی کان غرضه من الإفادة تخلیص نفسه عن الذّمّ. و هذه ضعیف[25]؛ لأنّه یقال: إن عنیت بقولک: إنّه[26] تخلّص نفسه من[27] الذّمّ؛ أنّ غرضه من فعله أن لایصیر مستحقّاً

١- منه : عنه ط، م، مص. ٢- ملخّص : مخلّص ط. ٣- تمکّن :- مص. ۴- لعوض : لغرض ط، مج.
۵- عیناً : غناً مج. ۶- عن الذّمّ : من الألم س. ٧- أن :- س. ٨- للائق : للألیق ط، م : للألیق و مص.
٩- أو ثناء ... الأحسن : علی الهامش م. ١٠- مهّد : بیّن ط.
١١- بدل « هو الّذی تفیض منه الفوائد ... متخلّص»: إلی آخره س. ١٢- إیصال : اتّصال م، مج، مص.
١٣- فی تحقّق الجود وجب : فی تحقّق الوجود وجب ط، م. : فی الجود لوجب س. ١۴- علی : إلی مص.
١۵- تلک :- مج. ١۶- لعوض : بعوض س. ١٧- الحجر : الحجارة مج.
١٨- مطلقاً :+ لأنّه حصل منه ما ینبغی ط، م. ١٩- الحقّ : الجود س.
٢٠- فنقول له : فیقول له مص. : فیقول م. ٢١- لیس بحجّة برهانیّة : لیست حجّة برهانیّة ط، م، مج، مص.
٢٢- کلام إقناعیّ خطابیّ : کلاماً إقناعیّاً خطابیّاً ط، م، مج، مص. ٢٣- ما : من مج. ٢۴- کان :- س.

للذّمّ مع علمه بأنّه لولم‌یفعله لاستحقّ الذّمّ، فلم قلت[1] إنّ ذلک[2] محال؟ و هل هذا إلّا إلزام الشّیء[3] علی نفسه؟ و إن عنیت به معنی آخر فبیّنه لنتکلّم علیه. فصحّ أنّ الحجّة الّتی ذکروها[4] لاتصیر علی السّبک[5] و النّظر الحقّ، لکنّها حجّة إقناعیّة. و إذا کان کذلک، کانت الحجّة الّتی ذکرناها[6] تصلح معارضة لها.

[الفصل السّادس]

إشارة : و العالی لایکون طالباً[7] أمراً لأجل السّافل، حتّی یکون ذلک جاریاً منه مجری الغرض. فإنّ ما هو غرض لقدیتمیّز عند الاختیار من نقیضه، و یکون عند المختار أنّه أولی و أوجب حتّی أنّه لوصحّ أن یقال فیه: إنّه أولی فی نفسه و أحسن[8]، ثمّ لم‌یکن عند الفاعل أنّ طلبه و إرادته أولی به و أحسن، لم‌یکن غرضاً. فإذن الجواد و المَلِک الحقّ لاغرض له. و العالی لاغرض له فی السّافل.

التّفسیر[9]: الغرض من هذا الفصل الجواب عن سؤال یذکر[10] علی الحجّة المذکورة، و هو أنّ الفقر و الحاجة إنّما یلزم لوقصد اللّه تعالی إلی إیجاد شیء لغرض عائد إلیه، فأمّا[11] لوقصد الإیجاد[12] و التّکوین لغرض عائد إلی الغیر لم یلزم الفقر و الحاجة.

و الجواب عنه: أنّ الّذی هو أولی للغیر، إذا لم‌یکن فعله أولی لذلک الفاعل، لم‌یصلح أن یکون غرضاً للفاعل. فالفاعل[13] الّذی یفعل فعلاً لغرض غیره لابدّ[14] و أن‌یکون له فی تحصیل غرض ذلک الغیر[15] غرضٌ عائد إلیه، و حینئذ یعود الإلزام المذکور.

[الفصل السّابع]

تتمیم[16]: کلُّ دائمِ حرکةٍ بإرداة فهو متوقّعٌ أحدَ الأغراضِ المذکورةِ الرّاجعةِ إلیه، حتّی کونه

١- قلت : قلتم مج. ٢- إنّ ذلک : بأنّ هذا مج. ٣- إلّا إلزام الشّیء : إلّا إلزاماً للشّیء س.
۴- ذکروها : ذکرها س. ۵- السّبک : الشّکّ مج. ۶- ذکرناها :+ أیضاً مج. ٧- طالباً :+ للسّافل مص.
٨- و أحسن :- س. ٩- التّفسیر :+ أقول مص. ١٠- سؤال یذکر : السّؤال الّذی یذکره مص.
١١- فأمّا : أمّا س، ط. ١٢- الإیجاد : بإیجاد مج. ١٣- فالفاعل : و الفاعل مص.
١۴- لابدّ : فلابدّ ط، م، مص. ١۵- غرض ذلک الغیر : ذلک الغرض س، مج.
١۶- تتمیم : تنبیه م؛ و هکذا فی س، لکن علی فوق السّطر «تتمیم» بخطّ جدید.

متفضّلاً أو مستحقّاً للمدح. فماجلّ عن ذلک، ففعله أجلّ من[1] الحرکة و الإرادة.

التّفسیر[2] : لمّا أقام الدّلالة علی أنّ کلّ من قصد إلی فعل فإنّه[3] لابدّ و أن یکون له فیه غرض، سواء کان ذلک الفاعل[4] متحرّکاً، أو لم یکن؛ فما[5] استحال أن یکون له غرض استحال أن[6] یکون له فعل[7] بالإرادة[8]؛ لأنّ استثناء نقیض التّالی ینتج لامحالة نقیض المقدّم.

[الفصل الثّامن]

وهم و تنبیه : اعلم أنّ ما یقال: من[9] أنّ فعلَ الخیرِ واجبٌ حسنٌ فی نفسه؛ شیءٌ لامدخل له فی أن یختاره الغنیّ إلّا أن یکون الإتیان بذلک الحسن ینزّهه و یمجّده و یزکّیه، و یکون ترکه ینقص منه، و یثلمه. و کلّ هذا[10] ضدّ الغنیّ.

التّفسیر: تقریر هذا السّؤال أن یقال: لم لایجوز أن یقال: المرید اختار إیجاد ذلک الشّیء لالغرض عائد إلیه، ولالغرض عائد[11] إلی غیره، بل لأنّ ذلک الشّیء فی نفسه علی صفة لأجلها یجب علی الحکیم إیجاده؟

و الجواب: هب[12] أنّ ذلک الفعل فی نفسه کذلک، ولکنّه محال[13] لوأتی به الفاعل المختار لکان فاعلاً للأحسن الألیق[14]، ولولم یأت به لم یکن کذلک. فحینئذ یکون الفاعل مستفیداً بفعله کمالاً و دفع نقص[15]، و حینئذ یعود الإلزام.

[الفصل التّاسع]

إشارة : لاتجد إن طلبت مخلصاً إلّا أن تقول: إنّ تمثّل النّظام الکلّی فی العلم السّابق، مع وقته الواجب اللّائق، یفیض منه ذلک النّظام علی ترتیبه فی[16] تفاصیله معقولاً فیضانه. و ذلک هو العنایة.

١- من : عن م. ٢- التّفسیر :+ أقول مص. ٣- فإنّه :- مج. ٤- الفاعل : الفعل مج. ٥- فما : فلمّا مج.
٦- أن یکون له غرض استحال أن :- م. ٧- له فعل : فعله ط، م. : فاعلاً مج. ٨- له فعل بالإرادة : له إرادة س.
٩- من :- س. ١٠- هذا : ذلک م. ١١- لغرض عائد :- ط، م. ١٢- هب : ثبت مج.
١٣- محال : بحال م. ١٤- للأحسن الألیق : للألیق الأحسن مص. : للألیق ط، م. ١٥- نقص : تنقیص ط.
١٦- فی : و مص.

و هذه جملة ستهدی سبیل تفصیلها.[1]

التّفسیر : لمّا بیّن أنّه لایجوز أن یقال:[2] اللّه تعالیٰ خلق الخلق لینتفعوا به[3]؛ احتاج إلی تفسیر عنایة اللّه تعالی بالمخلوقات، فذکر فی تفسیرها: إنّ[4] اللّه تعالیٰ عالم بأنّ الأحسن[5] الأکمل فی[6] کلّ نوع أیّ شیء هو[7]؛ ثمّ إنّ علمه بذلک سبب لحصول ذلک المعلوم. فعلمه بذلک، مع صدوره عنه، هو العنایة. و هذا[8] آخر الفصول المذکورة فی مسئلة[9] أنّ کلّ فاعل بالقصدو الاختیار فهو مستکمل بفعله.

و إمّا وجه نظم هذه الفصول و کیفیّة ترتیبها[10] فعلی ما أقول: لوکان الباری تعالیٰ فاعلاً بالقصد و الاختیار لماکان غنیّاً، و لماکان ملکاً، و لماکان جواداً. و التّوالی باطلة، فالمقدّم أیضاً باطل[11].

و اعلم أنّ الشّرطیّة لایمکن تصحیحها إلّا بعد تفسیر الغنیّ، و الملک، و الجواد. أمّا الغنیّ فهو الّذی لایفتقر فی ذاته، و لافی شیء من صفاته الحقیقیّة إلی غیره ألبتّة. و أمّا الملک فهو الّذی یستغنی عن کلّ ماعداه، و یفتقر إلیه کلّ ماعداه، فیکون الغنیّ جزءاً من مفهوم الملک[12]. و أمّا الجواد فهوالّذی یفید ماینبغی لالعوض، سواء کان العوض عیناً، أوثناء، أومدحاً، و[13] استحقاقاً للحمد، و[14] تخلّصاً عن الذّمّ.

و إذا عرفت تفسیر هذه الألفاظ فنقول: الدّلیل علی صحّة الشّرطیّة أنّ کلّ من فعل فعلاً بالقصد و الإرادة فلابدّ و أن یکون ذلک الفعل أولیٰ به فی اعتقاده من ترکه، لأنّه إن کان الفعل و التّرک بالنّسبة إلیه فی اعتقاده علی السّواء استحال منه ترجیح أحد الطّرفین علی الآخر. و کلّ من[15] کان الفعل أولیٰ به من التّرک فإنّه یطلب بالفعل استفادة تلک الأولویّة و تحصیلها. فثبت أنّ کلّ فاعل بالقصد فإنّه لابدّ و أن یکون مستکملاً بذلک الفعل، و حینئذ لایکون غنیّاً مطلقاً لأنّه مفتقر فی حصول ذلک الکمال له[16] إلی غیره. و لم یکن ملکاً أیضاً لأنّ الملک مفسّر بمجموع أمرین أحدهما

١- تفصیلها : تفاصیلها س. ٢- یقال :+ إنّ ط، مج.
٣- لینتفعوا به : لینتفع بهم س. : لینتفع به مج ولکن علی الهامش: لینتفعوا. ٤- إنّ : بأنّ س.
٥- بأنّ الأحسن : بالأحسن مج. ٦- فی : من س. ٧- کلّ نوع أیّ شیء هو : کلّ شیء أیّ هو مج.
٨- هذا : هاهنا ط، م، مج. ٩- مسئلة : المسئلة مج. :- ط. ١٠- ترتیبها : ترتّبها مج.
١١- أیضاً باطل : مثلها مج. ١٢- فیکون الغنیّ ... الملک :- س، مج. ١٣- و : أو مج، مص.
١٤- و : أو مج، مص. ١٥- من : ما ط، مص. ١٦- له :- ط، م.

الغنىّ؛ فعند فقدان أحد القيدين و هو الغنىّ يستحيل أن يكون ملكاً. و لم‌يكن أيضاً جواداً؛ لأنّ من[١] شرط الجود عدم العوض، و ههنا العوض مطلوب، و هو تحصيل ذلک الكمال[٢]. فثبت أنّه لوكان فاعلاً بالإرادة لماكان[٣] غنيّاً و لاملكاً ولاجواداً، لكنّ التّوالى ظاهرة الفساد بالاتّفاق؛ فالمقدّم مثله.

لايقال: لم لايجوز أن يقال: الفاعل بالإرادة أنّما فعل ذلک[٤] الشّىء لأنّه فى نفسه حسن و[٥] واجب، لا لأنّه يستفيد به[٦] كمالاً و نفعاً؟ أويقال: إنّما فعله لنفع عائد[٧] إلى الغير؟ لأنّانقول: الإتيان بذلک الحسن ينزّهه و يمجّده[٨]، و عدم الإتيان به يوقعه فى استحقاق الذّمّ، و حينئذ يعود الإشكال.

و لمّاثبت أنّ كلّ فاعل بالإرادة فإنّه مستكمل بفعله[٩]، ثبت أنّه لايجوز أن يفعل العالى لأجل السّافل شيئاً، و إلّا لكان[١٠] العالى مستكملاً بالسّافل، فيكون الشّريف مستكملاً بالخسيس؛ و هو محال. و لمّاثبت[١١] أنّه لايجوز أن يكون اللّه تعالىٰ فاعلاً بالإرادة، و الإتّفاقُ حاصلٌ على عناية اللّه تعالى بالعالم[١٢]، وجب تفسير العناية بما لايبطل[١٣] ذلک. فتفسيرها[١٤] بعلم اللّه تعالىٰ[١٥] بالوجه الأحسن من الوجوه الممكنة علىٰ مامرّ تمام تقريره. فهذا نظم هذه الكلمات.

و اعلم أنّ الحجّة بعد تهذيبها و تقريرها خطابيّة لأنّه يقال: ما المعنى بأنّه[١٦] تعالىٰ يلزم أن لايكون غنيّاً و لاملكاً ولاجواداً؟ إن عنيت به أنّه متى فعل ما وجب عليه لم‌يكن مستحقّاً للذّمّ و متى لم يفعله كان مستحقّاً للذّمّ[١٧]، فلم قلتم إنّ ذلک محال؟ و هل هذا إلّا إلزام الشّىء[١٨] علىٰ نفسه؟ و لم‌لايجوز أن يكون اللّه تعالىٰ مستفيداً تحصيل[١٩] هذه الأولويّة لنفسه، أو دفع[٢٠] تلک المذمّة بالفعل؟ فإنّ النّزاع ما وقع إلّا فيه. و إن عنيتم[٢١] به معنى آخر وراء ذلک[٢٢]، فلابدّ من بيانه. فظهر أنّ الحجّة غير برهانيّة، ولكنّها خطابيّة من باب الطّامّات[٢٣].

١- من :- ط. ٢- الكمال :+ الموجود ط. ٣- لماكان : لم‌يكن س. ٤- ذلک :- مج. ٥- و :- م، مج.
٦- به : منه م، ط، مص. ٧- عائد : ليقع م. ٨- ينزّهه و يمجّده :- مج. ٩- بفعله : بما يفعله مص.
١٠- لكان : كان ط. ١١- ثبت : قيل ط، م. ١٢- بالعالم :- مص. ١٣- لايبطل : لايطلب ط. : يبطل مج.
١٤- فتفسيرها :+ حينئذ ط، مص. ١٥- بالعالم ... بعلم اللّه تعالىٰ :- م.
١٦- ما المعنى بأنّه : ما المعنى بقولكم إنّه س. ١٧- و متى لم يفعله ... للذمّ :- مص. ١٨- الشّىء : للشّىء ط.
١٩- تحصيل : بتحصيل ط. ٢٠- دفع : رفع مص. ٢١- عنيتم : عنيت مص. ٢٢- وراء ذلک :- مص.
٢٣- الطّامّات: +و اللّه الموفّق ط، +و باللّه التّوفيق مج، +و باللّه التّوفيق و العصمة و العون م.

المسئلة الثّانية[١]

فى الطّرق[٢] الدّالّة على وجود العقول المفارقة

و هى أربع طرق[٣]. و المراد من العقل[٤] موجود ليس بجسم، و لاحالّ فى الجسم، و لايكون له تعلّق بشىء من الأجسام بالتّدبير، بل يكون جميع كمالاته الممكنة له حاضرة بالفعل[٥].

الطّريقة الأولى

التّمسک بكون حركات الأفلاک شوقيّة تشبيهيّة[٦]

و تمام تقرير هذه الطّريقة مذكور فى خمسة فصول[٧].

[الفصل العاشر]

تنبيه : قدتبيّن لک أنّ الحركات السّماويّة قد تتعلّق بإرادة ما[٨] كلّيّة، و بإرادة جزئيّة. و تعلم أنّ مبدأ الإرادة الكلّيّة المطلقة الأولىٰ يجب أن يكون ذاتاً عقليّة مفارقة. فإن‌كانت مستكملة الجوهر بفضيلتها[٩]، لم‌يصحبها فقر، فكانت إرادة[١٠] ممّا يشبه العناية المذكورة. و أنت تعلم أنّ المراد الكلّى ليس ممّا يتجدّد و يتصرّم على انقطاع، أوعلى اتّصال، بل إمّا أن يكون محصّل الطّبيعة، أومعدومها. و الأمور الدّائمة لايجوز أن يقال: لم‌يزل شىءٌ لها مفقوداً ثمّ حصل. و لايجوز أيضاً أن يقال: لم‌يزل حاصلاً، و هو مطلوب. بل كلّ[١١] كمالاتها حاضرة حقيقيّة[١٢]، ليست جزئيّة، و لاظنّيّة[١٣]، و لاتخيّليّة[١٤]. و ليست نسبُ[١٥] أمثال ما ذكرناه إلى الأجسام السّماويّة نسبَ[١٦] نفوسنا إلىٰ أجسامنا فى أن يحصل منها

١- المسئلة الثّانية :- مص. ٢- الطّرق : الحجج مص.
٣- و هى أربع طرق :- ط، م، مص. : وهى أربعة طرق مج. : و هى طرق س و بعد التّصحيح أضاف على فوق السّطر : «أربع».
٤- من العقل : بالعقل مص. :+ أنّه ط.
٥- بل يكون جميع ... بالفعل :- ط، م. :+ و فيه طرق ط، م، مص. ٦- تشبيهيّة : مشتهية ط.
٧- خمسة فصول : فصول خمسة ط، م، مص. ٨- بإرادة ما : بإرادة مص. ٩- بفضيلتها : تفصيلها م.
١٠- فكانت إرادة : و كان إرادته مص. ١١- كلّ :- س. ١٢- حقيقيّة : حقيقة مص.
١٣- ولا ظنّيّة : ظنّيّة مص. : ولاطبيعيّة م ولكن على فوق «طبيعيّة» : «ظنّيّة». ١٤- و لاتخيّليّة : أو تخيليّة م.

حيوان واحد، كما عليه حالنا[۱]؛ لأنّ نفس الواحد منّا مرتبطة ببدنه من حيث تتمّمه[۲] لتطلب مبادیء الكمال منه، ولولاهذا لكانا جوهرين متباينين. و أمّا نفس السّماء فهى إمّا[۳] صاحب الإرادة الجزئيّة، أوصاحب إرادة كلّيّة يتعلّق بها لينال ضرباً من الاستكمال، إن كان، و فيه سرّ.

التّفسير[۴]: أقول قدتبيّن[۵] فى النّمط الثّالث أنّ الحركة السّماويّة متعلّقة بإرادة كلّيّة، و بإرادة جزئيّة. و عرفت أنّ صاحب الإرادة الكلّيّة لابدّ و أن يكون جوهراً غير جسم، ولاحالّ فى الجسم.[۶] ثمّ من الظّاهر[۷] أنّ الجوهر الّذى يكون[۸] جميعُ الكمالات اللّائقة به حاضرةً[۹] بالفعل فيكون عقلاً محضاً؛ و أمّا أن[۱۰] لايكون[۱۱]: فيكون نفساً. فنقول: لايجوز أن يكون المبدأ المحرّك للفلك بالإرادة الكلّيّة[۱۲] عقلاً محضاً[۱۳] لوجهين:

الأوّل[۱۴]: أنّ المراد بالإرادة العقليّة[۱۵] لابدّ و أن يكون باقياً مستمرّاً على حالة واحدة إمّا على العدم، أوعلى[۱۶] الوجود. و ماكان كذلك استحال أن يقال: إنّه حصل بعضها دون البعض[۱۷]. و بتقدير أن يكون الكلّ حاصلاً استحال أن يكون مطلوب التّحصيل، لكنّ الإرادة الّتى تقتضى الحركة الفلكيّة طالبة لتحصيل ما ليس بحاصل. فإذن الإرادة الكلّيّة الّتى تقتضى هذه الحركة ليست إرادة عقليّة صرفة.

الثّانى: هو أنّ نسبة العقل المجرّد إلى جرم الفلك ليست كنسبة نفوسنا إلىٰ أبداننا فى أنّه[۱۸] يحصل منها[۱۹] حيوان واحد؛ و ذلك لأنّ العقل لمّا كان منقطع التّعلّق عن جسم الفلك كانا موجودين متباينين لاتعلّق لأحدهما بالآخر. فلولم يكن للحركة الفلكيّة مبدأ إرادىّ سوىٰ هذا العقل لماكان الفلك حيواناً متحرّكاً بالإرادة، و قد دللنا[۲۰] أنّه كذلك؛ هذا خلف. بخلاف نفوسنا مع أبداننا[۲۱] فإنّها و إن كانت غير حالّة فى أبداننا، لكنّها مستكملة بها، فلاجرم حصل منها[۲۲] حيوان واحد.

۱- كما عليه حالنا : كما عليه الواحد منها حاليّا م. ۲- تتمّمه : تتميمه مص. : تمّمه م. ۳- إمّا :- س، م.
۴- التّفسير : أقول مص. ۵- تبيّن : سبق س. ۶- الجسم : جسم ط.
۷- من الظّاهر :- ط، م. : البيّن الظّاهر مج. ۸- يكون : لايكون ط. ۹- حاضرة :+ له م. ۱۰- أن : أنّه ط.
۱۱- لايكون :+ فيه مص. ۱۲- لايجوز أن يكون المبدأ ... الكلّيّة : المبدأ ... الكلّيّة لايجوز أن يكون ط، م، مص.
۱۳- محضاً :- م. ۱۴- الأوّل : أحدهما مج. : الوجه الأوّل ط. ۱۵- العقليّة : الكلّيّة مص. ۱۶- علىٰ :- مج.
۱۷- البعض : بعض س. ۱۸- فى أنّه : فى أن ط. : و أنّه مج. ۱۹- منها : منه مج. ۲۰- دللنا :+ علىٰ مص.

و لمّاثبت أنّ المبدأ[۱] المحرّك للسّماء لايجوز أن يكون إرادة عقليّة صرفة، ثبت أنّها إرادة نفسانيّة. ثمّ[۲] تلك النّفس يحتمل أن تكون صاحب إرادة جزئيّة، و أن[۳] تكون صاحب إرادة كلّيّة، و فيه سرّ. و ذلك السرّ هو القطع بإثباتهما معاً، أى للفلك نفس ناطقة مفارقة، و نفس أخرىٰ[۴] نسبتها إلى جرم الفلك نسبة النّفس الحيوانيّة الّتى لنا إلينا[۵].

[الفصل الحادى عشر]

إشارة و تنبيه : و لايمكن أن يقال: إنّ تحريكها للسّماء لداع شهوانىّ، أو غضبىّ؛ بل يجب أن يكون أشبه بحركاتنا عن عقلنا العملىّ. و لابدّ و أن يكون لمعشوق[۶] و مختار: إمّا لينال ذاته و حاله، أولينال مايشبههما. ولوكان للأوّل لوقف إذا نيل[۷]، أوطلب المحال[۸]. و كذلك لوكان لطلب نيل[۹] الشِبْهِ من حيث يستقرّ. فهو لنيل شِبْهٍ لايستقرّ. فلا[۱۰] ينال بكماله إلّا علىٰ تعاقب يشبه[۱۱] المنقطع بالدّائم. و ذلك إذاكان المتبدّل بالعدد يستبقى نوعه بالتّعاقب، و يكون كلّ عدد يفرض لما هو[۱۲] بالقوّة[۱۳] يكون له خروج بالفعل لامحالة، و لنوعه أولصنفه حفظ بالتّعاقب.

فيكون المتشوّق متشبّهاً ما[۱۴] بالأمور الّتى بالفعل، من حيث براءتها عن القوّة، راشحاً عنه الخير الفائض من حيث هو تشبّه بالعالى، لامن حيث هو إفاضة[۱۵] على السّافل. و مبدأ ذلك فى أحوال الوضع الّتى هى هيئات فيّاضة، و إنّما يجرى ما بالقوّة فيها مجرى الفعل[۱۶] بمايمكن من التّعاقب.

التّفسير[۱۷]: لمّابيّن أنّ مبدأ الحركة الفلكيّة إرادة نفسانيّة، لاعقليّة، شرع فى هذا الفصل فى بيان الغرض من تلك الحركة. فقال: «و[۱۸] لايمكن أن يقال[۱۹]: تحريكها للسّماء لداع شهوانىّ، أو غضبىّ». و اعلم أنّ الدّلالة على ذلك من وجهين:

الأوّل؛ أنّ[۲۰] المشتهى هو الّذى يكون ملائماً لصاحب الشّهوة، أى يكون سبباً لكمال حاله. و

۱- المبدأ :- س، ط. ۲- ثمّ :+ إنّ مج. ۳- أن :- ط. ۴- أخرى :+ و مج.
۵- لنا إلينا : لنا إليها س : لها إلينا مج. ۶- لمعشوق : المعشوق م. ۷- نيل : نال مص.
۸- المحال : محال مص. ۹- لطلب نيل : الطّلب لنيل م. ۱۰- فلا : ولا م. ۱۱- يشبه : تشبّه س.
۱۲- هو :- س، م. ۱۳- بالقوّة :+ و م. ۱۴- المتشوّق متشبّهاً ما : التّشوّق تشبّهاً س. : للمشوّق شبيهاً م.
۱۵- إفاضة : إضافيّة م. ۱۶- مجرى الفعل : فيخرج إلى الفعل س. ۱۷- التّفسير : أقول مص.

المغضوب عنه[۱] هو الّذى يكون منافراً لكمال[۲] صاحب الغضب. و كلّ هذه الأشياء أنّما تعقل فى حقّ من يصحّ على جسمه الزّيادة و النّقصان، و لمّا كان ذلک محالاً على الفلک، و لاسيّما على[۳] الفلک المحدّد، استحال أن يكون حركة الفلک للشّهوة و الغضب.

الثّانى؛ هو[۴] أنّ المشتهى والمغضوب منه[۵] إمّا أن يكون ممكن الحصول، أو لايكون. فإن كان الأوّل لزم وقوف الفلک عند حصوله، لوجوب زوال المعلول عند زوال علّته. و إن كان الثّانى استحال استمرار ذلک الطّلب، لأنّ[۶] طلب المحال جهل. و بتقدير حصول العلم بكونه محالاً لايبقى[۷] الطّلب[۸]، و يعود المحال المذكور[۹].

و أمّا قوله : «بل يجب أن يكون أشبه بحركاتنا عن[۱۰] عقلنا العملى»؛ فاعلم أنّه إنّما يلزم من فساد القسمين الأوّلين صحّة هذا القسم لوثبت الحصر، لكنّه[۱۱] لم‌يذكر فى بيان[۱۲] الحصر شبهة فضلاً عن حجّة.

و أمّا قوله : «و لابدّ و أن يكون لمعشوق و مختار»؛ فاعلم أنّ هذا أيضاً اقتصار[۱۳] على الدّعوىٰ. فلم[۱۴] قال: بأنّ كون الفلک مريداً للحركة لابدّ و أن يكون تبعاً لعشقه على شىء آخر؟ و لم لايجوز أن يقال: الحركة فى نفسها كمال، و الكمال مطلوب لذاته، و النّقصان مهروب عنه لذاته، فلاجرم كانت الحركة مطلوبة لذاتها.

و أمّا قوله : «إمّا لينال[۱۵] ذاته و[۱۶] حاله، أولينال[۱۷] ما يشبههما[۱۸]. ولو[۱۹] كان للأوّل[۲۰] لوقف إذا نيل، أوطلب المحال. و كذلک لوكان لطلب نيل الشبه من حيث هو يستقرّ»؛ فاعلم أنّ لفظة النّيل ههنا مجازيّة، و الّذى يمكن تحصيله[۲۱] منها[۲۲] أن يقال: مطلوب الفلک إمّا أن يكون هو أن يجعل ذاته

۱- المغضوب عنه : المهروب منه س. ۲- لكمال :+ حال س. ۳- علىٰ :- ط، م، مص.
۴- هو : و هو مج، مص. :- ط. ۵- منه : عنه مص. ۶- لأنّ : إذ س. ۷- لايبقى : لايقع ط.
۸- الطّلب :+ المذكور مج.
۹- المذكور :+ و هاتان [: ههنا مص] الحجّتان إقناعيّتان و وجه الضّعف فيهما ظاهر. ط، م، مص.
۱۰- عن : من م، مص. ۱۱- لكنّه : لكن م، مص. ۱۲- بيان :+ هذا ط، م، مص.
۱۳- اقتصار : اختصار مص. ۱۴- فلم : ولم ط. ۱۵- لينال : لبيان مج. ۱۶- و : أو مص.
۱۷- لينال : لبيان مج. ۱۸- يشبههما : يشبهها مص. ۱۹- ولو : فإنّ مج. ۲۰- للأوّل : الأوّل س،م.

مثل ذات[۱] المعشوق، أو يحصل[۲] لنفسه صفة مثل[۳] صفاته. و الأوّل باطل؛ لأنّ صيرورته مثل ذلک المعشوق: إن[۴] كان ممكناً لزم سكونه عند حصول ذلک الغرض؛ و إن لم‌يكن ممكناً كان طالباً للمحال، و هو محال.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يكون طالباً للمحال[۵]، لجهله بكون ذلک المطلوب محالاً؟ ثمّ إنّ ذلک الجهل ممتنع الزّوال، فلاجرم يبقى علىٰ ذلک الطّلب، و تلک الحركة[۶] أبداً. و يمكن أن يقال: العلم باستحالة انقلاب حقيقة[۷] الشّىء إلى حقيقة غيره علم أوّلىّ بديهىّ[۸]، فيستحيل حصول الجهل به.

و أمّا الثّانى و هو أن يكون مطلوب الفلک أن يحصل لنفسه[۹] صفة مثل صفة[۱۰] ذلک[۱۱] المعشوق، فنقول: تلک الصّفة إمّا أن تكون ممكنة الحصول بتمامها، أوممتنعة الحصول بتمامها، أوتكون ممكنة الحصول بأجزائها على التّعاقب و ممتنعة[۱۲] الحصول بتمامها. فإن كان الأوّل لزم[۱۳] الوقوف، و إن كان الثّانى لم‌يستمرّ الطّلب أبداً.

فلم يبق إلّا الثّالث، و هو أن يكون المطلوب تحصيل المشابهة فى صفة لايخرج إلى الفعل بتمامها، بل بتعاقب أجزائها[۱۴] على الدّوام. و يكون[۱۵] كلّ عدد يمكن فرضه فإنّه يكون له خروج فى وقتٍ ما إلى الفعل، و يكون نوع تلک الصّفة باقياً أبداً بسبب تعاقب ما فيها من الأعداد و الأجزاء.

و أمّا قوله بعد ذلک: «فيكون المتشوّق[۱۶] شبيهاً ما بالأمور الّتى بالفعل، من حيث براءتها عن القوّة، راشحاً عنه الخير الفائض من حيث هو تشبّه بالعالى، لامن حيث هو إفاضة على السّافل»؛ فمعناه أنّ الفلک الّذى فرضناه متشوّقاً[۱۷] إلى الاستكمال يصير عند ذلک شبيهاً بالأمور الّتى بالفعل، و هى العقول المجرّدة فى أمرين: أحدهما فى تجرّده[۱۸] عن طبيعة الإمكان و القوّة. و الثّانى فى فيضان الخيرات عنها[۱۹] علىٰ ما تحتها، لابمعنى[۲۰] أنّ المقصود بالقصد الأوّل إفاضة الخيرات على السّافلات.

۱- ذات :+ ذلک م. ۲- يحصل : ليحصل س. ۳- مثل : من س. ۴- إن : و إن م. ۵- للمحال : للمحلّ م.
۶- الحركة :+ له م. ۷- حقيقة :- س. ۸- بديهىّ :- مج. ۹- لنفسه :+ صورة و ط.
۱۰- صفة : صفات مص. ۱۱- ذلک :- س. ۱۲- ممتنعة : ممكنة مج. ۱۳- لزم :+ التّعاقب و ط.
۱۴- أجزائها : أفرادها ط. ۱۵- و يكون : فيكون س. : أو يكون ط. ۱۶- المتشوّق : المعشوق ط. : التّشوّق مج.
۱۷- متشوّقاً : معشوقاً ط،مج. ۱۸- فى تجرّده : أنّها مجرّدة س، مج. : مجرّدة ط. : تجرّده م.

لأنّا بيّنّا أنّ العالى لايفعل لأجل السّافل، بل المقصود هو التّشبّه بالعقل[١] فى كونه[٢] مبدءاً لفيضان الخيرات[٣] على ما تحته[٤] من غير طلب و لاشوق[٥].

و أمّا قوله : «و مبدأ ذلک فى أحوال الوضع الّتى هى هيئات فيّاضة» إلى آخره؛ فمعناه أنّ ذلک الأمر الّذى به[٦] يحصل تشبّه[٧] الفلک بالعقل ليس إلّا استخراج[٨] الأيون و الأوضاع من[٩] القوّة إلى الفعل. واعلم أنّ هذا أيضاً دعوىٰ مجرّدة فإنّهم ما أقاموا علىٰ حصر المقولات حجّة قطعيّة. و بتقدير ذلک فما أقاموا علىٰ حصر كلّ واحد منها[١٠] فى أنواع معدودة[١١] حجّة قطعيّة. و إذاكان كذلک[١٢] فلابدّ لهم[١٣] من دلالة قاطعة علىٰ أنّه لاصفة يمكن أن يتشبّه الفلک فيها بالعقل المجرّد إلّا الحركة، و هم ماذكروه.

ثمّ إنّا نعيّن[١٤] ذلک تبرّعاً فنقول: لم لايجوز أن يكون مطلوبه من ذلک استخراج التّعقّلات الجزئيّة من القوّة إلى الفعل؟ بل هذا أولىٰ؛ لأنّ من أخذ يَعْدُو فى العالم و يقول: غرضى استخراج الأيون من القوّة إلى الفعل؛ عُدَّ عابثاً[١٥] مجنوناً. ولو قال: غرضى استخراج التّعقّلات من القوّة إلى الفعل؛ عُدَّ عاقلاً حصيفاً[١٦]. و اعلم أنّ تقسيمهم فى هذه الطّريقة[١٧] منتشر[١٨] جدّاً، و إبطالهم لماعدا القسم المطلوب لهم[١٩] ضعيف. و بالجملة فكلامهم فى هذه الطّريقة فى غاية الرّكاكة. و باللّه التّوفيق.

[الفصل الثّانى عشر]

تنبيه : لوكان المتشبّه به[٢٠] واحداً، لكان التّشبّه فى جميع السّماويّة[٢١] واحداً، و هو مختلف. و لوكان لواحد منها بالآخر مشابهة[٢٢]، لشابهه فى المنهاج. و ليس[٢٣] كذلک إلّا فى قليل.

١- المقصود هو التّشبّه بالعقل : التّشبّه بالعقل هو المقصود ط، م، مص.   ٢- كونه :- ط.
٣- الخيرات :+ عنها مص.   ٤- تحته : تحتها مص.   ٥- شوق : تشوّق س.   ٦- الّذى به :- س.
٧- تشبّه : تشبيه س.   ٨- استخراج : لاستخراج س.   ٩- من : عن س.   ١٠- منها :- س.
١١- معدودة : محدودة س؛ و هكذا فى مج ولكن صحّح بعد على: «معدودة». :منها ط.
١٢- و إذا كان كذلک : و بتقديره ط.   ١٣- لهم :- س.   ١٤- نعيّن : نبيّن ط.   ١٥- عابثاً : عائباً مص.
١٦- حصيفاً : حصيناً س. : خصيفاً مص. [الحصيف : الرّجل المحكم العقل، جيّد الرّأى.]   ١٧- الطّريقة : المسئلة س.
١٨- منتشر : متيسر مج.   ١٩- لهم :- س.   ٢٠- المشتبّه به :+ فى جميع السّماوية مص
٢١- السّماويّة : السّماويّات م.   ٢٢- مشابهة :- س.   ٢٣- و ليس ...

التّفسير[١] : من النّاس من سلم أنّ الأفلاک إنّما تتحرّک شوقاً إلىٰ التّشبّه بموجود[٢] كامل، لكنّه زعم أنّ المتشبّه به هو اللّه تعالىٰ. و منهم من زعم أنّ كلّ فلک سافل فإنّه متشبّه[٣] بالفلک الّذى فوقه، و أمّا الفلک الأقصى فهو متشبّه باللّه تعالىٰ، و علىٰ هذا التّقدير لاحاجة إلى إثبات العقول.

ثمّ إنّ الشّيخ أبطل القول الأوّل بأنّه: لوكان كذلک لكان التّشبّه فى الكلّ واحداً، فلكان يجب أن يكون جميع الأفلاک متساوية فى جهات الحركات و سرعتها و بطئها؛ لكنّ من المعلوم أنّه ليس كذلک. و أبطل القول الثّانى بأنّ فلكا لوتشبّه بفلک آخر[٤] لشابهه فى الجهة و السّرعة و البطوء. و ليس الأمر كذلک[٥] إلّا فى القليل، و هى ممثّلات الكواكب السّيّارة سوى ممثّل القمر، فإنّ حركاتها متساوية[٦] لحركة فلک[٧] البروج[٨] فى[٩] جهة الحركة و بطئها و أقطابها و مناطقها.

و لقائل أن يقول: الّذى ألزمتموه على القائلين بأنّ المتشبّه به واحد[١٠] لازم[١١] أيضاً عليكم. و بيانه هو[١٢] أنّا لانعنى بقولنا: الفلک يريد التّشبّه بالعقل،هو أنّه يريد أن يجعل نفسه مثل العقل، فإنّ ذلک لايتأتّى إلّا بانقلاب الحقائق؛ و هو محال. بل نعنى به[١٣] أنّ الفلک لمّاعلم أنّ العقل قدخرجت جميع كمالاته اللّائقة به من القوّة إلى الفعل، أراد أن يستخرج هو[١٤] جميع كمالاته اللّائقة به أيضاً[١٥] من القوّة إلى الفعل[١٦]. و إذا[١٧] كان كذلک،كان تشبّه الفلک بالعقل المعيّن لامن حيث أنّه ذلک النّوع المعيّن، بل من حيث[١٨] أنّه كماله المطلق. و جميع العقول مشترک فى الكمال المطلق[١٩]، أعنى أنّ كلّ ماكان[٢٠] فيها بالقوّة فهو خارج إلى الفعل. و إذاكان ما به امتاز[٢١] كلّ واحد من العقول عن الآخر خارجاً عمّا به[٢٢] وقع تشبّه الأفلاک بها، كان المتشبّه به[٢٣] من العقول هو القدر المشترک؛ فكان المتشبّه به[٢٤] بالحقيقة[٢٥] شيئاً واحداً. فظهر أنّ الإلزام الّذى ذكرتموه وارد عليكم أيضاً.

١- التّفسير :+ أقول مص.   ٢- بموجود : بموجد ط.   ٣- متشبّه : يتشبّه مج.   ٤- آخر :- س.
٥- الأمر كذلک : ذلک ط.   ٦- حركاتها متساوية : حركاته مساوية س.   ٧- لحركة فلک : لفلک م.
٨- لحركة فلک البروج : للبروج ط.   ٩- فى : من ط، مج.   ١٠- واحد :+ أمر س.   ١١- لازم : لزم ط.
١٢- هو :- مج، مص.   ١٣- به :- س.   ١٤- هو :- ط، م.   ١٥- أيضاً :- مص.
١٦- أراد ... إلى الفعل :- مج.   ١٧- و إذا : فلمّا مج.   ١٨- حيث :+ إنّه مص.   ١٩- المطلق :- س.
٢٠- كان :- س.   ٢١- امتاز : امتياز ط، م، مج.   ٢٢- به :- ط، م.
٢٣- عمّا به وقع ... المتشبّه به : عمّا وقع به الاشتراک لكنّ المشبّه به س.   ٢٤- به :- مج.
٢٥- ...

ثمّ[1] الجواب أن يقال:[2] إنّه سيأتى إقامة الدّلالة على أنّ هيولىٰ كلّ فلک مخالفة بالماهيّة لهيولى الفلک الآخر، و لذلک يستحيل عليها[3] الأتّصال بالغير[4]، و الانفصال[5]، و التّغيّر، و الانخراق[6]. و إذاكان كذلک، فنقول: الأفلاک لمّا حاولت التّشبّه[7]، و ماكان يمكنها ذلک إلّا بالحركة، و كان[8] من المحتمل[9] أنّ المادّة المعيّنة للفلک المعيّن ماكانت تقبل إلّا[10] الحركة الخاصّة، لاجرم وجدت[11] تلک الحركة دون ماعداها[12] من الحركات و إن كان المتشبّه[13] به واحداً. و بالجملة فإنّ اختلاف الآثار كمايكون لاختلاف[14] الفاعل فقد يكون[15] لاختلاف القوابل[16]، و لذلک فإنّهم جعلوا العقل الفعّال مبدءاً للصّور المتضادّة[17] الّتى فى عالمنا بسبب اختلاف حال القوابل فى[18] الاستعدادات. و إذاكان الأمر كذلک، فلم لايجوز أن يكون الأمر كذلک[19] فيما فرضتموه؟ و بهذين الاعتراضين يقدح فيما ذكروه فى[20] إبطال القول الثّانى[21].

[الفصل الثّالث عشر]

وهم و تنبيه : ذهب قوم إلى أنّ المتشبّه به واحد فقط، و أنّ الحركات كان يجوز فيها أن تكون متشابهة. ولكنّها لمّاكان سواء لها أن تتحرّک إلى أيّة جهة اتّفقت فينال الغرض بالحركة. ثمّ كان يمكن لها أن تطلب الحركة على هيئة نفّاعة لماتحت[22]، و إن لم تكن الحركة فى أصلهاكذلک، جمعت بين الحركة لما استدعى منها الحركة من الغرض، و بين جعلها على هيئة نفّاعة. و نحن نقول: لوجاز أن يتوخّى بهيئة الحركة نفع السّافل، جاز أن يتوخّى بالحركة ذلک أيضاً.

و كان[23] لقائل أن يقول: لمّاكان لها أن تتحرّک و أن تسكن، سواء لديها[24] الأمران مثل جهتى

١- ثمّ :- مص. ٢- يقال :+ عنه س. ٣- عليها :- ط، م. ٤- بالغير :- م. ٥- الانفصال :+ عنه مص.
٦- الانخراق : الانحراف مص. ٧- التّشبّه : القسمة مج. ٨- بالحركة و كان : بحركة فكان مج.
٩- المحتمل : المستحيل ط. : المجمل مص. ١٠- إلّا :- ط. ١١- وجدت : وجبت س.
١٢- ما عداها : غيرها س. ولكن على الهامش بعد التّصحيح : «ما عداها». ١٣- المتشبّه : المشبّه مج.
١٤- لاختلاف : الاختلاف م، مص. ١٥- يكون :+ أيضاً م، مج. ١٦- لاختلاف القوابل : الاختلاف أيضاً للقوابل ط.
١٧- للصّور المتضادّة : للصّورة المستفادة ط، و هكذا على هامش م. ١٨- فى : و س. ١٩- الأمر كذلک :- ط.
٢٠- فى : من مص. ٢١- الثّانى :+ تبصرة ط. ٢٢- تحت : تحته مص. ٢٣- و كان : فكان س.
٢٤- لديها : [illegible]

الحركتين، ثمّ كان أن تتحرّک أنفع للسّافل[1] اختارته[2]، بل إذاكان الأصل هو أنّها[3] لاتعمل لأجل السّافل، بل[4] إنّما تطلب شيئاً عالياً، فيتبعه نفع، فيجب أن تكون هيئة الحركة كذلک. و إذاكان كذلک وقع الاختلاف ههنا[5] بسبب متقدّم[6] على ما يتبع الاختلاف من النّفع. فإذن المتشبّه بها أمور مختلفة بالعدد، و إن جاز أن يكون المتشبّه به الأوّل واحداً، و لأجله تشابهت الحركات فى أنّها دوريّة.

التّفسير[7]: اعلم أنّ القائلين[8] بأنّ المتشبّه به[9] واحد، لمّا[10] قيل لهم: لوكان الأمر كذلک لكان التّشبّه[11] واحداً، أجابوا عنه بأن قالوا: إنّ حركات الأفلاک كان يجوز أن تكون متشابهة، إلّا أنّ الحركة على هذا الوجه الواقع كانت أنفع للسّافلات، فاختارت أصل الحركة للتّشبّه بالبارى تعالىٰ، و كيفيّتها فى الجهة و السّرعة و البطؤ لأجل العناية بالسّافلات. و هذاكما أنّ رجلاً خيّراً[12] أراد الذّهاب إلى مكان لمهمّ له[13]، و كان له إلى ذلک المهمّ طريقان، وكان أحد الطّريقين بحيث لوسلكه لانتفع به محتاج، و لوسلک الطّريق الثّانى[14] لم‌ينتفع به ذلک المحتاج، فإنّ خيريّته تحمله على سلوک[15] الطّريق الأنفع. ثمّ إنّ الشّيخ قدح فى هذا الجواب من وجهين:

الأوّل: المعارضة وهى أنّه لوجاز أن يقال: الحركة إلى[16] الجهات بالنّسبة إلى الفلک على السّواء[17]، ثمّ إنّه[18] اختار الحركة إلى جهة مخصوصة[19] لأنّها أنفع للسّافلات؛ لجاز أن يقال أيضا: الحركة و السّكون بالنّسبة إليه على السّواء إلّا أنّه اختار الحركة لأنّها أنفع للسّافلات[20]. و لمّا لم‌يجز ذلک فكذا ماذكروه.

و لقائل أن يقول : هذه المعارضة غير واردة، و الفرق أنّ بالحركة تستخرج الكمالات من القوّة إلى الفعل، و عند السّكون لايستخرج شىء منها إلى الفعل. فإذاكان المقصود هو[21] استخراج

١- للسّافل :- س. ٢- اختارته : اختار به مص. ٣- أنّها :- س. ٤- بل :- س. ٥- ههنا :- س.
٦- متقدّم : يتقدّم س. ٧- التّفسير :- مص. ٨- القائلين : للقائلين ط.
٩- المتشبّه به :+ الأوّل مص. : التّشبّه به ط. ١٠- لمّا :- ط. ١١- التّشبّه : التّشابه س. : التّشبيه مج.
١٢- خيّراً :+ إذا ط، م، مص.
١٣- إلى مكان لمهمّ له : إلى مكانٍ ما لمهمّ له م. : إلى مكانٍ ما مهمّ له ط. : إلى مكان مهمّ له مج. : المهمّ مص.
١٤- الطّريق الثّانى : الآخر مص. ١٥- سلوک : أن يسلک مج. ١٦- إلى : فى س.
١٧- على السّواء : سواء س. ١٨- إنّه : إنّما مج. :- ط، م. ١٩- إلى جهة مخصوصة : المخصوصة مص.

تلک[۱] الکمالات من القوّة إلی الفعل، کان ذلک[۲] المقصود[۳] حاصلاً[۴] بکلّ الحرکات. فلاجرم کان[۵] الکلّ بالنّسبة إلیه علی السّواء، و حینئذ یکون ترجیح البعض علی البعض لنفع الغیر[۶]، و هذا غیر حاصل عند السّکون. فلاجرم لم‌تکن الحرکة والسّکون بالنّسبة إلی غرضه علی السّواء، فظهر الفرق.

والثّانی؛ أنّ الدّلیل الّذی دلّ علی أنّ العالی لایفعل لأجل السّافل لایمیّز أصل الحرکة عن صفتها، بل هو عامّ فی الکلّ لأنّا قلنا: کلّ من فعل فعلاً لغرض فهو مستکمل بذلک الغرض، ولو[۷] فعل العالی فعلاً لأجل السّافل لکان مستکملاً به، فیکون الشّریف مستکملاً[۸] بالخسیس، و هو باطل. و هذه الحجّة سواء صحّت أو فسدت لکنّها مطّردة فی أصل الحرکة[۹] و وصفها، و هذا الجواب جیّد.

ثمّ لمّا فرغ من[۱۰] هذین الجوابین قال: «بل إذا کان الأصل هو أنّها لاتعمل لأجل السّافل إنّما[۱۱] تطلب شیئاً عالیاً، فیتبعه نفع، فیجب أن تکون هیئة الحرکة کذلک»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ الدّلیل لمّادلّ علی أنّ العالی لایفعل لأجل السّافل بل حرکاتها لأجل شیء أعلیٰ منه، ثمّ یتبعها نفع السّافل، وجب أن یکون الحال فی هیئة الحرکة کذلک.

و أمّا قوله : «و إذا کان کذلک، وقع الاختلاف بسبب متقدّم علی مایتبع الاختلاف من النّفع، فإذن المتشبّه[۱۲] بها أمور مختلفة بالعدد»؛ فاعلم أنّ معناه: أنّه[۱۳] لمّا لم‌یجز أن یکون سبب اختلافها الأمور[۱۴] الّتی یتبع اختلافها، و هی صلاح هذا[۱۵] العالم و[۱۶] نظامه، وجب أن یکون سبب ذلک أموراً متقدّمة علیها. و ما ذاک[۱۷] إلّا أنّ[۱۸] المتشبّه[۱۹] بها أمور مختلفة بالعدد.

و أمّا قوله : «و إن جاز أن یکون المتشبّه به[۲۰] الأوّل واحداً، و لأجله تشابهت[۲۱] الحرکات فی

۱- تلک :- ط. ۲- ذلک :- ط. ۳- هو استخراج ...المقصود : علی‌الهامش م.
۴- حاصلاً :+ عند الحرکة ط، م. ۵- کان :- س. ۶- و حینئذ یکون ... لنفع الغیر :- س.
۷- ولو : فلو ط، م، مج. ۸- فیکون الشّریف مستکملاً : علی الهامش بقلم الاصل س.
۹- أصل الحرکة : أصلها مص. ۱۰- من : عن س. ۱۱- إنّما : بل ط. ۱۲- المتشبّه : المشبّه ط،مج.
۱۳- أنّه :- س. ۱۴- الأمور : للأمور مج. ۱۵- هذا :- مج. ۱۶- و : أو م. ۱۷- ذاک : ذلک س.
۱۸- أنّ : لأنّ مج :+ الأمور ط، مج. ۱۹- المتشبّه : المشبّه ط. ۲۰- المتشبّه به : المشبّه به ط. : المشبّه مج.
۲۱- تشابهت : تشابهه م.

أنّها دوریّة»؛ فاعلم أنّ معناه ظاهر، ولکنّه کلام رخو جدّاً؛ لأنّ ذلک الواحد إن تشبّه به کلّ واحد من الأفلاک، و التّشبّه بالشّیء الواحد[۱] یقتضی عند الشّیخ[۲] وحدة الحرکات فی جهاتها[۳]، لزم أن تکون الأفلاک بأسرها کذلک؛ هذا خلف. و إن لم‌تکن متشبّهاً به[۴]، إمّا لأنّ المتشبّه به غیره، أو المرکّب منه و من غیره؛ قدح ذلک[۵] فی کونه متشبّهاً به[۶] من حیث أنّه هو[۷]. و أیضاً فالقول بأنّ تشابهها فی الحرکة الدّوریّة إنّما کان لأنّ هناک شیئاً واحداً متشبّهاً به[۸] ضعیف؛ لأنّ تعلیل الحرکة الدّوریّة بذلک إنّما یجوز لو صحّ علی الأفلاک غیر الحرکة الدّوریّة[۹]. فأمّا إذا کان السّکون ممتنعاً علیها، و کانت الحرکة المستقیمة[۱۰] ممتنعة أیضاً علیها، کانت الحرکات[۱۱] المستدیرة واجبة لها لذواتها. و إذا کان کذلک، فکیف یمکن تعلیل ذلک بکون المتشبّه به[۱۲] واحداً؟ لأنّ ما بالذّات لایعلّل بعلّة خارجة عن الذّات[۱۳].

[الفصل الرّابع عشر]

زیادة[۱۴] *تبصرة*: الآن لیس لک أن تکلّف نفسک إصابة کنه هذا التّشبّه بعد أن تعرفه بالجملة. فإنّ قوی البشر، وهم فی عالم الغربة، قاصرة عن اکتناه مادون هذا، فکیف[۱۵] هذا؟ و جوّز أنّه إذا کان المحرّک[۱۶] یرید تشبّهاً[۱۷] ینال منه علی التّجدّد أمراً، أن یعرض منه فی بدنه انفعال[۱۸] یلیق بذلک التّشبّه من طلب الدّوام، کمایعرض فی بدنک من انفعالات تتبع انفعال نفسک. و أنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فیه، فربّما لاح لک سرّ واضح خفیّ، فاجتهد و اعلم أنّه کیف یمکن ذلک، و أنّها تکون هیئة تشبه الخیالات، لاعقلیّة صرفة؛ و إن کانت خیالات عن عقلیّة صرفة بحسب استعداد تلک

۱- الواحد :+ بالشّخص ط. ۲- عندالشّیخ :- م.
۳- إن تشبّه به ... فی جهاتها : إن کان متشبّهاً به من حیث إنّه ذلک الواحد المعیّن و عند الشّیخ أنّه یلزم من وحدة المتشبّه به وحدة الحرکات فی کیفیّاتها س، مج. ۴- متشبّهاً به : متشابهة ط، م، مج. ۵- ذلک :- مص.
۶- متشبّهاً به :مشبّهاً به ط. ۷- حیث أنّه هو : أنّه حیث هو مص. ۸- متشبّهاً به : متشابه به ط.
۹- بذلک إنّما یجوز ... الحرکة الدّوریّة : علی الهامش م. ۱۰- الحرکة المستقیمة : الحرکات غیر الدّوریّة س.
۱۱- الحرکات : الحرکة مص. ۱۲- المتشبّه به : المشبّه ط. ۱۳- لأنّ ما بالذّات ... عن الذّات :- س، م.
۱۴- زیادة :- مص، م. ۱۵- فکیف :+ قبلا عن م. ۱۶- المحرّک : المتحرّک مص. ۱۷- تشبّهاً : تشبیهاً م.

القوّة[۱] الجسمانيّة. و أنت عند تلويح المعقولات فى نفسك تصيب محاكاة لها من خيالك بحسب استعدادك، و ربّما تأدّت إلى حركات من[۲] بدنك. ثمّ إن اشتهيت ضرباً آخر من البيان مناسباً لما كنّافيه، فاسمع.

التّفسير[۳]: لمّا تكلّم فى كيفيّة هذا التّشبّه زعم أنّ عجزنا عن الوقوف على كنه هذا التّشبّه على سبيل التّفصيل، ممّا[۴] لايقدح فى وجوده. فإنّ النّفوس البشريّة، و هى فى عالم الغربة[۵] و هى مشغولة بتدبير الأبدان، قاصرة عن الاطّلاع على ماهو أوضح[۶] من هذا التّشبّه، فضلاً عنه. ثمّ ضرب لذلك مثلاً[۷]، و هو[۸] التّغيّرات البدنيّة التّابعة لتغيّر الأحوال النّفسانيّة، مثل أنّ التّلميذ إذا أراد التّشبّه[۹] بأستاذه فى بعض كمالاته لينال[۱۰] من تلك الكمالات أمراً على التّجدّد[۱۱]، فإنّه يعرض حينئذ[۱۲] فى بدنه انفعالات مخصوصة. و بالجملة فالانفعالات البدنيّة فى أكثر الأمر[۱۳] تابعة للانفعالات النّفسانيّة، فلايبعد أن يكون شوق الفلك إلى التّشبّه بالعقل يتبعة حركة جسميّة[۱۴].

و أمّا قوله: «و أنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فيه، فربّما لاح لك سرّ واضح خفىّ فاجتهد[۱۵]»؛ فاعلم أنّه يحتمل أن يكون مراده من[۱۶] طلب الحقّ بالمجاهدة طلبه بالقوّة النّظريّة. و هذا السّرّ الواضح الخفىّ هو[۱۷] الّذى أشار إليه فى تكملة النّمط الثّالث، كما أطنبنا القول فيه هناك. و يحتمل أن يكون مراده من المجاهدة[۱۸] تصفية النّفس عن العلائق البدنيّة، فإنّها سبب لانتقاش النّفس بالحقائق الغيبيّة[۱۹].

و باقى الكلام ظاهر. و هاهنا[۲۰] آخر الكلام فى أنّ حركات الأفلاك شوقيّة.

۱- القوّة : القوى م، مص. ۲- من : فى س. ۳- التّفسير :- مص. ۴- ممّا : ما مج.
۵- الغربة :+ أى م، مج، مص. ۶- أوضح : أبعد ط ولكن على الهامش بعد التّصحيح : «أوضح».
۷- مثلاً : مثالاً مج. ۸- هو : إنّ ط. ۹- التشبّه : أن يتشبّه مص. ۱۰- لينال : لبيان مج.
۱۱- التّجدّد : التّجرّد مج. ۱۲- حينئذ :- ط، م. ۱۳- الأمر : الأمور مج، مص.
۱۴- جسميّة : جسمه م. : جسم مص. : جهة مج، لكن على فوق السّطر : «جسميّة». ۱۵- فاجتهد :- مص.
۱۶- من : فى مص. ۱۷- هو :- ط. ۱۸- من المجاهدة : بالمجاهدة س. ۱۹- الغيبيّة : العينيّه ط، مج.

الطّريقة الثّانية

فى إثبات العقول بناء على أنّ حركات الأفلاک غير متناهية

و فيها[۱] أربعة عشر فصلاً[۲و۳].

[الفصل الخامس عشر]

تنبيه : القوّة قدتكون على أعمال متناهية، مثل تحريک القوّة الّتى فى المدرة[۴]. و قدتكون على أعمال غير متناهية، مثل تحريک القوّة الّتى للسّماء. ثمّ تسمّى الأولىٰ متناهية، و الأخرىٰ غيرمتناهية، و إن كانا يقالان لغير هذين[۵] المعنيين.

التّفسير[۶]: لاشىء من القوى بكمّ بالذّات، و كلّ نهاية و لانهاية فإنّما[۷] يلحق الكمّ بالذّات، فلاشىء من القوى يلحقه النّهاية و[۸] اللّانهاية بالذّات. فإذا قلنا: للقوّة[۹] أنّها متناهية أو غير متناهية؛ لم‌نقل ذلک لها[۱۰] بحسب ذاتها[۱۱]، بل[۱۲] بحسب أمور أخر، منها[۱۳] متعلّقاتها[۱۴]. فإنّ القوّة إن كانت قويّة على أفعال غيرمتناهية فى المدّة أو العدد[۱۵]، قيل لها: إنّها قوّة غيرمتناهية كالقوّة القويّة علىٰ تحريک السّماء. و إن كانت قويّة[۱۶] علىٰ أفعال متناهية فقط، قيل لهاقوّة متناهية كالقوّة القويّة على تحريک أبداننا. فهذا هو الاصطلاح الأشهر فى قولنا للقوّة: أنّها متناهية أو غير متناهية. و قد يقال: أيضاً لغير هذين المعنيين إمّا بسبب المحلّ، أو الحالّ، أو ما يحلّ فى محلّها. و هى أقسام ثلاثة سوىٰ ما ذكرنا أنّه[۱۷] هو المشهور.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة : الحركات الّتى تفعل حدوداً و نقطاً هى الّتى يقع بها الوصول و البلوغ عن محرّک[۱۸]

۱- و فيها :- س. ۲- الطّريقة الثّانية ... أربعة عشر فصلا :- مص ۳- أربعة عشر فصلاً : فصولاً ط، م.
۴- المدرة : المدبّرة م. : المدر مص. ۵- هذين :- س، م. ۶- التّفسير : أقول مص.
۷- فإنّما : فإنّها س، مص. ۸- و : أو م، مج. ۹- للقوّة : القوّة م. ۱۰- لها: - س، ط.
۱۱- ذاتها : ذواتها ط، مص. ۱۲- بحسب ذاتها بل :- م. ۱۳- منها : فيها س.
۱۴- متعلّقاتها : متعلّقات بها مج. : متعلّقاً بها ط. ۱۵- العدد : العدّة ط، م.

موصلٍ يكون فى آن الوصول موصلاً بالفعل. فإنّ الاتّصال[۱] ليس مثل المفارقة و الحركة و غير ذلك ممّالايقع فى آن. ثمّ إنّه يزول عنه كونه موصلاً فى جميع زمان مفارقة المتحرّک للحدّ. و تكون صيرورته غير موصل دفعة، و إن بقى زماناً، لاككون[۲] الشّيء مفارقاً و متحرّكاً. و الآن الّذى يصير فيه غير موصل دفعة، غير الآن الّذى صارفيه موصلاً دفعة. و بينهما زمان كان فيه موصلاً و هو زمان السّكون لامحالة.

فكلّ حركة فى مسافة تنتهى إلى حدّ تنتهى إلى سكون، فيكون غير الحركة الّتى بها يستحفظ الزّمان المتّصل. فالحركة الوضعيّة هى الّتى بها[۳] يستحفظ الزّمان المتّصل[۴]، و هى الدّوريّة.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان أنّ الحركة الحافظة للزّمان ليست إلّا المستديرة، و بيانه مبنيّ على مقدّمات: إحداها[۵]؛ أنّ الزّمان لابداية له و لانهاية. و ثانيتها[۶]؛ أنّ الزّمان مقدار الحركة. و قد مرّ الكلام فى هاتين المقدّمتين تقريراً و تزييفاً فى النّمط الخامس[۷]. و ثالثتها[۸]؛ أنّه لابدّ من حركة لابداية لها و لانهاية[۹]؛ لأنّ الزّمان لمّا امتنع وجوده إلّا مع الحركة، و ثبت أنّه لا أوّل للزّمان و لا آخر له، فلابدّ أيضاً من وجود حركة لا أوّل لها ولا آخر.

ثمّ نقول بعد ذلك[۱۰]: الحركات إمّا مستقيمة و إمّا مستديرة، وكلّ حركة مستقيمة فهى منتهية إلى سكون و عدم، فالحركة المستقيمة ليست هى الحركة الحافظة للزّمان. و لمّا بطل هذا القسم، ثبت أنّ الحركة الحافظة للزّمان هى[۱۱] الحركة المستديرة.

و يجب علينا فى هذا المقام ذكر الدّلالة على أنّ كلّ حركة مستقيمة فهى منتهية إلى السّكون، فنقول: المتحرّک على الاستقامة إمّاأن يذهب على[۱۲] استقامة[۱۳] إلى غير النّهاية، و هو[۱۴] محال؛ و إلّا لزم وجود أبعاد غير متناهية، و هو باطل على مامرّ[۱۵]. و إمّا أن يرجع، فحينئذ تكون تلك الحركة قد فعلت

۱- الاتّصال : مهملة فى س.　۲- ككون : لكون م.　۳- بها :- مص.
۴- المتّصل فالحركة ... الزّمان المتّصل : على الهامش م.　۵- إحديها : أحدها ط، م.
۶- ثانيتها : ثانيها ط، مج، مص. : ثانيهما م.
۷- فى النّمط الخامس :- س. [راجع : النّمط الخامس؛ الفصل الخامس؛ صص ۴۰۲-۴۰۰]
۸- ثالثتها : ثالثها ط، م، مج، مص.　۹- نهاية :+ لها مج.　۱۰- ذلك :+ إنّا س.　۱۱- هى :- ط.
۱۲- على : فى مج.　۱۳- استقامة : استقامته مج، مص.　۱۴- هو : ذلك س.

حدّاً معيّناً[۱] و نقطة معيّنة، و هى النّقطة الّتى هى نهاية الذّهاب و بداية الرّجوع. فلهذه العلّة يقال للحركات[۲] المستقيمة: إنّها الحركات الّتى تفعل حدوداً و نقطاً. و إذا عرفت ذلك فيدّعى أنّه[۳] لابدّ من سكون متوسّط بين[۴] حركتى الذّهاب و الرّجوع، و الدّلالة عليه مبنيّة على مقدّمات:

فإحداها[۵]؛ أنّ المتحرّک على الاستقامة أنّما يتحرّک ليصل إلى طرف معيّن[۶] من المسافة، أى ينطبق طرف المتحرّک على طرف تلك المسافة.

و ثانيتها[۷]؛ أنّ القوّة[۸] الّتى تحرّكه[۹] إلى ذلك الوصول لابدّ و[۱۰] أن تكون موجودة حال ذلك الوصول لاستحالة حصول[۱۱] ذلك[۱۲] الوصول من غير علّة وجود[۱۳] الوصول[۱۴].

و ثالثتها؛ و هى[۱۵] أنّ من الأشياء ما يستحيل حصوله فى الآن مثل المفارقة و الحركة، فإنّ ماهيّتهما[۱۶] لاتوجد[۱۷] فى الآن. و منها ما لايمكن[۱۸] حصوله إلّا[۱۹] فى الآن كمماسّة[۲۰] نقطة أو خطّ، فإنّها لاتوجد[۲۱] إلّا فى الآن[۲۲]، و هذه المماسّة هى الّتى سمّيناها بالوصول. و متى ثبت أنّ الوصول آنيّ[۲۳] الوجود، و ثبت أنّ القوّة المحرّكة[۲۴] لابدّ و أن تكون موجودة حال الوصول، ثبت أنّ القوّة المحرّكة[۲۵] باقية فى ذلك الآن.

و رابعتها؛ و هى[۲۶] أنّ صيرورة[۲۷] القوّة لاموصولة[۲۸] أيضاً ممّا يحصل فى الآن، و إن كان[۲۹] يبقى[۳۰] فى جميع الزّمان[۳۱] الّذى بعده. و أمّا حركته عن ذلك الحدّ[۳۲] و مفارقته عنه فهى غير آنيّة

۱- معيّناً :- ط.　۲- للحركات : للحركة ط. : الحركات مج.　۳- فيدّعى أنّه :- مص.　۴- بين : من مص.
۵- فإحداها : فأحدها ط، م. : إحداهما مج.　۶- معيّن : متعيّن ط.　۷- ثانيتها : ثانيها ط، م، مج، مص.
۸- القوّة : القوى ط.　۹- تحرّكه : تحرّک مج.　۱۰- و :- ط.　۱۱- حصول :- ط.　۱۲- ذلك :- مج.
۱۳- علّة وجود : وجود علّة مج.　۱۴- لاستحالة حصول ... وجود الوصول :- س.
۱۵- و ثالثتها و هى: و ثالثها و هى ط، م، مج، مص.　۱۶- ماهيّتهما : ماهيّتها س.　۱۷- لاتوجد : لاتحصل مج.
۱۸- لايمكن : يمكن ط، م.　۱۹- إلّا :- ط، م.　۲۰- كمماسّة : لمماسّة مص.
۲۱- فإنّها لاتوجد : فإنّهما لاتوجدان مص.　۲۲- مثل المفارقة و ... إلّا فى الآن : ثابتة على الهامش بعد التّصحيح م.
۲۳- آنيّ : آليّ م، مج.　۲۴- المحرّكة : المتحرّكة مج.　۲۵- المحرّكة : المتحرّكة مج.
۲۶- و رابعتها و هى : و رابعها و هو ط، م، مج، مص.　۲۷- صيرورة : صدور ط.　۲۸- لاموصولة : الموصلة ط.
۲۹- و إن كان :- ط، م، مص.　۳۰- يبقى : يحصل مج و على فوق السّطر : «يبقى».　۳۱- الزّمان : الآن س.

ألبتّة لماعرفت.

و إذا عرفت هذه المقدّمات[۱] فنقول: ههنا آنان فى أحدهما تكون القوّة المحرّكة للجسم[۲] إلى الحدّ المعيّن موصولة له[۳] إليه بالفعل؛ و[۴] فى الثّانى يصير غير موصولة، إذ من المستحيل أن يكون آن كونها موصولة عين[۵] آن كونها غير موصولة. فإن لم يكن بين الآنين زمان لزم تتالى الآنات؛ و هو محال. و إن كان بينهما زمان فهو زمان السّكون؛ و هو المطلوب. فثبت أنّ بين كلّ حركتين مستقيمتين سكوناً. و إذا ثبت ذلك، ظهر أنّ الحركة الحافظة للزّمان هى الحركة الدّوريّة بناء على[۶] المقدّمات الّتى لخّصناها. و اعلم أنّ حاصل هذه الدّلالة أنّ القوّة الّتى تحرّك الجسم إلى حدّ معيّن تصير موصولة[۷] إليه فى آن، و تصير[۸] غير موصولة إليه[۹] فى آن آخر[۱۰]، و لابدّ بينهما من زمان.

ثمّ إنّ الشّيخ حكى فى الشّفاء[۱۱] عن[۱۲] منكرى السّكون أنّهم أوردوا علىٰ هذه الحجّة نقضين[۱۳]: أحدهما؛ أنّا[۱۴] إذا ركبنا كرة على دولاب دائر[۱۵] فرض فوقها سطح بسيط بحيث تلقّاها عند الصّعود، فأنّ الكرة[۱۶] تصير مماسّة لذلك السّطح ثمّ تصير لامماسّة له؛ فيلزم أن يحصل هناك سكون متخلّل بين الآنين. و الثّانى؛ أنّ المسافة إذا حصلت فيها نقط[۱۷] بالفعل إمّا بأن صار بعضها أسود و بعضها أبيض، أو بأن كانت أجزاء[۱۸] مقصودة على التّماسّ[۱۹] فيلزم حصول الوقفات عند كلّ واحد من تلك الحدود. و حاصل جواب الشّيخ عن[۲۰] السّؤالين التزام وجوب السّكون فيهما.

و لقائل أن يقول: إنّ زحل[۲۱] لايماسّ كرة الثّوابت إلّا إذا كان على ذروة التّدوير حال كون التّدوير على أوج الحامل، و تلك[۲۲] المماسّة لاتحصل إلّا بنقطة واحدة. فتلك النّقطة صارت مماسّة فى آن، و لامماسّة فى آن آخر. فيلزم أن يتخلّلهما[۲۳] سكون، و ذلك عندكم باطل. و هذا الإلزام وارد فى مماسّة كلّ كوكب نقطة معيّنة فى الفلك المحيط بفلكه حال كونه على ذروة التّدوير، و

۱- المقدّمات : المقامات ط. ۲- للجسم : إلى الجسم مج. ۳- موصولة له : موصولة م. ۴- و :- مص.
۵- عين : غير مج :- ط. ۶- على :+ أنّ ط. ۷- موصلة :+ له س. ۸- تصير :- مص. ۹- إليه :- م، مج.
۱۰- آخر :- س. [۱۱- طبيعيّات الشّفاء؛ السّماع الطّبيعى؛ الفصل الثّامن من المقالة الرّابعة؛ ص ۲۹۳.]
۱۲- عن : غير مص. ۱۳- نقضين : نقيضين ط. ۱۴- أنّا :- ط، م. ۱۵- دائر :+ و ط، م، مص.
۱۶- فإنّ الكرة : فلكرة س. ۱۷- نقط : نقطة مج، مص. ۱۸- كانت أجزاء : كان أجزاؤه ط، مص.
۱۹- التّماس : المماسّة ط. ۲۰- عن : عند م. ۲۱- زحل : رجلام. : رجل مص. ۲۲- و تلك : فتلك س.

التّدوير[۱] على اوج الحامل؛ أو نقطة معيّنة من[۲] الفلك المحاط به حال كونه فى[۳] حضيض تدويره، و تدويره فى حضيض حامله[۴].

فإن قالوا: هذه الإلزامات إنّما تتوجّه لوقلنا: بأنّ[۵] الفلك الخارج[۶] المركز يماسّ[۷] أعلى الممثّل[۸] بنقطة، و أدناه[۹] بنقطة أخرى؛ و نحن لانقول بذلك[۱۰]. بل نقول:[۱۱] إنّ الحامل عائد[۱۲] فى ثخن الممثّل. و كذا لانقول[۱۳]: إنّ[۱۴] الكوكب[۱۵] يماسّ سطح فلك التّدوير بنقطة بل هو عائد[۱۶] فيه.

فنقول: أمّا أوّلاً، فهذا رجوع منكم عن مذهب مشهور لكم. و أمّا ثانياً، فلأنّا نلزمكم هذا الكلام فى كسف بعض الكواكب بعضاً. فإنّ للكاسف مع المكسوف مسامتات أربع[۱۷] بالنّقط: فأوّلها ابتداء الكسوف، ثمّ تمام الكسوف، ثمّ ابتداء الانجلاء، ثمّ تمام الانجلاء. و هذه الأحوال الأربع أنّما تحصل بمسامتات[۱۸] الأطراف و هى أمور آنيّة فتوجّه الإلزام. و كذا نقطتا[۱۹] الأوج و الحضيض نقتطان بالفعل[۲۰] فى الفلك الممثّل. ثمّ وصول طرف الكوكب إليهما[۲۱] إمّا بالمماسّة أو بالمسامتة[۲۲]، فتوجّه فيه الإلزام المذكور[۲۳]. و أيضاً فوصول مركز الشّمس إلى مسامتة نقطة الاعتدال الرّبيعى يكون فى الآن[۲۴]، ثمّ زوال تلك المسامتة فى آن آخر، و هو يوجب الإشكال المذكور.

لايقال: نقطة الاعتدال الرّبيعى موجودة بالقوّة لابالفعل؛ لأنّا نقول: هذا خطأ؛ لأنّ الشّيخ اعترف بأنّ حركة الكرة علّة لحصول منطقتها بالفعل. و إذا كان كذلك، كانت منطقة الفلك الأعظم و منطقة فلك الثّوابت دائرتين موجودتين بالفعل، و كانت نقطة التّقاطع بينهما[۲۵] موجودة بالفعل

۱- و التّدوير :- م. : و ذروة التّدوير ط. ۲- الفلك المحيط ... نقطة معيّنة من : على الهامش بخطّ جديد ط.
۳- فى : و م.
۴- حامله : الحامل مج. :+ و الحضيضان نقطتان بالفعل فى الفلك الممثّل، ثمّ وصول طرق الكواكب إليها إمّا بالمماسّة أو بالمسامتة. و يتوجّه فيه الإلزام المذكور ط. ۵- بأن : أن ط. ۶- الخارج : الحازم ط. ۷- يماس : مماس مج.
۸- الممثّل : الميل مج. ۹- أدناه : زواياه س. ۱۰- بذلك : بهذا مص. ۱۱- نقول :- س.
۱۲- عائد : غاير س، ط. ۱۳- لانقول : نقول مج. ۱۴- إنّ :- ط، مج. ۱۵- الكوكب : الكواكب ط، مص.
۱۶- عائد : غاير س، ط. ۱۷- أربع : أربعاً س. ۱۸- بمسامتات : لمسامتات ط. ۱۹- نقطتا : نقطة ط.
۲۰- بالفعل :- ط. ۲۱- الكوكب إليهما : الكواكب إليها ط. ۲۲- فتوجّه الإلزام ... أو بالمسامتة :- مص.

لأجل المسامتة، و حینئذ یتوجّه الإشکال. و أیضاً فمرکز الکوکب[۱] حال وصوله[۲] إلی خطّ نصف النّهار أو[۳]دائرة الأفق یحصل له[۴] المماسّة فی آن و اللّامماسّة فی آن آخر[۵]، فیلزم[۶] الإشکال.

لایقال : هذه الدّوائر[۷] موجودة بالقوّة؛ لأنّا نقول: إنّه متی حصل قائم علی وجه الأرض، حصلت هذه[۸] الدّوائر بالفعل.

ثمّ إن[۹] نزلنا عن هذه النّقوض[۱۰] ولکنّا نقول: إنّ بناء[۱۱] هذه الدّلالة علی استحالة تتالی الآنات، و فیه إشکال: و هو أنّ عدم الآن إمّا أن یکون علی التّدریج[۱۲]، أودفعة. و الأوّل باطل، و إلّا لصار الآن زمانیاً[۱۳] و هو محال. و الثّانی یقتضی أن یکون آن[۱۴] عدمه متّصلاً بآن وجوده، فیلزم تتالی الآنات. و إذاکان کذلک، صحّ القول بتتالی الآنات، و بطل الدّلیل المبنیّ علی بطلانه.

و أجاب الشّیخ[۱۵] فی الشّفاء بأن قال: قولکم: عدم الآن إمّا أن یکون علی التّدریج أو دفعة؛ تقسیم غیر منحصر؛ لأنّ هناک قسماً ثالثاً[۱۶] و هو أن یکون عدمه فی جمیع الزّمان الّذی بعده.

فلو[۱۷]قال السّائل: لیس البحث عن استمرار عدم ذلک الآن حتّی یقال: إنّه فی جمیع الزّمان الّذی بعده؛ بل عن ابتداء عدمه. و معلوم أنّ ذلک لیس فی جمیع[۱۸] الزّمان الّذی[۱۹] بعده، بل ابتداء عدمه لابدّ و أن یکون فی آن[۲۰] یلی آن وجوده، و یلزم تتالی الآنات.

فالجواب[۲۱]: أنّ ابتداء الزّمان الّذی هو فی جمیعه معدوم لیس آناً آخر، بل هو عین ذلک الآن[۲۲] الّذی هو هو[۲۳]. و لااستحالة فی أن یکون الشّیء موصوفاً بصفة[۲۴] فی زمان، و یکون فی الآن الّذی هو طرف ذلک الزّمان علی خلاف[۲۵] تلک الصّفة. هذا منتهی تقریر کلام الشّیخ.

و الإشکال باق[۲۶] علیه من وجهین:

الأوّل؛ أنّ حصول الشّیء أوعدمه علی التّدریج غیرمعقول، لأنّ کلّ ماکان واقعاً علی التّدریج

۱- الکوکب : الکواکب ط، م، مص. ۲- وصوله: وصولها م، مص. : حصولها مج. ۳- أو: و + نصف ط.
۴- له :- ط، م. ۵- آخر :- ط، م. ۶- فیلزم :+ هذا مج. ۷- الدّوائر : الدّائرة ط.
۸- حصلت هذه : حصل علی مج. ۹- إن : لئن س. ۱۰- هذه النّقوض : هذا النّقض س. : هذین النّقضین ط.
۱۱- إنّ بناء : بناء ط. : إنّا منعنا مص. ۱۲- التّدریج : التّدرّج مج. ۱۳- زمانیاً : زماناً ط، م، مص.
۱۴- آن :- ط. ۱۵- الشّیخ :+ عنه م. ۱۶- ثالثاً : ثانیاً مج. ۱۷- فلو : فإن مج. ۱۸- جمیع :+ أجزاء ط.
۱۹- الّذی :- ط. ۲۰- فی آن :- م. ۲۱- فالجواب : و الجواب س، مص. ۲۲- الآن : الزّمان مج.

افترض فی زمان وقوعه[۱] جزءآن[۲]. فإمّا أن یکون قد حصل فی الجزء الأوّل من ذلک الزّمان شیء، أوما حصل. فإن کان ما حصل[۳] شیء[۴] ألبتّة فی الجزء الأوّل من ذلک الزّمان[۵] لم یکن هو واقعاً فی کلّ ذلک الزّمان بل فی بعضه، و قد فرضناه واقعاً فی کلّه؛ هذا خلف. و إن حصل شیء[۶] فی الجزء الأوّل[۷] فإمّا أن یکون الّذی حصل فی الجزء الأوّل من الزّمان هو[۸] الّذی حصل فی الجزء الثّانی منه، أوغیره.

و الأوّل باطل، لأنّ الّذی حصل فی الجزء الأوّل من الزّمان موجود فی ذلک الجزء[۹] من الزّمان، و[۱۰] الّذی سیحصل[۱۱] فی الجزء الثّانی غیر موجود فی الجزء الأوّل من الزّمان. فلوکان الحاصل فی الجزء الأوّل من الزّمان و فی الجزء الثّانی منه[۱۲] شیئاً واحداً، لزم کون الشّیء الواحد معدوماً موجوداً معاً؛ و هو محال.

و أمّا الثّانی فإنّه یقتضی أن یکون الحاصل فی کلّ جزء من أجزاء الزّمان شیئاً غیر الحاصل فی الجزء الآخر، فلایکون ذلک[۱۳] حصولاً للشّیء الواحد علی التّدریج بل حصولاً لأمور کثیرة متعاقبة فی أجزاء[۱۴] ذلک الزّمان[۱۵]. فظهر بما[۱۶] قرّرنا[۱۷] أنّ الحصول و الزّوال علی التّدریج غیرمعقول.

و إذا ثبت ذلک فنقول: الآن کان موجوداً، ثمّ صار معدوماً[۱۸]. فذلک العدم لابدّ و أن یحصل دفعة واحدة ثمّ یستمر بعد ذلک، لأنّ کلّ ماحصل[۱۹] بعد أن لم یکن فلابدّ له من أوّل حصول یکون هو حاصلاً فیه، ثمّ[۲۰] إنّه یستمرّ بعد ذلک. و إذا ظهر ذلک، ظهر تتالی الآنات.

الثّانی؛ أنّا[۲۱] لو سلّمنا صحّة هذا القسم[۲۲]، و هو أن یکون عدم الآن حاصلاً فی جمیع الزّمان الّذی بعده من غیر أن یکون لذلک الزّمان طرف هو فیه معدوم، فلم لایجوز ههنا أیضاً[۲۳] أن یقال[۲۴]: اللّامماسّة حاصلة فی کلّ الزّمان الحاصل بعد آن المماسّة، مع أنّه لیس لزمان اللّامماسّة طرف و بدایة

۱- زمان وقوعه : زمان وصوله و وقعه ط. : زمان وصوله و وقوعه م. ۲- جزءآن : حدّاً ما مج.
۳- فإن کان ما حصل :- م. ۴- شیء :- س. ۵- الزّمان :- مج. ۶- شیء : الشّیء م.
۷- الأوّل :+ من الزّمان ط، م. ۸- هو :- مص. ۹- الجزء :+ الأوّل ط، م. ۱۰- و :- س.
۱۱- سیحصل : یحصل ط، م. ۱۲- منه :- ط، م. ۱۳- ذلک :+ الشّیء س. ۱۴- أجزاء : آخر مص.
۱۵- الزّمان :- س. ۱۶- بما : ممّا مص. ۱۷- قرّرنا : قرّرناه ط. ۱۸- معدوماً : عدماً مص.
۱۹- ماحصل : حصول س. ۲۰- فیه ثمّ : ثمّ فیه م. ۲۱- أنّا :- مص. ۲۲- القسم : التّقسیم س.

إلّا الآن الّذی حصلت المماسّة فیه، و حینئذ یکفی[1] هناک آن واحد، و تفسد[2] الحجّة بالکلّیّة.

و العجب أنّ الشّیخ قد اعترف فی الشّفاء بضعف هذا الدّلیل[3] لأجل هذا السّؤال؛ لأنّه لمّانقل عن المتقدّمین: إنّهم استدلّوا علی وجوب هذا السّکون بأن قالوا: المماسّة و المباینة تقعان فی آنین و[4] بینهما زمان؛ و زیّف ذلک بأنّ المباینة یستحیل وقوعها فی الآن[5]، قال بعده[6]: و کذلک إن ترکوا لفظة المباینة و أوردوا بدلها لا[7]مماسّة، فإنّه یجوز أن یکون مماسّاً فی طرف الزّمان الّذی حصلت اللّامماسّة[8] فی کلّه. ثمّ قال: و قد سلف منّا بیان[9] یتعلّق به تحقیق هذا[10] المکان، فلیستغن[11] به.[12] و أنا أقول[13]: غالب ظنّی أنّ المکان[14] الّذی أمر الشّیخ بالاستعانة به ما ذکره فی فصل الآن من أنّ الآن یعدم[15] فی جمیع الزّمان الّذی بعده، فکذلک ههنا. فظهر أنّ هذه الحجّة ساقطة علی کلّ[16] الأحوال.

و اعلم أنّ الشّیخ قرّر هذه الحجّة فی الشّفاء و النّجاة[17] علی وجه آخر فقال: المتحرّک لایتحرّک إلّا بواسطة میل[18]، و المیل الّذی یوصل المتحرّک إلی حدّ معیّن من حدود المسافة لابدّ و أن یکون موجوداً آن وصوله إلیه. و المیل الّذی لأجله یرجع عن ذلک الحدّ غیر[19] المیل الأوّل؛ لأنّ المیل الّذی یحرّک الشّیء إلی حدّ معیّن[20] غیر المیل[21] الّذی یحرّکه[22] عنه، و لابدّ و أن یحصلا فی آنین و إلّا لکان الجسم متوجّهاً دفعة واحدة إلی جهتین؛ و هو محال. و بین ذینک الآنین زمان[23] هو زمان السّکون.

و اعلم أنّ هذه الحجّة لاتتوجّه علیها[24] النّقوض المذکورة علی الحجّة الأولی؛ لأنّ مرکز

۱- یکفی: یکون م. ۲- تفسد: بعد م. ۳- هذا الدّلیل: هذه الحجّة س. ۴- و: -م. ۵- فی الآن: -مج.
۶- بعده: بعد ذلک مص. ۷- لا: -م. ۸- اللّاممّاسّة: لاماسّة ط. ۹- منّا بیان: مباینان م، مص.
۱۰- هذا: ذلک مص. ۱۱- فلیستغن: فلنستغن مج، فلیستعن م. [۱۲- راجع: الشّفاء، السّماع‌الطّبیعی؛ ص ۲۹۶.]
۱۳- أقول: +و ط، م، مص. ۱۴- فلیستغن ...المکان: ثابتة علی‌الهامش م. ۱۵- من‌أنّ الآن یعدم: من آن لایعدم م.
۱۶- کلّ: -س. [۱۷- راجع: الشّفاء، السّماع الطّبیعی؛ ص ۲۹۸. والنّجاة، القسم‌الثّانی الحکمة‌الطّبیعیّة، ص ۱۳۹.]
۱۸- میل: المیل س. : میله مج. ۱۹- غیر: عن مص. ۲۰- معیّن: متعیّن ط. ۲۱- المیل: -ط، م، مص.

الکوکب[1] إذا صار[2] مماسّا لنقطة، ثمّ صار[3] لامماسّاً[4] لنقطة، فلم یحدث[5] هناک میلان مختلفان، فلاحاجة إلی فرض آنین. ولکن یتوجّه علیها إشکالات أخر[6].

الأوّل؛ أنّا لانسلّم أنّ الجسم لایتحرّک إلّا بواسطة المیل، و إنّهم[7] ما أقاموا علی هذا المطلوب دلالة[8]. بلی[9] أنّهم أقاموا الدّلالة علی أنّ الجسم الّذی لایکون فیه میل إلی جهة لاتقبل التّحریک القسریّ، و ذلک إنّما یفید وجود میل عائق عن الحرکة، لاوجود میل یکون مبدءاً[10] للحرکة. فأین أحدهما عن[11] الآخر؟

ثمّ إن[12] سلّمنا ذلک[13]، لکن لانسلّم أنّه یستحیل اجتماع المیلین[14] دفعة واحدة، و تقریره مامرّ فی النّمط الثّانی. و الّذی نریده[15] ههنا أنّ عندکم یصحّ أن یکون الجسم الواحد متحرّکاً إلی جهتین مختلفتین: أحدهما[16] یکون میلاً طبیعیّاً، و الآخر یکون[17] قسریّاً. بل هذا أولی؛ لأنّه متی[18] تحرّک دفعة واحدة إلی جهتین[19]، فقد حصل فی الجهتین لامحالة. و أمّا المیل إلی الجهتین فلیس فیه إلّا التّوجّه إلی الجهتین. فإذاکان لایمتنع[20] عندکم کونه متحرّکاً إلی الجهتین[21]، فلأن لایمتنع[22] کونه متوجّهاً إلیهماکان أولی[23].

ثمّ إن[24] سلّمنا أنّه یستحیل اجتماع المیلین[25] فی آن واحد، ولکن لم[26] لایجوز أن یقال: المیل الثّانی یحدث فی جمیع الزّمان الحاصل[27] بعد آن المیل الأوّل من غیر أن یکون لذلک الزّمان طرف سوی الآن الأوّل؟ و الّذی یقرّره[28] أنّ عندکم عدم الآن یحصل بعد ما لم یکن، فلایخلو إمّا أن یستدعی ذلک آناً یحصل فیه ذلک العدم ثمّ یستمرّ بعده، أو لایستدعی. فإن استدعی ذلک لزم تتالی الآنات

۱- الکوکب: الکواکب ط، مص. ۲- صار: -ط. ۳- صار: -ط، م، مص. ۴- لامماسّاً: مماسّاً ط.
۵- یحدث: یحصل مص. ۶- إشکالات أخر: إشکالان آخران مص. ۷- و إنّهم: فإنّهم ط، م، مج، مص.
۸- دلالة: برهانا مج. ۹- بلی: بل ط، مج. ۱۰- مبدءاً: میلاً ط. ۱۱- عن: من ط، م، مص.
۱۲- ثمّ إن: ثمّ ولئن س. ۱۳- ذلک: +و ط، م. ۱۴- المیلین: المثلین ط، م، مج. : مهملة فی س.
۱۵- نریده: نرید مص. ۱۶- أحدهما: إحداهما س. ۱۷- یکون: -ط، مص. ۱۸- متی: -م.
۱۹- جهتین: الجهتین ط. ۲۰- لایمتنع: لایمنع مج. ۲۱- الجهتین: جهتین مص.
۲۲- فلأن لایمتنع: فلایمتنع س. ۲۳- أولی: +به م. ۲۴- ثمّ إن: ثمّ ولئن س.
۲۵- المیلین: میلین مص. : علی فوق السّطر ط. ۲۶- لم: -ط. ۲۷- الحاصل: -س.

و بطل أصل الدّلالة. و إن لم‌يستدع فنقول: إذا جاز أن يحصل ذلك العدم فى جميع[١] الزّمان الّذى بعد ذلك الآن من غير أن يجب[٢] أن يكون لذلك الزّمان طرفٌ يحصل فيه أوّل ذلك العدم[٣]، فلم لايجوز أيضاً أن يحصل[٤] الميل فى جميع الزّمان الّذى بعد آن الميل الأوّل من غير أن يجب أن يكون لذلك الزّمان طرف يحصل فيه أوّل[٥] وجود الميل الثّانى؟ و متى كان كذلك لم‌يلزم الاعتراف بوجود آنين[٦]، و سقطت الدّلالة بالكلّيّة. فهذا ما فى هذه الأدلّة و عليها. و لنرجع إلى شرح المتن[٧].

أمّا قوله : «الحركات الّتى تفعل حدوداً و[٨] نقطاً هى الّتى تقع بها الوصول و البلوغ عن محرّك موصل يكون فى آن الوصول موصلاً بالفعل»؛ فاعلم أنّا بيّنّا[٩] العلّة فى أنّه لماذا يقال: للحركات المستقيمة أنّها تفعل حدوداً و[١٠] نقطاً؟ و أيضا فالحركات المستقيمة هى الّتى يحصل بها[١١] البلوغ و الوصول إلى حدّ معيّن من حدود المسافة، و القوّة المحرّكة لابدّ و أن تكون باقية حال وصول المتحرّك[١٢] إلى الحدّ المعيّن الّذى فى المسافة.

و أمّا قوله : «فإنّ الاتّصال ليس مثل المفارقة و الحركة و غير ذلك ممّا لايقع فى آن»؛ فاعلم أنّ المراد[١٣] أنّ المفارقة و الحركة و غير هما لايحصل ألبتّة فى الآن. و أمّا الاتّصال إلى الحدّ المعيّن من حدود المسافة فليس كذلك، بل هو[١٤] حاصل فى الآن و دليله ما قدّمناه.

و أمّا قوله: «ثمّ إنّه يزول عنه كونه موصلاً فى جميع زمان مفارقة المتحرّك للحدّ[١٥] و تكون صيرورته غير موصل دفعة و إن بقى زماناً، لاككون[١٦] الشّىء مفارقاً و متحرّكاً»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه كما ثبت أنّ كون تلك القوّة موصلة للمتحرّك[١٧] إلى الحدّ المعيّن من حدود المسافة لايوجد إلّا دفعة فى الآن[١٨]، فكذلك صيرورتها غير موصلة لايحصل إلّا فى الآن[١٩]، و إن كان قد تستمرّ هذه الحالة فى جميع الزّمان الّذى بعد ذلك الآن، بخلاف الحركة و المفارقة فإنّهما يستحيل حصولهما

١- جميع : ذلک مص. ٢- أن يجب :- مج. ٣- العدم :- ط. ٤- يحصل : على الهامش س.
٥- أوّل :- ط. ٦- آنين : إثنين مص. ٧- شرح المتن : التّفسير ط، م، مص. ٨- و : أو م.
٩- بيّنّا :+ أن س. ١٠- و : أو م. ١١- بها : منها مص. ١٢- المتحرّک : المحرّک مج، مص.
١٣- المراد :+ منه مج، مص. ١٤- هو :- ط. ١٥- للحدّ : للحدود مص.
١٦- ككون : يكون مج. : لكون مص. ١٧- للمتحرّک : إلى المتحرّک ط. ١٨- الآن : آن مص.
١٩- الآن : آن مص.

فى الآن.

و أمّا قوله : «و الآن الّذى يصير فيه غيرموصل دفعة، غير الآن الّذى صار فيه موصلاً دفعة[١]»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه[٢] لمّاكان صيرورة[٣] القوّة موصلة[٤] لايحصل إلّا[٥] فى آن[٦]، و صيرورتها أيضاً غير موصلة كذلک، فأحد[٧] الآنين لابدّ و أن يكون مغايراً للثّانى، و إلّا لزم أن تكون القوّة الواحدة[٨] فى الآن الواحد موصلة إلى حدّ و غير موصلة إليه؛ هذا خلف.

و أمّا قوله : «و بينهما زمان كان موصلاً فيه[٩] و هو زمان السّكون لامحالة»؛ فاعلم أنّ تمام الكلام أن يقال: فإن لم‌يكن بين الآنين زمان لزم تتالى الآنات؛ و هو محال. و إن كان بينهما زمان فهو زمان السّكون. لكنّ الشّيخ أهمل ذكر[١٠] القسم الأوّل لظهور فساده.عند الحكماء.

و أمّا قوله: «فكلّ حركة فى مسافة تنتهى إلى حدّ تنتهى[١١] إلى سكون، فيكون[١٢] غير[١٣] الحركة الّتى بها يستحفظ[١٤] الزّمان المتّصل»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ كلّ حركة تنتهى إلى حدّ فهى منتهية إلى سكون، و السّكون عدم[١٥]، فكلّ حركة تنتهى إلى حدّ معيّن فهى متناهية. و الحركة الحافظة للزّمان يستحيل أن تكون متناهية. فكلّ حركة تنتهى إلى حدّ معيّن فهى غير الحركة[١٦] الحافظة للزّمان[١٧] الّذى يستحيل انتهاؤه و انقطاعه.

و أمّا قوله : «فالحركة الوضعيّة هى الّتى بها يستحفظ الزّمان فهى الدّوريّة»؛ فاعلم[١٨] أنّ معناه أنّه لمّاثبت أنّ الزّمان عارض للحركة، و ثبت أنّه يستحيل أن يكون عارضاً للحركة المستقيمة، ثبت أنّه لابدّ و أن يكون من عوارض[١٩] الحركة السّمتديرة؛ و هو المطلوب.

[الفصل السّابع عشر]

فائدة : إنّما يجب أن يقال: صار غير موصل؛ و لايجب أن يقال ما يقولون: صار مفارقاً؛ لأنّ

١- دفعة :- م. ٢- أنّه :- مص. ٣- لمّا كان صيرورة : إذا كان صورة مج. ٤- موصلة : الموصلة س.
٥- إلّا : على الهامش بعد التّصحيح س. ٦- آن : الآن ط، م، مج. ٧- فأحد : بأحد مج. ٨- الواحدة :- س.
٩- فيه :+ بالفعل س. ١٠- ذكر :- ط، مص. ١١- إلى حدّ تنتهى :- م. ١٢- فيكون :- س.
١٣- غير : عن مص. ١٤- يستحفظ : يحفظ ط. ١٥- عدم :+ الحركة مج، مص. ١٦- الحركة :- س.
١٧- الزّمان [illegible] ١٨- فالحركة [illegible] ١٩- عوارض : أعراض ط.

الحركة والمفارقة الّتى هى الحركة منسوبة إلى ماتحرّك عنه ليس تقع دفعة[١]، و لافيهما ما هو أوّل حركة و مفارقة. و أن يزول كونه[٢] موصلاً واقع دفعة.

التّفسير: هذه الحجّة هى[٣] الّتى لخّصها الشّيخ على أنّ بين كلّ حركتين سكوناً،كان القدماء يذكرونها لكن لاكما ينبغى. فإنّهم كانوا يقولون: ههنا آنان[٤]: أحدهما الآن الّذى يصل المتحرّك فيه إلى الحدّ المعيّن، و ثانيهما الآن الّذى يتحرّك فيه[٥] عن[٦] ذلك الحدّ و يفارقه، و لابدّ و أن يكون بين الآنين زمان. و هذا التّقرير[٧] باطل لأنّ الحركة و المفارقة لاتحصل ألبتّة فى الآن[٨]، لأنّ كلّ حركة منقسمة[٩] -على مامرّ بيانه فى النّمط الأوّل[١٠] -فيكون نصفها الأوّل واقعاً قبل نصفها الثّانى، فتكون واقعة فى الزّمان، لا فى الآن الّذى لاينقسم. و إذا[١١] كان كذلك استحال وقوع الحركة و المفارقة فى الآن.

و أمّا الشّيخ فإنّه ترك هذه العبارة الفاسدة و قال: هاهنا[١٢] آنان: أحدهما الّذى[١٣] يكون الجسم فيه واصلاً، و الثّانى الّذى[١٤] يصير فيه غير واصل، فأقام مقام لفظ[١٥] الحركة لفظ غير واصل. و بهذا القدر من الإصلاح[١٦] زال الإشكال،لأنّ صيرورته غير واصل حاصل[١٧] فى الآن، و إن كان يمكن استمراره فى جميع الزّمان الّذى بعده. و لنرجع إلى التّفسير[١٨].

أمّا قوله : «إنّما يجب أن يقال[١٩]: صار غير موصل[٢٠]، و لايجب أن يقال ما يقولون: صار مفارقاً» فالمراد[٢١] منه ظاهر.

و إمّا قوله[٢٢] : «لأنّ الحركة و المفارقة الّتى هى الحركة منسوبة إلى ما تحرّك عنه[٢٣] ليس يقع[٢٤] دفعة واحدة[٢٥]، و لافيهما ماهو أوّل حركة و مفارقة» فاعلم أنّ الفرق بين الحركة و المفارقة هو أنّ المفارقة عبارة عن الحركة عن الشّىء، فالحركة مع هذه النّسبة هى المفارقة. و إذا عرفت ذلك

١- دفعة :+ واحدة م.   ٢- كونه : كونها مص.   ٣- هى :- ط، م.   ٤- آنان : إثنان ط.   ٥- فيه :- س، مج.
٦- عن :+ غير م.   ٧- التّقرير :التّقدير ط، مج.   ٨- الآن : آن مص.   ٩- منقسمة : مستقيمة س، ط، مج.
[١٠- النّمط الأوّل ؛ الفصل الخامس؛ ص ٢٦.]   ١١- إذا : إذ مص.   ١٢- هاهنا : هناك ط، م، مص.
١٣- الّذى :- ط، م، مص.   ١٤- الّذى :- ط، م.   ١٥- لفظ : لفظة مج.   ١٦- الإصلاح : الاصطلاح ط.
١٧- حاصل : حال ط. :- س.   ١٨- التّفسير : شرح المتن س.   ١٩- يقال :+ إنّما ط، مص.
٢٠- موصل : واصل مج.   ٢١- فالمراد : و المراد مص. : المراد س.   ٢٢- قوله :- مج.   ٢٣- عنه : منه ط.
٢٤- يقع :+ فيهما ط.   ٢٥- واحدة :- مج.

فنقول: إنّ الحركة لاتوجد ألبتّة[١] فى الآن لمابيّنّاه[٢].

و أمّا قوله: «و أن يزول[٣] كونها[٤] موصلاً واقع دفعة[٥]» فاعلم أنّ معناه أنّ زوال كونها[٦] موصلاً أمر[٧] يحصل دفعة. و إذاكان كذلك كانت العبارة الصّحيحة هى هذه[٨].

[الفصل الثّامن عشر]

تذنيب : فالحركة الّتى يجب أن تطلب حال القوّة عليها، من حيث هى غير متناهية، هى الدّوريّة.

التّفسير: لمّا كان المقصود من هذا الباب الاستدلال على إثبات العقول المجرّدة بأنّ حركات الأفلاک لابداية لها و لانهاية، و ثبت بما ذكرنا أنّه ليس ذلک إلّا الحركات[٩] المستديرة، ثبت أنّ الحركة الّتى نحن[١٠] نحاول الاستدلال بها على وجود هذه العقول ليست إلّا الحركات المستديرة.

[الفصل التّاسع عشر]

إشارة : اعلم أنّه لايجوز أن يكون جسم ذو قوّة غيرمتناهية يحرّک جسماً غيره، لأنّه لايمكن أن يكون إلّا متناهياً. فإذا حرّک بقوّته جسماً ما من مبدأ ما نفرضه، حركات لاتتناهى فى القوّة، ثمّ فرضنا أنّه يحرّک أصغر من ذلک الجسم بتلک القوّة، فيجب أن يحرّكه أكثر من ذلک المبدأ المفروض، فتقع الزّيادة الّتى بالقوّة فى الجانب الآخر، فيصير الجانب الآخر[١١] متناهياً أيضاً، هذا محال.

التّفسير[١٢]: تحريكات القوى الجسمانيّة على قسمين: أحدهما؛ التّحريكات القسريّة و هى كما إذا حرّک جسم بما فيه من القوّة المحرّكة جسماً آخر. و ثانيهما؛ التّحريكات[١٣] الطّبيعيّة و هى كما إذا حرّكت القوّة الحالّة فى جسم محلّها. و نحن نريد أن[١٤] نبيّن أنّ القوّة الجسمانيّة لاتقوى على تحريكات غيرمتناهية فى القسمين. و الغرض من هذا الفصل بيان القسم الأوّل، و هو أنّ القوّة[١٥]

١- ألبتّة :+ إلّا مص.   ٢- بيّنّاه : بيّنّا ط، م.   ٣- يزول :+ عنه مص.   ٤- كونها : كونه س.
٥- دفعة :+ واحدة ط.   ٦- كونها : كونه س.   ٧- أمر :- س.
٨- هذه :+ و اللّه أعلم بالصّواب و إليه المرجع و المآب مص.   ٩- الحركات : بالحركات س.   ١٠- نحن :- م.
١١- فتقع الزّيادة ... الجانب الآخر :- م.   ١٢- التّفسير : الشّرح س.   ١٣- التّحريكات : المتحرّكات ط.
١٤- أن :- ط.   ١٥- القوّة : [illegible]

الجسمانیّة لاتقوی علی تحریکات قسریّة لا إلی نهایة، لأنّ الشّیخ قال: «لایجوز أن یکون جسم ذوقوّة غیرمتناهیّة یحرّک[۱] جسماً آخر[۲]»؛ و من المعلوم أنّ الجسم إذا حرّک بالقوّة الحالّة فیه[۳] جسماً آخر، کان ذلک[۴] تحریکاً قسریّاً.

و اعلم أنّا[۵] قبل الخوض فی تحریر الدّلالة نقدّم مقدّمة، و هی[۶]: أنّ جسماً إذا حرّک بالقسر جسماً آخر، فإنّ تحریکه له أقلّ من تحریکه لجزئه. و بیانه أنّ الجسم إذاکان متحرّکاً بالقسر، کانت طبیعته منافرة لتلک الحرکة. و لاشکّ أنّ طبیعة الجزء جزء طبیعة الکلّ. و إذا[۷] کان کذلک، کان طبیعة الکلّ أقوی علی دفع الحرکات القسریّة من طبیعة الجزء. و متی کان العائق أقوی، کان الفعل أضعف[۸]. فثبت أنّ الجسم إذا حرّک جسماً آخر بالقسر، فإنّ تحریکه لکلّ ذلک الجسم أقلّ من تحریکه لبعضه. و إذا[۹] ظهرت[۱۰] هذه المقدّمة فلنرجع إلی تحریر الدّلالة المذکورة فی الکتاب.

فنقول: إذا حرّک جسم[۱۱] جسماً آخر بالقسر، فالجسمان لابدّ و أن یکونا متناهیین لماثبت من[۱۲] وجوب تناهی الأجسام. فإذا حرّک المحرّک[۱۳] بقوّته ذلک[۱۴] الجسم من مبدأ مفروض حرکات غیرمتناهیة، ثمّ فرضنا أیضاً أنّ[۱۵] ذلک المحرّک بتلک القوّة حرّک أصغر من ذلک الجسم الأوّل من ذلک المبدأ بعینه، فیجب أن یحرّکه[۱۶] أکثر لمامرّ بیانه فی المقدّمة المذکورة. و لابدّ و أن یظهر[۱۷] التّفاوت، و إلّا لکان الأکثر مساویاً[۱۸] للأقلّ؛ هذا خلف. و لابدّ و أن یظهر[۱۹] ذلک التّفاوت لا[۲۰] فی المبدأ، لأنّا[۲۱] فرضنا استواءهما فیه. فإذن لابدّ و أن یظهر ذلک التّفاوت من الجانب الآخر. و التّفاوت لایظهر إلّا إذا انقطع النّاقص و بقی[۲۲] الزّائد بعده، و ذلک یقتضی کون النّاقص متناهیاً و قدفرضناه[۲۳] غیرمتناه؛ هذا خلف. فثبت أنّ القوّة الجسمانیّة لاتقوی علی تحریکات قسریّة غیرمتناهیة.

و لقائل أن یقول: لم لایجوز أن یکون تحریک القاسر لکلّ المقسور أقلّ من تحریکه لبعضه، و إن لم[۲۴] یلزم منه التّناهی؟ و ذلک بأن یکون تحریکه لکلّ الجسم أبطأ من تحریکه لبعضه مع أنّه

۱- یحرّک: محرّکاً ط. ۲- آخر: غیره مج. ۳- فیه: - ط. ۴- ذلک: - مج. ۵- أنّا: أنّ ط.
۶- هی: هو مص. ۷- و إذا: فإذا س. ۸- أضعف: أصعب م. ۹- و إذا: فإذا ط، م.
۱۰- ظهرت: ظهر من مج. ۱۱- جسم: الجسم ط. ۱۲- من: - م. ۱۳- المحرّک: المتحرّک مص.
۱۴- ذلک: هذا ط. ۱۵- أنّ: - ط. ۱۶- یحرّکه: یکون تحریکه ط، مص. ۱۷- یظهر: + ذلک م.
۱۸- مساویاً: متساویاً مص. ۱۹- یظهر: + فی مج. ۲۰- لا: - ط، م. ۲۱- لأنّا: + إذا ط: إلّا إذا م.

یبقی البطیء علی بطئه مدّة غیرمتناهیة، و السّریع[۱] علی سرعته مدّة غیرمتناهیة. و الحاصل أنّه لابدّ من[۲] الاعتراف بالتّفاوت بین فعل[۳] القاسر[۴] فی الکلّ و فعله فی الجزء. فأمّا أن یکون ذلک التّفاوت بالتّناهی فغیر[۵] واجب لاحتمال حصوله بالتّفاوت[۶] فی السّرعة و البطؤ، فهذا الاحتمال لابدّ من إبطاله.

و الّذی یقرّره[۷] أنّا لو توهّمنا قوّة قسریّة لاتقوی علی تحریک فلک الثّوابت فی المدّة المخصوصة[۸] إلّا هذه[۹] الحرکة البطیئة، و قدّرنا أنّ مثل تلک القوّة تقوی علی تحریک جسم[۱۰] أقلّ من فلک الثّوابت، ولیکن ذلک فلک القمر یحرّکه أسرع من الحرکة الأولی، فلایستبعد[۱۱] فی العقل أن یقال: إنّ کلّ[۱۲] تلک القوّة یحرّک ذلک الجسم[۱۳] الکبیر[۱۴] بتلک الحرکة البطیئة، و مثل[۱۵] تلک القوّة یحرّک الجرم[۱۶] الصّغیر[۱۷] بتلک الحرکة السّریعة. ثمّ إنّ کلّ واحد منهما یبقی علی ماهو علیه مدّة[۱۸] غیرمتناهیّة. و مع ظهور هذا الاحتمال لایظهر وجه الاستدلال.

و اعلم أنّ علی هذه الحجّة سؤالین آخرین:

الأوّل؛ القائلین[۱۹] بأنّ للحوادث[۲۰] الماضیة أوّلاً لمّاقالوا: الحوادث الماضیة تزداد کلّ یوم، و کلّ[۲۱] ماکان کذلک کان متناهیاً، أجاب الشّیخ عن ذلک: بأنّ مجموع الحوادث ماکان موجوداً فی وقت من الأوقات، بل الموجود منه أبداً حادث واحد. و إذا لم یکن للمجموع وجود أصلاً لم یلزم من تطرّق الزّیادة[۲۲] إلیها[۲۳] تناهیها[۲۴].

و إذاکان کذلک فلقائل أن[۲۵] یورد هذا الکلام علیهم[۲۶] ههنا[۲۷]، و یقول: إنّ[۲۸] الحرکات الّتی تقوی علیها هذه القوّة[۲۹] الجسمانیّة لم یصحّ الحکم علیها بالزّیادة و النّقصان؛ لأنّ مجموعها لایوجد

۱- السّریع: التّسریع مص. ۲- من: بین مص. ۳- فعل: الفعل م. ۴- القاسر: القسر س.
۵- فغیر: غیر ط. : بغیر مج. ۶- بالتّفاوت: - س. ۷- یقرّره: تقریره س.
۸- المدّة المخصوصة: مدّة مخصوصة مص. ۹- هذه: بهذه س. ۱۰- تحریک جسم: - ط.
۱۱- فلایستبعد: فلایبعد ط. ۱۲- إنّ کلّ: - ط، مج. ۱۳- الجسم: الجرم ط، م، مج.
۱۴- الکبیر: الکثیر م. ۱۵- و مثل: فهل مج. ۱۶- الجرم: الجسم ط. ۱۷- الصّغیر: الثّقیل مج.
۱۸- مدّة: قوّة س. ۱۹- القائلین: للقائلین مج. ۲۰- للحوادث: الحوادث مص. ۲۱- و کلّ: فکلّ س.
۲۲- الزّیادة: + و النّقصان س. ۲۳- إلیها: إلیهما س. ۲۴- تناهیها: تناهیاً م.
۲۵- فلقائل أن: + یقول إنّا س. ۲۶- یورد هذا الکلام علیهم: نورد علیهم ذلک الکلام س. ۲۷- ههنا: - ط.

فى شىء من الأوقات. و ما لايكون موجوداً، لايصحّ الحكم عليه بالزّيادة[۱] و النّقصان.

و لقد أورد عليه هذا السّؤال بعض تلامذته[۲] فأجاب عنه: بأنّ المحكوم عليه ههنا[۳] كون القوّة قويّة على[۴] تلك الأفعال، و هذا المعنى حاصل فى الحال[۵]. و لاشكّ أنّ كون القوّة قويّة على تحريك الكلّ أقلّ من كونها قويّة على تحريك الجزء، فوقع التّفاوت فى قوّة القوّة على الأمرين. بخلاف[۶] الحوادث الماضية فإنّ مجموعها غيرموجود فى شىء من الأوقات، فاستحال الحكم عليه[۷] بالزّيادة و النّقصان.

و للسّائل أن يعود[۸] فيقول[۹]: أنتم إنّما تستدلّون على تفاوت قوّة القوّة على تحريك[۱۰] الكلّ و الجزء بوقوع التّفاوت فى تلك الأفعال، و حينئذ يعود الإشكال الثّانى و هو أنّ حركات القمر أسرع من حركات زحل[۱۱]. و إن[۱۲] منع[۱۳] مانع و زعم أنّ ذلك لصغر[۱۴] مدار القمر وسعة مدار زحل، فليذكر حينئذ حركة فلك الثّوابت مع حركة الفلك الأعظم فإنّه لاشكّ أنّها أبطأ من حركة الفلك الأعظم.

ثمّ لايلزم من وقوع التّفاوت بين الحركتين فى السّرعة و البطؤ انتهاء النّاقص إلى الانقطاع، فلم لايجوز أن يقال: إنّ حركة الكلّ أبطأ من حركة الجزء مع أنّه لايلزم[۱۵] انتهاء حركة الكلّ إلى[۱۶] الانقطاع. و لنرجع إلى تفسير المتن[۱۷].

أمّا قوله: «لايجوز أن يكون جسم ذوقوّة غيرمتناهية يحرّك جسماً غيره»؛ فالمراد منه أنّ جسماً لايحرّك بالقسر جسماً آخر إلى غير النّهاية.

و أمّا قوله: «لأنّه لايمكن أن يكون إلّا متناهياً»؛ فالمراد منه أنّ ذلك الجسم يجب أن يكون متناهياً لما ثبت من وجوب تناهى الأبعاد[۱۸].

و أمّا قوله: «فإذا[۱۹] حرّك[۲۰] بقوّته[۲۱] جسماً ما[۲۲] من مبدأ نفرضه حركات لاتتناهى فى القوّة، ثمّ

۱- بالزّيادة: بالزّايدة ط. ۲- تلامذته :+ المعترفين ط. ۳- ههنا :- س. ۴- على :+ تحريك الكلّ من ط.
۵- و: أو مص. ۶- بخلاف :+ التّفاوت فى ط. ۷- عليه: عنه مج. ۸- يعود :- م.
۹- فيقول: و يقول مص. : يقول م. ۱۰- تحريك: تحريكات مج. ۱۱- زحل: الزّحل م.
۱۲- إن: لئن مص. : لكن مج. ۱۳- منع :+ عنه مص. :+ منه ط. ۱۴- لصغر: الصّغر ط.
۱۵- لايلزم :+ من ط. ۱۶- إلى: فى مص. ۱۷- المتن :+ فنقول ط. ۱۸- الأبعاد: الأجسام ط، م، مص.

فرضنا أنّه يحرّك أصغر من ذلك الجسم بتلك القوّة، فيجب أن يحرّكه[۱] أكثر من ذلك المبدأ[۲] المفروض»؛ فالمراد منه[۳] أنّ القوّة إذا حرّكت جسماً بالقسر، و حرّكت أيضاً أصغر[۴] من ذلك الجسم[۵] من ذلك المبدأ أيضاً، كان تحريكها للجسم الأكبر أقلّ من تحريكها[۶] للأصغر.

و أمّا قوله: «فتقع الزّيادة الّتى[۷] بالقوّة فى الجانب الآخر، فيصير الجانب الآخر أيضاً متناهياً؛ هذا محال»؛ فالمراد منه[۸] أنّه لابدّ من ظهور التّفاوت، و إن لايظهر[۹] من جانب المبدأ، لأنّا فرضنا استواءهما فيه، فلابدّ و أن يظهر من الجانب الآخر، فتصير حركة الجسم الكبير متناهية مع أنّا فرضناها غيرمتناهية؛ هذا محال[۱۰].

[الفصل العشرون]

مقدّمة: إذاكان شىءٌ ما يحرّك جسماً، و لاممانعة فى ذلك الجسم، كان قبول الأكبر للتّحريك مثل قبول الأصغر، لايكون أحدهما أعصىٰ و الآخر أطوع حيث لامعاوقة أصلاً.

[الفصل الحادى والعشرون]

مقدّمة أخرى: القوّة الطّبيعيّة لجسمٍ ما إذا حرّكت جسمها، و لم‌يكن فى جسمها معاوقة أصلاً، فلايجوز أن يعرض بسبب الجسم تفاوت فى القبول، بل عسىٰ أن يعرض ذلك بسبب القوّة.

[الفصل الثّانى والعشرون]

مقدّمة أخرى[۱۱]: القوّة فى الجسم الأكبر إذاكانت مشابهة[۱۲] للقوّة فى الجسم الأصغر، حتّى لوفضل[۱۳] من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوّتان بالإطلاق؛ فإنّها فى الجسم الأكبر أقوى و أكثر، إذ فيها بالقوّة شبيهة[۱۴] تلك و زيادة[۱۵].

۱- يحرّكه: يحرّك ط. : تحريكه مص. ۲- المبدأ: البعد مج. ۳- منه :- مج.
۴- أصغر: أكثر ط. : أكبر على هامش م. ۵- من ذلك الجسم :- م. ۶- تحريكها: تحرّكها س.
۷- الّتى :- س، مج. ۸- منه :- مج. ۹- لايظهر: يظهر ط، م. :+ التّفاوت مج. ۱۰- محال: خلف مج.
۱۱- مقدّمة أخرىٰ: تنبيه س، مج، مص. ۱۲- مشابهة: متشابهة مص،مج. ۱۳- فضل: فصل مص.

التّفسير[١] : لمّا بيّن أنّ الجسم لايحرّک جسماً آخر على سبيل القسر إلى غير النّهاية[٢]، انتقل إلى القسم الثّانى و هو أنّ القوّة الطّبيعيّة الحالّة فى الجسم[٣] لايجوز أن تحرّک محلّها تحريکاً غيرمتناه. و قدّم على[٤] الخوض فى الدّلالة ثلاث مقدّمات لابدّ منها:

فأولاها[٥]، إذاكان شيءٌ ما[٦] يحرّک جسماً و[٧] لامـمانعة فـى[٨] ذلک الجسـم، كـان قـبول الأكبر للتّحريک مثل قبول الأصغر. و لايكون أحدهما أطوع و الآخر أعصى، و إلّا لكان الكبر و الصّغر[٩] معاوقاً، و قد فرضناه خالياً عن المعاوق؛ هذا خلف. و لأنّ الجسم البسيط طبيعة واحـدة، فجزؤه مساوٍ لكلّه فى[١٠] الماهيّة و جميع اللّوازم. فـوجب اسـتواؤهـما فـى كـلّ[١١] الأحكـام؛ لأنّ المتساويات[١٢] فى تمام[١٣] الماهيّة يجب استواؤها[١٤] فى كلّ[١٥] الأحكام.

و ثانيها[١٦]، أنّ القوّة الطّبيعيّة الحالّة فى الجسم إذا حرّکت محلّها،كان تحريكها لكلّ محلّها كتحريكها[١٧] لبعض محلّها؛ لأنّه لامعاوق[١٨] فى الموضعين أصلاً عن التّحريک بخلاف التّحريک القسرىّ. فإنّ[١٩] هناک وجد المعاوق فى المتحرّک، و يكون[٢٠] المعاوق فى بعضه أقلّ ممّا فى كلّه؛ فلاجرم كان تحريک الجزء أسهل من تحريک الكلّ. بل[٢١] التّفاوت يظهر ههنا بسبب الفاعل؛ لأنّ القوّة السّارية فى بعض الجسم بعض القوّة السّارية فى كلّه[٢٢]، و لاشکّ أنّ كلّ القوّة أقوى من بعضها. و الحاصل[٢٣] أنّ فى الحركات الطّبيعيّة التّفاوت أنّما يحصل لاختلاف حال الفاعل، و فى القسريّات لاختلاف حال القابل.

و ثالثها[٢٤]، أنّ الجسم الأكبر إذاكان مساوياً فى الطّبيعة للأصغر[٢٥]، حتّى لو فضل[٢٦] من الأكبر مثل الأصغر لكانا متساويين فى الماهيّة، فإنّ القوّة الّتى تكون[٢٧] فى الجسم الأكبر أكبر[٢٨] ممّا فى الجسم[٢٩]

١- التّفسير : الشّرح س. ٢- النّهاية : نهاية ط، م. ٣- فى الجسم :- م. ٤- على : قبل مص.
٥- فأولاها : أولاها مص. : أوّلها ط، م. ٦- ما :- ط. ٧- و : أو مص. ٨- فى : من مص.
٩- الكبر و الصّغر : الأكبر و الأصغر ط، م. ١٠- فى :+ تمام مص. ١١- كلّ : جميع م.
١٢- المتساويات : المتساويان م. ١٣- تمام : جميع مص. ١٤- استواؤها : استواؤهما م. ١٥- كلّ : ساير مج.
١٦- ثانيها : ثانيها ط، م، مج. ١٧- كتحريكها : لتحريكها م. ١٨- لامعاوق : لامعاوقة ط. ١٩- فإن : فإنّه مج.
٢٠- و يكون : فيكون س. ٢١- بل : بلى س. ٢٢- كلّه : كلّ الجسم مج. ٢٣- والحاصل : فالحاصل ط، م، مص.
٢٤- ثالثها : ثالثها ط، م، مج. ٢٥- فى الطّبيعة للأصغر : للطّبيعة فى الأصغر ط. ٢٦- فضل : فصل م، مص.

الأصغر، إذ[١] فى[٢] الأكبر مثل[٣] ما فى الأصغر و زيادة[٤]. فهذا هو الكلام فى شرح هذه[٥] المقدّمات.

[الفصل الثّالث و العشرون]

إشارة[٦] : نقول[٧] لايجوز أن تكون فى جسم من الأجسام قوّة طبيعيّة تحرّک ذلک الجسم[٨] بلانهاية. و ذلک لأنّ قوّة ذلک الجسم أكثر[٩] و أقوى من قوّة بعضه لوانفرد. و ليس[١٠] زيادة جسمه فى القدر تؤثّر فى منع التّحريک حتّى تكون نسبة المتحرّكين و المحرّكين واحدة. بل المتحرّكان[١١] فى حكم ما لايختلفان، و المحرّكان مختلفان[١٢]. فإن حرّكا[١٣] جسميهما من مبدأ مفروض حركات بغير نهاية، عرض ما ذكرنا. و إن[١٤] حرّک الأصغر حركات متناهية،كانت الزّيادة على حركاتها على نسبة متناهية، فكان الجميع متناهياً.

التّفسير[١٥] : لمّافرغ من تمهيد المقدّمات الثّلاث شرع بعده فى الدّلالة على أنّ القوّة الجسمانيّة لاتقوى على تحريک محلّها إلى غير النّهاية. فقال: إنّ قوّة كلّ الجسم أقوى لامحالة من قوّة بعضه. فإذا أخذ كلّ تلک القوّة و بعضها فى تحريک ذلک الجسم من مبدأ واحد،كان تحريک بعض القوّة له أقلّ من تحريک كلّ القوّة له. فيكون تحريكات بعض القوّة متناهية، و تحريكات كلّ القوّة مناسبة لتحريكات بعض القوّة. و الّذى له إلى المتناهى نسبة مخصوصة كان متناهياً، فإذن تحريكات كلّ القوّة أيضا متناهية؛ و هو المطلوب. فهذا تمام هذه[١٦] الحجّة و الكلام فيهاكالكلام على ماقبلها.

[الفصل الرّابع و العشرون]

تذنيب : فالقوة المحرّكة للسّماء غيرمتناهية، و غيرجسمانيّة؛ فهى مفارقة عقليّة.

التّفسير[١٧] : لمّاثبت أنّ الحركات الفلكيّة غيرمتناهية، و ثبت أنّ فاعلها يستحيل أن يكون جسماً

١- إذ : و مج. ٢- فى :- م. ٣- مثل :- ط. ٤- زيادة :- مص. ٥- هذه :- ط.
٦- إشارة :+ و لعلّک مص. ٧- نقول :+ إنّه مص.
٨- طبيعيّة تحرّک ذلک الجسم : تحرّک ذلک الجسم طبيعيّة س. :+ حركات م. ٩- أكثر : أكبر س.
١٠- و ليس : فليس مص. ١١- المتحرّكان : المتحرّكات م. ١٢- و المحرّكان مختلفان :- س.
١٣- حرّكا : حرّكتا س، مص. ١٤- و إن : فإن م. ١٥- التّفسير : الشّرح س. ١٦- هذه :- س.

أو[1] حالاً فی الجسم، ثبت أنّه عقل.

و لقائل أن یقول: لولزم من کون المحرّک غیرجسم و لاحالّ فیه[2] أن یکون عقلاً، لکانت النّفوس النّاطقة عقولاً محضة؛ لأنّها لیست أجساماً و لاحالّة فیها. بل الشّرط فی کون الشّیء عقلاً مع هذین القیدین أن لایکون له تعلّق بالأجسام بالتّدبیر و التّصرّف. و هذا القید ممّا لم‌یثبت بعد بالدّلالة.

[الفصل الخامس و العشرون]

وهم و تنبیه : و لعلّک تقول: قد جعلت[3] السّماء یتحرّک عن مفارق، و قدکنت من قبل منعت أن یکون المباشر للتّحریک أمراً عقلیّاً صرفاً، بل قوّة جسمانیّة. فجوابک أنّ هذا الّذی ثبت هو محرّک أوّل. و یجوز أن یکون الملاصق للتّحریک قوّة جسمانیّة.

التّفسیر: تقریر السّؤال أن یقال: إنّه[4] قدبیّن[5] فی آخر النّمط الثّالث أنّ المباشر للتّحریکات الجزئیّة یستحیل أن یکون جوهراً مجرّداً، و الآن أسندها إلیه؛ و هذا تناقض. فأجاب أنّ[6] هذه الجواهر المجرّدة الّتی أثبتناها[7] الآن هی محرّکات أول[8] بعیدة، و أمّا الملاصق للتّحریک و المبدأ القریب لها[9] فقوی جسمانیّة.

و لقائل أن یقول: هذا الّذی یقولونه من أنّ العقل مبدأ بعید، و النّفس مبدأ قریب، کلام غیر محصّل. بیانه أنّ المؤثّر فی وجود هذه الحرکات الفلکیّة: إمّا القوّة الجسمانیّة، أو الغیر الجسمانیّة. و علی التّقدیرین یکون المؤثّر شیئاً[10] واحداً، و یتوجّه الإشکال. اللّهم إلّا أن یریدوا بکون النّفس علّة قریبة أنّها[11] هی المؤثّرة فی الحرکات و الموجدة[12] لها، و[13] بکون العقل علّة بعیدة أنّه هو[14] المؤثّر فی وجود النّفس و الموجد لها. و هذا معقول مفهوم، لکنّ العقل لایکون[15] علّة للحرکات ألبتّة، بل علّة لعلّتها[16]. و النّفس الجسمانیّة[17] هی العلّة للحرکات[18] الغیر[19] المتناهیة[20] فقط، و حینئذ یتوجّه الإشکال.

۱- أو : و س. ۲- فیه : فی الجسم س. ۳- قد جعلت : جعلت س. : قد جعلنا م.
۴- تقریر السّؤال أن یقال إنّه : علی الهامش س. ۵- بیّن : تبیّن مج. ۶- أن : بأن س. ۷- أثبتناها : استثناها مج.
۸- أول : أولی مج. ۹- لها : - ط. ۱۰- شیئاً : سبباً م، مص. ۱۱- أنّها : إنّما مص.
۱۲- الموجدة : للوحدة مج. ۱۳- و : أو مص. ۱۴- أنّه هو : أنّها هی ط، م. : أنّما هو مص.
۱۵- لایکون : لایمکن أن یکون س. ۱۶- لعلّتها : لعلّیّتها مص. ۱۷- الجسمانیّة : - ط، م.
۱۸- للحرکات : + الجسمانیّة ط، م، مص. ۱۹- الغیر : غیر س. ۲۰- الغیر المتناهیة : - ط، م.

[الفصل السّادس و العشرون]

وهم و تنبیه : و لعلّک تقول: إن جاز ذلک، فیکون متناهی التّحریک، لادائم التّحریک، فیکون لغیر هذه الحرکة. فاسمع و اعلم: أنّه یجوز أن یکون محرّک[1] غیرمتناهی التّحریک یحرّک شیئاً آخر[2]، ثمّ تصدر عن ذلک الآخر حرکات غیرمتناهیة لاعلی أنّها تصدر عنه[3] لوانفرد، بل علی أنّه لایزال ینفعل عن ذلک المبدأ الأوّل، و یفعل.

و اعلم أنّ قبول الانفعالات الغیر[4] المتناهیة غیرالتّأثیر الغیر المتناهی. و التّأثیر الغیر[5] المتناهی علی سبیل الوساطة غیر تأثیره علی سبیل المبدئیّة. و[6] إنّما یمتنع فی الأجسام أحد هذه الثّلاثة فقط.

التّفسیر: هذا هو السّؤال الأوّل مع زیادة تقریر؛ و هو[7] أنّه إذاکان الملاصق للتّحریک هو[8] القوّة الجسمانیّة[9]، وجب أن تکون هذه الحرکات متناهیة لمابیّنتم أنّ أفعال القوّة الجسمانیّة متناهیة. ثمّ أجاب بأنّ النّفس الجسمانیّة[10] غیر مستقلّة باقتضاء التّحریکات الغیر[11] المتناهیة، بل هی تنفعل عن العقل المفارق انفعالات غیر متناهیة، و بواسطة[12] تلک الانفعالات تقوی علی أفعال[13] غیرمتناهیة[14].

و اعلم أنّ ههنا أموراً ثلاثة: أحدها؛ الانفعالات الغیر[15] المتناهیة. و ثانیها؛ التّأثیرات الغیر[16] المتناهیة علی سبیل الوساطة[17]. و ثالثها؛ التّأثیرات الغیر[18] المتناهیة علی سبیل الاستقلال. و الممتنع فی القوی الجسمانیّة هو القسم الثّالث و هو التّأثیرات الغیر[19] المتناهیة علی سبیل الاستقلال. فأمّا[20] القسمان الأوّلان فغیر ممتنعین.

و لقائل أن یقول: الکلام[21] علی ماذکرتموه[22] من وجوه:

الأوّل[23]، ما[24] المعنی بانفعالات النّفس عن[25] العقل؟ إن عنیتم بهاکون القوّة الجسمانیّة فی

۱- محرّک : متحرّک م. ۲- آخر : - س. ۳- عنه : عنها م، مص. ۴- الغیر : غیر س. ۵- الغیر : غیر س.
۶- و : - مص. ۷- هو : هی ط، م، مج، مص. ۸- هو : - س. ۹- القوّة الجسمانیّة : قوّة جسمانیّة س.
۱۰- الجسمانیّة : - م. ۱۱- الغیر : غیر س. ۱۲- بواسطة : بوساطة مص. ۱۳- أفعال : انفعالات ط. : الأفعال مج.
۱۴- غیر متناهیة : الغیر المتناهیة مج. ۱۵- الغیر : غیر س. ۱۶- الغیر : غیر س. ۱۷- الوساطة : الواسطة ط.
۱۸- الغیر : غیر س. ۱۹- الغیر : غیر س. ۲۰- فأمّا : وأمّا س. ۲۱- الکلام : - مص. ۲۲- ذکرتموه : ذکرتم س.
۲۳- الأوّل : فالأوّل ط، م، مص. ۲۴- ما : من م. ۲۵- عن : من ط، م، مص.

ذاتها معلول العقل، فهذا مسلّم. لكن هذا القدر لوكفى فى كون القوّة الجسمانيّة مبدءاً للأفعال الغير[١] المتناهية لصحّ ذلك فى جميع القوى الجسمانيّة، لأنّ المؤثّر فى جميع القوى[٢] و الكيفيّات فى هذا العالم هو العقل الفعّال. و إن عنيتم بها[٣] حدوث أمور[٤] فى النّفس الجسمانيّة أو زوال أمور عنها بسبب العقل، فتلك[٥] الأمور الحادثة[٦] و الزّائلة أمور جزئيّة متغيّرة. و قداسندتموها إلى العقل، و ذلك غير جائز عندكم، لأنّ الثّابت لايكون علّة للمتغيّر. و إن[٧] جاز ذلك، فليجز أن يكون المبدأ القريب لحركات الفلك هو العقل المفارق.

و أيضاً فإن جاز ذلك فلم لايجوز مثله فى سائر القوى الجسمانيّة؟ و حينئذ لايمكن القطع فى شيء من القوى الجسمانيّة بأنّها لاتقوى على أفعال غيرمتناهية لاحتمال أن يحصل لتلك القوّة الجسمانيّة من الانفعالات عن[٨] العقل المفارق[٩] ما لأجلها تقوى على أفعال غيرمتناهية. و إن أردتم بهذه الانفعالات أمراً[١٠] وراء كون العقل علّة لذات النّفس و لصفاتها[١١] فاذكروا ذلك المعنى ليمكننا أن نتكلّم فيه بالنّفى و الإثبات. و هاهنا[١٢] آخر الكلام فى إثبات العقول بهذا الطّريق.

[الفصل السّابع و العشرون]

إشارة[١٣] : فالمبدأ المفارق العقلىّ لاتزال تفيض منه[١٤] تحريكات نفسانيّة[١٥] للنّفس السّماويّة على هيئات نفسانيّة[١٦] شوقيّة[١٧] تنبعث منها الحركات السّماويّة على النّحو المذكور من الانبعاث[١٨]. و لأنّ تأثير المفارق متّصل، فما يتبع ذلك التّأثير متّصل، على أنّ المحرّك الأوّل هو المفارق لايمكن غير هذا[١٩].

١- الغير : غير س. ٢- الجسمانيّة لأنّ الموثّر فى جميع القوى :- مج. ٣- بها : به س. ٤- أمور : أمر مص.
٥- فتلك : فتكون مص. ٦- الحادثة : الطّارئة س. ٧- إن : إذا مص. ٨- عن : غير ط.
٩- العقل المفارق : العقول المفارقة مج. ١٠- أمراً : أموراً مص. ١١- لصفاتها : صفاتها مج.
١٢- هاهنا : هذا مص. ١٣- إشارة :- م. ١٤- منه : عنه م. ١٥- نفسانيّة :+ شوقيّة ط.
١٦- للنّفس ... نفسانيّة :- س. ١٧- شوقيّة :- ط. ١٨- الانبعاث : الانفعالات ط.
١٩- فالمبدأ المفارق ... غير هذا : ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. :+ و هذه الاشارة ظاهرة بما تقدّمها ط.

[الفصل الثّامن والعشرون]

استشهاد : صاحب المشّائين قد شهد بأنّ محرّك كلّ كرة يحرّك[١] تحريكاً غيرمتناه[٢]، و أنّه غيرمتناهى القوّة، و أنّه لايكون بقوّة جسمانيّة. فغفل عنه كثير من أصحابه حتّى ظنّوا: أنّ المحرّكات[٣] بعد الأوّل قد تتحرّك بالعرض لأنّها فى أجسام. و العجب أنّهم جعلوا لها تصوّرات عقليّة، و لم يحضرهم أنّ التّصوّر العقلىّ غير ممكن لجسم، و لالقوّة[٤] جسم. فهو غير ممكن لما يتحرّك بذاته. أو يتحرّك بالعرض أى بسبب متحرّك بذاته. و أنت إن[٥] حقّقت لم تستجز أن تقول: إنّ النّفس النّاطقة الّتى لنامتحرّكة بالعرض إلّا بالمجاز. و[٦] ذلك لأنّ الحركة بالعرض هى أن يكون الشّيء صار له وضع و موضع بسبب ما هو فيه. ثمّ يزول[٧] ذلك بسبب زواله عمّا هو فيه، الّذى هو[٨] منطبع فيه.

التّفسير : الغرض من هذا الفصل إبطال قول من يقول: محرّكات الأفلاك[٩] بعد البارى تعالى متحرّكة[١٠] بالعرض. و الوجه فى إبطاله أن تقول: هذه المحرّكات[١١] ليست اجساماً و لاجسمانيّة. و ما كان كذلك، امتنعت عليه الحركة. بيان[١٢] الأوّل من وجهين:

الأوّل[١٣]: أنّ صاحب المشّائين، و هو أرسطاطاليس، اعترف بأنّ محرّك كلّ كرة يحرّكها تحريكاً غيرمتناه؛ لأنّ الحركات الفلكيّة لابداية لها و لانهاية لها[١٤] عنده[١٥]؛ فتكون تلك المحرّكات قويّة على أفعال لانهاية لها[١٦]. و شهد أيضاً أنّ القوّة القويّة على أعمال[١٧] غيرمتناهية لاتكون جسمانيّة. فيلزم من هاتين[١٨] المقدّمتين أنّ تلك المحرّكات[١٩] ليست أجساماً و لاجسمانيّة.

الثّانى[٢٠]: أنّ الجمهور اتّفقوا على أنّ لتلك المحرّكات[٢١] تصوّرات عقليّة، و قد ثبت فى النّمط الثّالث أنّ التّصورات العقليّة لاتحصل للأجسام و لالشيء من[٢٢] القوى الجسمانيّة. فثبت بهذين الوجهين أنّ محرّكات الأفلاك ليست أجساماً و لاجسمانيّة.

١- يحرّك : يحرّكها ط، م. ٢- متناه :+ القوّة م. ٣- المحرّكات : المتحرّكات م.
٤- لقوّة : بقوّة س. :+ فى م. ٥- إن : إذا م. ٦- و : فى س، م. ٧- يزول :+ عنه م. ٨- هو :- م.
٩- الأفلاک : الفلک مص. ١٠- متحرّكة : متحرّكات ط، مص. ١١- المحرّكات : المتحرّكات ط. : الحركات مص.
١٢- بيان :+ الوجه ط. ١٣- الأوّل : أحدهما ط. : الوجه الأوّل س. ١٤- لها :- ط، م، مج، مص.
١٥- عنده :- مص. ١٦- لانهاية لها : غير متناهية س. ١٧- أعمال : أفعال مص. ١٨- هاتين : هذين ط.
١٩- المحرّكات : الحركات ط. ٢٠- الثّانى : الوجه الثّانى س. ٢١- المحرّكات : الحركات س.

و أمّا الكبرىٰ و هی: أنّ[١] ماكان كذلك استحالت الحركة عليه، فهو ظاهر، لأنّ الحركة عبارة عن الانتقال من حيّز إلى حيّز، و ذلك لايعقل إلّا فی الأجسام أو فی الأمور الحالّة فی الأجسام. فأمّا[٢] الّذی لانسبة له إلى شیء من الأحياز[٣] لابذاته و لابسبب محلّه، فإنّ انتقاله من حيّز إلى حيّز غيرمعقول.

و يظهر[٤] من هذا التّحقيق[٥] أنّه لايجوز أن يقال[٦]: النّفس النّاطقة الّتی لنامتحرّكة[٧] بالعرض عند حركة بدننا، فإنّ الحركة بالعرض هو[٨] أن يتبدّل وضع الشّیء أوموضعه بسبب[٩] تبدّل وضع محلّه أوموضعه. و إذا لم‌تكن النّفس النّاطقة حالّة فی الجسم أصلاً استحال ذلك فيها[١٠].

الطّريقة الثّالثة
فی إثبات العقول[١١]

فصلان[١٢].

[الفصل التّاسع و العشرون]

إشارة : الأوّل ليس فيه حيثيّتان لوحدانيّته. فيلزم كماعلمت أن لايكون مبدءاً إلّا لواحد بسيط، اَللّهم إلّا بالتّوسّط[١٣]. و كلّ جسم كماعلمت مركّب من هيولىٰ و صورة. فيتّضح لك أنّ المبدأ الأقرب لوجوده عن إثنين، أو عن مبدأ فيه حيثيّتان ليصحّ أن يكون عنه إثنان معاً. لأنّك قد[١٤] علمت أنّه ليس و لاواحدة من الهيولىٰ و الصّورة علّة للأخرىٰ بالإطلاق[١٥]، و لاواسطة بالإطلاق؛ بل تحتاجان إلى ما هو علّة لكلّ واحدة منهما، أو لهما معاً. و لاتكونان معاً عمّا لاينقسم بغير توسّط[١٦]. فالمعلول الأوّل عقل غيرجسم. و أنت قد[١٧] صحّ لك وجود عدّة عقول متباينة. ولاشكّ أنّ هذا[١٨] المبدع الأوّل فی سلسلتها أو فی حيّزها العقلیّ.

١- أنّ :+ كلّ مج، مص. ٢- فأمّا : و أمّا س. ٣- الأحياز : الأجسام ط. ٤- و يظهر : فيظهر ط.
٥- التّحقيق : التّحقّق مص. ٦- يقال : إنّ مص. ٧- متحرّكة : محرّكة مص. ٨- هو :- ط، م.
٩- بسبب : ليست م. ١٠- فيها :+ و باللّه التّوفيق مج. ١١- الطّريقة ... العقول :- مص
١٢- فصلان :- ط، م، مص. ١٣- بالتّوسّط : بالتّوسيط مص. ١٤- قد :- م.

التّفسير : الغرض من هذا الفصل بيان أنّ المعلول الأوّل عقل مجرّد. بيانه[١] هو أنّه قدبيّن[٢] فی النّمط الخامس[٣] أنّ الباری تعالىٰ واحد[٤] فی ذاته و ماهيّته، منزّه عن التّركيب من جميع الوجوه. و ثبت أنّ الشّیء الّذی يكون كذلك يستحيل أن يكون علّة إلّا لشیء واحد[٥] اَللّهم إلّا بالتّوسّط[٦]، أی[٧] يكون هو[٨] علّة لشیء و يكون ذلك الشّیء علّة لشیء آخر.

و إذا ثبت ذلك فنقول: المعلول الأوّل لايجوز أن يكون جسماً؛ لأنّه ثبت فی النّمط الأوّل أنّ الجسم مركّب من الهيولىٰ و الصّورة. و ثبت هناك أيضاً أنّه لايجوز أن تكون الهيولىٰ علّة للصّورة، أوتكون الصّورة علّة للهيولىٰ. و ثبت أيضاً أنّه لايجوز أن يكون واحدة منهما واسطة مطلقة فی وجود الأخرىٰ، بل هما محتاجان إلى علّتين أو إلى[٩] علّة واحدة ذات اعتبارين. و إذاكان كذلك استحال صدورهما عن اللّه تعالىٰ، لأنّه تعالىٰ ليس فيه تركيب أصلاً حتّى يكون مصدراً لهما. و إذا[١٠] استحال أن يكون الباری[١١] تعالىٰ علّة لهما[١٢] استحال أن يكون علّة للجسم[١٣]، لأنّ علّة الشّیء المركّب لابدّ و أن يكون علّة أوّلاً لأجزائه. فإذا استحال كون الباری تعالىٰ[١٤] علّة للهيولىٰ و الصّورة، استحال أيضاً كونه علّة للجسم. فثبت أنّ المعلول الأوّل ليس بجسم و لاهيولىٰ و لاصورة، فهو إذن[١٥] جوهر مجرّد و هو العقل.

و أمّا قوله بعد ذلك : «و أنت فقدصحّ لك وجود عدّة[١٦] عقول متباينة، و لاشكّ أنّ هذا[١٧] المبدع الأوّل فی سلسلتها أو[١٨] فی حيّزها العقلی»؛ فاعلم أنّ الغرض منه أنّه قد مرّت الدّلالة على إثبات العقول، فلمّا[١٩] ثبت بهذا الدّليل أيضاً وجود عقل، لزم[٢٠] أن يكون هذا العقل فی سلسلتها، أی[٢١] يكون هو أيضاً من جملة العقول المحرّكة للأفلاك على سبيل التّشويق. أو[٢٢] إن لم‌يكن كذلك، فلاشكّ أنّه يكون[٢٣] فی حيّزها العقلی أن[٢٤] يكون مشاكلاً لها و مساوياً[٢٥] فی كونها موجودات ليست

١- بيانه :+ و ط، م، مج. ٢- بيّن : ثبت ط، م، مص. ٣- النّمط الخامس : النّمط الرّابع مج. ٤- واحد :- ط.
٥- لشیء واحد : لواحد س. ولكن «لشیء» ثابتة على الهامش بعد التّصحيح. ٦- بالتّوسّط : بالتّوسيط مص.
٧- أی :+ أن مص. ٨- هو :- س. ٩- إلى :- ط. ١٠- إذا : لمّا س. ١١- الباری : اَللّه ط، م، مص.
١٢- لهما :- س. ١٣- للجسم : لجسم س. ١٤- كون الباری تعالىٰ : كونه تعالىٰ ط. : كون اللّه تعالىٰ مص. : أن يكون الباری تعالىٰ أن يكون مج. ١٥- فهو إذن : فإذن هو مج. ١٦- عدّة : علّة م. ١٧- هذا :- س.
١٨- أو : و ط، م. ١٩- فلمّا : ولمّا مص. : فإنّما ط. ٢٠- لزم :+ أيضاً ط، م، مص. ٢١- أی : و أن ط، م.

بأجسام و لاجسمانيّة.

[الفصل الثّلاثون]

تنبيه : قد يمكنك أن تعلم أنّ الأجسام الكريّة العالية أفلاكها و كواكبها كثيرة العدد. و يلزمك على أصولك أن تعلم أنّ لكلّ جسم منها كان فلكاً محيطاً بالأرض، موافق المركز، أو خارج المركز[۱]، أو فلكاً غير محيط[۲] مثل التّدويرات، أو كوكباً[۳] شيئاً هو مبدأ حركة مستديرة على نفسه لايتميّز الفلك فى ذلك عن الكوكب[۴]، و أنّ الكواكب تنتقل حول الأرض بسبب الأفلاك الّتى هى مركوزة فيها، لا بأن تنخرق لها أجرام الأفلاك.

و يزيدك فى ذلك بصيرة: أنّك[۵] إذا تأمّلت حال القمر فى حركته المضاعفة و أوْجَيْه، و حال عطارد فى أوجيه؛ و أنّه لوكان هناك انخراق يوجبه جريان الكواكب، أو جريان فلك تدويره، لم يعرض ذلك كذلك.

و تعلم أنّها كلّها فى سبب الحركة الشّوقيّة التّشبيهيّة على قياس واحد، و تعلم أنّه ليس يجوز[۶] أن يقال ما[۷] ربّما[۸] يقال: إنّ السّافل منها معشوقه الخاصّ هو مافوقه.

و تعلم أنّها لم تختلف أوضاعها و حركاتها و مواضعها بالطّبع، إلّا و ليست من طبيعة واحدة، بل هى من[۹] طبائع شتّى و إن جمعها[۱۰] كونها بحسب القياس[۱۱] إلى الطّبائع العنصريّة طبيعة خامسة.

فيبقى[۱۲] لك أن تنظر هل يجوز أن يكون بعضها سبباً قريباً للبعض فى الوجود، أم أسبابها تلك الجواهر المفارقة؟ و من ههنا توقّع منّا بيان ذلك.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان أنّ كلّ جسم كريّ مستدير[۱۳] على نفسه، فله شيء خاصّ[۱۴] هو مبدأ حركته[۱۵] المستديرة. ثمّ أنّ الأجسام المستديرة قسمان: أحدهما ما يكون محيطاً بالأرض؛ و

۱- أو خارج المركز : على الهامش س.   ۲- محيط :+ بالأرض م، مص.   ۳- كوكباً :+ أو م.
۴- الكوكب : الكواكب مص.   ۵- أنّك :- س.   ۶- يجوز :+ لقائل م.   ۷- ما :- مص.
۸- يقال ما ربّما :- م.   ۹- من :- س.   ۱۰- جمعها : جميعها م، مص.   ۱۱- بحسب القياس : بالقياس س.
۱۲- فيبقى : فبقى س : فينبغى م.   ۱۳- مستدير : يستدير مص.   ۱۴- خاصّ : حاصل م. :+ و س.
۱۵- حركته : حركة م.

الآخر مالايكون[۱] محيطاً بها. أمّا المحيط بالأرض فقسمان: أحدهما مايكون مركزه مركز العالم و هى الأفلاك الممثّلة؛ و الآخر مالايكون[۲] كذلك و هى الأفلاك الّتى مراكزها خارجة عن مركز العالم. و أمّا الّذى لايكون محيطاً بالأرض فقسمان: أحدهما الكواكب. و ثانيهما الكرات المركوزة[۳] فى ثخن فلك محيط[۴] بالأرض[۵]، و يكون[۶] الكوكب[۷] مركوزاً[۸] فيها[۹] و هى المسمّاة بأفلاك[۱۰] التّداوير. و لمّا كان القول بإثبات مبادى[۱۱] لحركاتها[۱۲] المستديرة[۱۳] فرعاً على إثبات كونها متحرّكة على الاستدارة، و كان من النّاس من خالف فيه فزعم أنّ الأفلاك واقفة و الكواكب تسبح فيها و تتحرّك، لاجرم[۱۴] احتاج إلى إقامة الدّلالة على أنّ الفلك فى نفسه متحرّك. فذكر[۱۵] فى بيان ذلك وجهين:

أحدهما[۱۶] عامّ فى جميع الكواكب، و هو أنّ الفلك لوكان واقفاً و تحرّك الكوكب[۱۷] فيه، لزم انخراق الفلك؛ و ذلك محال.

و لقائل أن يقول: الشّرطيّة ممنوعة لاحتمال أن يكون فى ثخن الفلك حلقة و قطر[۱۸] ثخنها[۱۹] مساوٍ لقطر الكوكب[۲۰]. ثمّ إنّ[۲۱] الكوكب[۲۲] يعتمد على تلك الحلقة و يحرّكها و يتحرّك هو أيضاً عند تحريكها[۲۳] على الاستدارة و يكون الفلك واقفاً. ثمّ إنّ تلك الحلقة لاتظهر فى الفلك لكونها شفّافة عديمة اللّون. و[۲۴] لئن وقعت المساعدة على الشّرطيّة لكن لانسلّم امتناع التّالى، فإنّا قد بيّنّا[۲۵] فى النّمط الثّانى أنّه ليس لكم دلالة جيّدة على[۲۶] امتناع الخرق على الأفلاك المكوكبة.

و ثانيهما خاصّ بالقمر و عطارد، و ذلك لأنّ الإرصاد دلّت على: أنّ الفلك الحامل للقمر

۱- لايكون : يكون ط.   ۲- لايكون : يكون ط.
۳- الكرات المركوزة : الكرات المذكورة م، مص. : الكرات السّماويّة المركوزة ط.
۴- فلك محيط : الفلك المحيط مص.   ۵- بالأرض : الأرض س.   ۶- و يكون : فيكون مج.
۷- الكوكب : الكواكب ط، مص.   ۸- مركوزاً : مركوزة مص.   ۹- فيها : فيه ط، م، مص.
۱۰- بأفلاك : على الهامش س.   ۱۱- مبادى : المبادى مص.   ۱۲- لحركاتها : بحركاتها م، مص.
۱۳- المستديرة : على الهامش س.   ۱۴- لاجرم : لاجرام مص.   ۱۵- فذكر : و ذكر س.
۱۶- أحدهما : الأوّل س.   ۱۷- تحرّك الكوكب : تحرّكت الكواكب ط، م، مص.   ۱۸- قطر :- مص.
۱۹- ثخنها : و طريحها مص.   ۲۰- الكوكب : الكواكب مص.   ۲۱- إنّ :+ تلك ط.
۲۲- الكوكب : الكواكب ط، مص.   ۲۳- عند تحريكها : بتحريكها ط.   ۲۴- و : ثمّ ط، مج.
۲۵- قدبيّنّا : بيّنّا س. : قدّمنا ط.   ۲۶- على : فى ط، م، مج، مص.

یتحرّک فی[1] کلّ یوم أربعاً و عشرین درجة و ثلثاً[2] و عشرین دقیقة إلی التّوالی؛ و أنّ فلکه المائل یتحرّک[3] کلّ یوم إحدی عشرة درجة و تسع دقائق إلی خلاف[4] التّوالی؛ و فلکه الجوزهر یتحرّک ثلاث[5] دقائق إلی خلاف التّوالی. فلاجرم یبقی وسط القمر کلّ یوم ما یبقی من حرکة فلکه الخارج المرکز بعد حذف[6] حرکة فلکه المائل و[7] فلکه الممثّل. و هذا إنّما یمکن لوکان القمر متحرّکاً بحرکة فلکه لاستحالة أن یتحرّک الجسم الواحد بالذّات إلی جهتین مختلفتین. فلمّا رأینا له حرکة إلی التّوالی و أخری إلی غیر التّوالی، علمنا أنّ تلک الحرکة لیست له بذاته[8]، بل بسبب حرکة فلکه[9]. و کذا القول فی[10] فلک عطارد علی ماهو مشروح فی الهیئة. و هذا هو المراد من قوله: «و یزیدک تبصرة[11]: أنّک إذا تأمّلت حال القمر فی حرکته المضاعفة و أوْجَیْه، و حال عطارد فی أوجیه». یعنی[12] بالحرکة المضاعفة للقمر ما ذکرناه من حرکتیه اللّتین إحداهما علی التّوالی، و الأخری علی[13] غیرها[14]. و إنّما سمّیت هذه الحرکة مضاعفة لعلّة مشهورة فی الهیئة.

و أمّا قوله : «و أنّه لوکان هناک انخراق یوجبه جریان الکواکب[15]، أو جریان فلک تدویره، لم یعرض ذلک کذلک»؛ فمعناه أنّه[16] لوکان المتحرّک هو الکواکب[17] أو فلک التّدویر لماکان الأمر کذلک، لاستحالة أن یتحرّک الجسم الواحد دفعة واحدة حرکتین إلی جهتین مختلفتین بالذّات.

و لقائل أن یقول: هذه الدّلالة لاتستقیم إلّا إذا صحّ أن یتحرّک الجسم الواحد دفعة واحدة[18] حرکتین: إحداهما بالذّات، و الأخری بالعرض. لکنّ فی ذلک بحث، و هو أنّ الشّیء عند حرکته العرضیّة إمّا أن یکون قدانتقل إلی تلک الجهة، أو لم‌ینتقل إلیها. فإن کان لم‌ینتقل إلیها فهو لیس بمتحرّک إلی تلک الجهة. و إن کان قد انتقل إلیها إلّا أنّ انتقاله إلیها[19] بسبب أنّ جسماً آخر یحرّکه[20] إلیها، فلاجرم کانت هذه[21] الحرکة عرضیّة. و أمّا انتقاله إلی الجهة الأولی فهو لذاته، فلاجرم کانت

۱- فی : - ط. ۲- ثلثاً : ثلاثاً مص. : ثلثة ط، م. ۳- یتحرّک : متحرّک ط. :- م. ۴- خلاف :- مص.
۵- ثلاث : بثلث مج. ۶- حذف : صرف مص. ۷- و : أو م. ۸- له بذاته : لها بذاتها ط، م، مج، مص.
۹- فلکه : فلکها ط، م، مج، مص. ۱۰- فی :+ هیئة ط. ۱۱- تبصرة : بصیرة مج.
۱۲- یعنی : فتعیّن ط. : فینبغی م. ۱۳- علی : إلی ط، م، مج، مص. ۱۴- غیرها : غیر التّوالی مص.
۱۵- الکواکب : الکوکب س. ۱۶- فمعناه أنّه : فإنّ معناه ط. ۱۷- هو الکواکب : علی الهامش س.
۱۸- دفعة واحدة :- س. ۱۹- إلّا أنّ انتقاله الیها :- م. ۲۰- یحرّکه : تحرّک مج. ۲۱- هذه :- ط.

تلک حرکة[1] بالذّات.

فنقول: هذا محال بالضّرورة لأنّ الانتقال إلی الجهة[2] یلزمه[3] الحصول فی تلک الجهة. فلو انتقل إلی جهتین لزم حصول الجسم الواحد دفعة واحدة فی جهتین، و ذلک بیّن البطلان فی بدیهة العقل سواء کان الانتقالان بالذّات، أو بالعرض، أو[4] أحدهما بالذّات و الآخر بالعرض[5].

لایقال: إنّا نری الرّحی تتحرّک إلی جهة، و النّملة تتحرّک علیها إلی خلاف تلک الجهة؛ لأنّا نقول: لم لا[6] یجوز أن یقال: یحصل للنّملة وقفات حال تحرّک[7] الرّحی، و للرّحی[8] وقفات[9] حال تحرّک النّملة؟ و هذا و إن کان مستبعداً، لکنّه لیس أشدّ استبعاداً من قولکم: إنّ الخردلة المرمیّة إلی فوق ربّما[10] سکّنت الجبل النّازل فی الجوّ[11]. و کما أنّکم قلتم: الاستبعاد لایعارض البرهان؛ فنحن نقول ههنا أیضا: الاستبعاد لایدافع البدیهیّات[12].

و أمّا قوله : «و أنت تعلم أنّها[13] کلّها فی سبب الحرکة الشّوقیّة التّشبیهیّة[14] علی قیاس واحد»؛ فاعلم أنّه لمّا أقام[15] الدّلالة علی أنّ الأفلاک متحرّکة بالاستدارة عاد إلی ما ابتدأ به[16] أوّلاً من أنّ کلّ جسم متحرّک بالاستدارة لابدّ و أن تکون حرکته شوقیّة تشبّهیّة[17] علی مامرّ. و هذا الحکم غیر مختصّ ببعض الأُکر[18] دون البعض[19].

و من المتقدّمین من توقّف فیه[20] و قال: الأفلاک الکلّیّة تسعة، و لکلّ واحد منها محرّک یحرّکه للشّوق[21] إلی التّشبّه. فأمّا الکرات الّتی ینفصل إلیها الفلک الواحد، مثل فلک القمر فإنّه ینفصل إلی أربع کرات، فلایدری[22] أنّه هل لکلّ واحد من هذه[23] الکرات محرّک خاصّ، أو لمجموعها محرّک واحد. و أمّا الشّیخ فقد جزم ههنا بأنّه لابدّ و أن یکون لکلّ واحد منها محرّک

۱- حرکة : الحرکة مص. ۲- الجهة : جهة ط، مص. ۳- یلزمه : یلزم ط، م. ۴- أو :+ کان ط.
۵- أو أحدهما بالذّات و الآخر بالعرض :- م. ۶- لم لا :- مج. ۷- تحرّک : تحریک س.
۸- حال تحرّک الرّحی و للرّحی : علی الهامش بخطّ جدید م. ۹- وقفات :- س، م. ۱۰- ربّما : إنّما مج.
۱۱- الجوّ : الهواء مص. : البیر ط. ۱۲- البدیهیّات : البدیهة ط.
۱۳- و أنت تعلم أنّها : و تعلم م : و تعلم أنّها ط. ۱۴- التّشبیهیّة : التّشبّهیّة مص. ۱۵- اقام : قام مص.
۱۶- ابتدأ به : ابتدأه س. ۱۷- تشبّهیّة : تشبیهیّة ط. ۱۸- الأکر : الأکبر مص. ۱۹- البعض : بعض مج.
[illegible]

خاصّ، لأنّ المتحرّك بالاستدارة إذا ثبت أنّ حركته ليست إلّا[1] شوقيّة تشبّهيّة[2] وجب أن يكون الحال فى كلّ الكرات[3] كذلك.

و أمّا قوله : «و تعلم أنّه ليس يجوز أن يقال[4]: السّافل منها معشوقه الخاصّ هو ما[5] فوقه»؛ فمعناه ما بيّن قبل ذلك من أنّه لايجوز أن يكون معشوق الكرة[6] السّافلة[7] فى حركتها هى[8] الكرة العالية.

و أمّا قوله : «و تعلم أنّها لم‌تختلف[9] أوضاعها و حركاتها و مواضعها بالطّبع، إلّا و ليست من طبيعة واحدة، بل هى طبائع شتّى. و إنّ جميعها[10] بحسب القياس إلى الطّبائع العنصريّة طبيعة خامسة»؛ فاعلم أنّ المراد منه بيان أنّ كلّ واحد من الأفلاك مخالف للآخر[11] فى طبيعته و ماهيّته. و حاصل الكلام فى الدّلالة على ذلك أنّ[12] لكلّ واحد من الأفلاك شكلاً و مقداراً و وضعاً[13] و حيّزاً يستحيل حصوله للآخر. فاختلافها[14] فى هذه اللّوازم إمّا أن يكون للجسميّة؛ و هو محال. أولما يحلّ[15] فيها، و هو إن كان لازماً عاد المحال، و إن لم‌يكن لازماً لم‌يكن اللّازم بسببه[16] لازماً. أو لما لايكون حالاًّ فيها[17] و لامحلاًّ لها[18]، و هو باطل؛ لأنّه إن كان جسماً أو[19] جسمانيّاً عاد التّقسيم فى اختصاصه بتلك الخاصيّة. و إن لم‌يكن جسماً و لاجسمانيّاً كانت نسبته إلى الكلّ واحدة، فلايكون بعض الأجسام بلزوم بعض الأوصاف أولى من البعض. فأمّا أن تكون تلك الصّفات[20] لازمة للكلّ، فحينئذ يرتفع الاختلاف؛ هذا خلف. أولايلزم شىء منها شيئاً[21]؛ هذا أيضاً خلف. و إمّا أن يكون ذلك[22] لاختلاف[23] محالّ جسميّاتها[24]، و هذا هو الحقّ.

۱- ليست إلّا :- س. ۲- تشبّهيّة : تشبيهيّة ط، مج. ۳- كلّ الكرات : الكرات أجمع س.
۴- يقال :+ ما ربّما يقال ط. :+ مايقال إنّ مج. ۵- ما :+ هو ط. ۶- الكرة : الكرات ط.
۷- السّافلة : الشّاملة مج. ۸- هى :- ط، م، مص. ۹- لم‌تختلف : لم تخلف مص. : لايختلف س.
۱۰- و إنّ جميعها : هكذا فى المتن مج. ولكن على الهامش بخطّ جديد: «و إن جمعها كونها». ۱۱- للآخر :- ط.
۱۲- كلّ واحد من ... على ذلك أنّ : ثابتة على الهامش بخطّ جديد مج. ۱۳- وضعاً : وصفاً مص.
۱۴- فاختلافها : فاختلافهما م، مص. ۱۵- يحلّ : يحصل مج. ۱۶- بسببه : لسببه مص. : يشبه مج.
۱۷- فيها :- ط، م. ۱۸- لها : فيها ط، م. :- مص. ۱۹- أو : ولا م. ۲۰- الصّفات : الأوصاف م.
۲۱- شيئاً :+ منها م، مج، مص. ۲۲- ذلك :- س. ۲۳- لاختلاف : الاختلاف ط، م.

فظهر أنّ هيوليات الأفلاك مختلفة بالماهيّة، فلذلك[1] وجب لكلّ واحد منها ما استحال على الآخر. فثبت أنّ هيولىٰ كلّ واحد من الأجسام الفلكيّة مخالفة بالماهيّة لهيولىٰ الآخر، و هى بأسرها مخالفة لهيولى[2] الأجسام العنصريّة. فتكون الطّبيعة الفلكيّة طبيعة جنسيّة بالنّسبة إلى الطّبائع العنصريّة، و هى الطّبيعة الخامسة، و يدخل تحت ذلك الجنس أنواع. ثمّ إنّه شرع بعد ذلك فى بيان أنّه لايجوز أن يكون شىء من الأجسام الفلكيّة علّة للآخر[3].

الطّريقة الرّابعة
فى إثبات العقول

ستّة فصول. و هو[4] أن يقيم الدّلالة على أنّه لايجوز أن يكون شىء من الأجسام، و لاشىء من القوى الجسمانيّة علّة لشىء منها. و ظاهر أنّ المؤثّر فيها ليس هو اللّه تعالىٰ لاستحالة أن يصدر عن الواحد أكثر من الواحد[5]. فلابدّ و أن يكون عللها موجودات مجرّدة؛ و هو المطلوب. فأمّا أنّه لايجوز أن يكون شىء من الأجسام علّة لشىء منها[6]، فقد ذكر الشّيخ ههنا فيه[7] دليلين كما سيأتى بيانهما[8].

[الفصل الحادى و الثّلاثون]

هداية : إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنّما يصدر عنه إذا صار شخصه[9] ذلك الشّخص المعيّن. فلوكان جسم فلكيّ علّة لجسم فلكيّ يحويه، لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلّة وجدتها[10] الإمكان. و أمّا الوجود و الوجوب فبعد وجود العلّة و وجوبها. ولكن وجود المحويّ و عدم الخلاء فى الحاوى هما معاً. فإذا اعتبرنا تشخّص الحاوى العلّة، كان معه للمحويّ إمكان؛ لأنّ تشخّص العلّة متقدّم فى الوجود و الوجوب على تشخّص المعلول. فلايخلو: إمّا أن يكون عدم الخلاء واجباً مع وجوبه. أوغير واجب مع وجوبه. فإن كان واجباً مع وجوبه، كان الملاء المحويّ

۱- فلذلك : فكذلك مص. ۲- لهيولى :- س. ۳- للآخر :+ و اللّه أعلم مص. :+ و باللّه التّوفيق م.
۴- ستّة فصول و هو :- ط، م. ۵- الواحد : واحد مص. ۶- منها :- س. ۷- فيه :- مص.
[illegible]

واجباً مع وجوبه. و قد بان أنّه يكون ممكناً مع وجوبه. و إن كان غير واجب، فهو[۱] ممكن فى نفسه[۲]، واجب بعلّته.[۳] فالخلاء غيرممتنع بذاته، بل بسبب. و قد بان أنّه ممتنع بذاته[۴]. فليس شىء من السّماويّات علّة لماتحته و للمحوىّ فيه.

و أمّا أن يكون المحوىّ علّة لما هو أشرف و أقوى و أعظم منه، أعنى الحاوى، فغير[۵] مذهوب إليه بوهم و لاممكن[۶].

التّفسير: المطلوب من هذا الفصل بيان أنّه ليس شىء من الكرات السّماويّة علّة للبعض. و اعلم[۷] أنّ ذلك يمكن فرضه على وجهين: أحدهما[۸]؛ أن يكون الحاوى علّة للمحوىّ. و ثانيهما؛ أن يكون المحوىّ علّة للحاوى.

و الشّيخ ابتدأ بإبطال القسم الأوّل، و تحرير[۹] ما ذكره من الدّلالة أنّه: لوكان الحاوى علّة للمحوىّ لكان متقدّماً عليه. لكنّ[۱۰] التّالى محال[۱۱]، فالمقدّم مثله. بيان الشّرطيّة مامرّ من[۱۲] أنّ العلّة لابدّ و أن تكون متقدّمة على المعلول. و بيان امتناع التّالى أنّ[۱۳] وجود المحوىّ مع عدم الخلاء، و عدم الخلاء مع وجود الحاوى؛ لأنّ عدم الخلاء واجب لذاته، و الواجب لذاته لايتأخّر عن غيره. فوجود المحوىّ مع ماهو مع الحاوى، و[۱۴] مع المع مع، فوجود المحوىّ مع وجود الحاوى، فيستحيل أن يكون متأخّراً عنه. و إن[۱۵] شئت قلت: وجود المحوىّ و عدم الخلاء معاً، فلوتقدّم[۱۶] الحاوى على المحوىّ لتقدّم[۱۷] على عدم الخلاء أيضاً، لأنّ المتقدّم على المع متقدّم. ولو[۱۸] كان متقدّماً على عدم الخلاء لكان عدم الخلاء ممكناً لذاته واجباً لغيره، و هو محال؛ لأنّ عدم الخلاء واجب لذاته.

و لقائل أن يقول[۱۹]: الشّرطيّة ممنوعة. فإنّا بيّنّا فى النّمط الخامس أنّا لانعقل من تقدّم العلّة على المعلول إلّا مجرّد تأثيرها فيه؛ و أنّه ليس هناك متصوّر زائد على ذلك. ثمّ إن[۲۰] وقعت المساعدة على

۱- فهو : و هو س. ۲- فى نفسه : بنفسه م. ۳- بعلّته : بعلّة س. ۴- بل بسبب .... ممتنع بذاته :- س.
۵- فغير : فهو غير مص. ۶- ممكن : بممكن م. ۷- و اعلم : فاعلم مج. ۸- أحدهما : أحدها مص.
۹- تحرير : تحريره مص. ۱۰- لكن : و مج. ۱۱- محال : باطل مج. ۱۲- من :- مج.
۱۳- أن :+ علّة ط. ۱۴- و :+ ما مص. ۱۵- إن : لئن مج. ۱۶- فلو تقدّم : فهو مقدّم مج. : فلاتقدّم م.

الشّرطيّة فما الدّليل على امتناع التّالى[۱] قوله: لوكان الحاوى متقدّماً على المحوىّ، و المحوىّ مع عدم الخلاء، لزم أن يكون الحاوى متقدّماً على عدم الخلاء، لأنّ المتقدّم على المع متقدّم؟

قلنا : لانسلّم أنّ المتقدّم على المع متقدّم. بيانه: أنّ عندكم الحاوى مع العقل الّذى هو علّة المحوىّ، فالحاوى مع المتقدّم على المحوىّ، و لم يلزم عندكم تقدّمه عليه. فإذا[۲] لم يجب أن يكون ما مع المتقدّم متقدّماً، فلم لايجوز أن يقال أيضاً[۳]: ما مع المتأخّر[۴] لايجب أن يكون متأخّراً؟ و ما الفرق بين الأمرين؟

و اعلم أن هذا السّؤال أنّما يتوجّه إذا احتجنا فى تقرير هذه الحجّة إلى ادّعاء أنّ المتقدّم[۵] على المع متقدّم. و إنّما[۶] يحتاج إليه لوقلنا[۷] بأنّ[۸] عدم الخلاء و وجود المحوىّ معاً، حتّى نقول[۹] بعد ذلك: لوكان الحاوى متقدّماً على المحوىّ لكان متقدّماً على عدم الخلاء. لكنّا إذا قلنا: عدم الخلاء هو عين وجود المحوىّ؛ سقط عنّا ذلك، لأنّه إذاكان عدم الخلاء هو[۱۰] عين وجود المحوىّ[۱۱] كان الحاوى المتقدّم على وجود المحوىّ متقدّماً لامحالة على عدم الخلاء. و إنّما قلنا: إنّ[۱۲] وجود المحوىّ هو[۱۳] عين عدم الخلاء لأنّ الخلاء أمر عدمىّ، فعدمه عدم العدم[۱۴]، فيكون ثبوتاً[۱۵]. فعدم الخلاء هو عين ثبوت الملاء[۱۶].

لكن لقائل أن يقول[۱۷]: عدم الخلاء واجب لذاته، فلوكان عدم[۱۸] الخلاء نفس وجود المحوىّ لزم أن يكون وجود المحوىّ واجباً لذاته؛ هذا خلف. فهذا[۱۹] ما فى[۲۰] هذا المقام من البحث.

ثمّ لئن[۲۱] وقعت المساعدة على أنّ الحاوى لو تقدّم على المحوىّ لتقدّم على عدم الخلاء، فلم قلتم: إنّ ذلك محال؟ قوله: لأنّ[۲۲] المتوقّف على الغير ممكن لذاته. قلنا: لانسلّم أنّ الخلاء ممتنع لذاته على مامرّ القول فيه فى مسئلة الخلاء. و لنرجع إلى تفسير المتن[۲۳].

۱- التّالى :- مص. ۲- فإذا : و إذا مج. ۳- أيضاً :+ إنّ ط. ۴- المتأخّر :+ متأخر ط. :+ أيضاً م.
۵- المتقدّم : المقدّم مج. ۶- إنّما : لهما مص. ۷- لوقلنا : لقولنا ط. ۸- بأنّ : إنّ ط، مج.
۹- نقول : يقول م، مص. ۱۰- هو :- م. ۱۱- سقط عنّا ... وجود المحوىّ :- ط. ۱۲- إنّ :- مص.
۱۳- هو :- ط، م. ۱۴- العدم : للعدم ط، م. ۱۵- ثبوتاً : ثبوتيّاً مج، مص. ۱۶- الملاء : الخلاء ط.
۱۷- يقول : إنّ مج. ۱۸- عدم :+ عدم ط. ۱۹- فهذا : هذا مج. ۲۰- مافى : تمام س.

أمّا قوله : «إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنّما يصدر عنه إذا صار[١] شخصه ذلک الشّخص المعيّن»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ الجسم الّذى يصدر عنه شىء فلابدّ و أن يتحصّل[٢] شخصه[٣] أوّلاً، ثمّ بعد تمام تشخّصه يصدر عنه أثر[٤]. و هذا إشارة إلى أنّ العلّة لابدّ و أن تكون متقدّمة على المعلول بالذّات.

و أمّا قوله : «فلوكان جسم فلكىّ علّة لجسم فلكىّ يحويه، لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود[٥] العلّة وجدتها الإمكان. فأمّا الوجود و الوجوب فبعد وجود العلّة و وجوبها»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه لمّاثبت أنّ وجود[٦] المعلول متأخّر عن وجود العلّة وجب أن يكون إمكان المعلول مقارناً لوجود العلّة؛ لأنّ إمكان المعلول سابق على وجوده[٧]، و وجود العلّة أيضاً سابق على وجود المعلول، فكلّ واحد منهما أعنى: وجود العلّة و إمكان المعلول سابق على وجود المعلول[٨و٩] فوجب أن يكونا معاً. فظهر أنّه لوكان الحاوى علّة للمحوىّ لكان وجود الحاوى مع إمكان المحوىّ.

و أمّا قوله : «لكن وجود المحوىّ و عدم الخلاء فى الحاوى هما[١٠] معاً»؛ فاعلم[١١] أنّ المراد منه أن يبيّن استحالة التّالى[١٢] و هو أن يكون وجود الحاوى مع إمكان المحوىّ. فبيّن ذلک بأن قال: وجود المحوىّ و عدم الخلاء فى الحاوى[١٣] معاً، و هذا ظاهر. بل ربّما ظنّ لشدّة[١٤] معيّتهما[١٥] أنّ عدم الخلاء هو[١٦] عين وجود المحوىّ على ما قرّرناه قبل.

و أمّا قوله : «فإذا اعتبرنا تشخّص[١٧] الحاوى العلّة[١٨]، كان معه للمحوىّ إمكان؛ لأنّ تشخّص العلّة متقدّم[١٩] فى[٢٠] الوجود و الوجوب على تشخّص المعلول»؛ فاعلم أنّ هذا الكلام ليس فيه إلّا بيان أنّ الحاوى لوكان علّة للمحوىّ لوجب أن يكون وجود الحاوى[٢١] متقدّماً على وجود المحوىّ، و إن يكون مقارناً لإمكان وجوده. و هذا هوالّذى قرّره[٢٢] فى أوّل الفصل فيكون مكرّراً، و الأولى

١- صار :- س. ٢- يتحصّل : يحصل ط. ٣- شخصه : لشخصه مص. : تشخّصه ط.
٤- أثر : أثره مص. : أنّه اثر ط. ٥- وجود :- س، مج. ٦- وجود :- ط. ٧- وجوده : وجود المعلول ط، م.
٨- المعلول : العلّة ط. ٩- فكلّ واحد ... المعلول : ثابتة على الهامش م . ١٠- هما : - س، م، مص.
١١- فاعلم : فإنّا نعلم ط. ١٢- التّالى : الثّانى مص. ١٣- الحاوى :+ هما ط. ١٤- لشدّة :+ ظهور س.
١٥- معيّتهما : معيّتها مص. ١٦- هو :- ط، م. ١٧- تشخّص : لشخص س. ١٨- العلّة : للعلّة ط.
١٩- متقدّم : مقدّم مص. ٢٠- فى :- س. : على مج. ٢١- وجود الحاوى : وجوده ط، م، مص.

حذفه لئلّا يتشوّش نظم الحجّة[١] بسببه. فإنّک لوحذفته و ضممت ما قبله إلى ما بعده انتظم الكلام هكذا: لكن وجود المحوىّ و عدم الخلاء فى الحاوى معاً؛ فلايخلو إمّا أن يكون عدم الخلاء واجباً مع وجوب الحاوى[٢]، أو غير واجب مع وجوبه. فإن كان واجباً مع وجوبه، كان المحوىّ واجباً مع وجوبه. و لابدّ فى[٣] تقرير هذه المقدّمة من[٤] أن يقال: لأنّ مقارن المقارن مقارن[٥]. و إن كان عدم الخلاء غير واجب مع وجوب الحاوى كان ممكناً لذاته، و هو[٦] محال. فهذا تمام[٧] تقرير هذه الحجّة، فظهر أنّ شيئاً من الأفلاک الحاوية لايكون علّة لشىء من المحويّات[٨].

و أمّا قوله : و أمّا أن يكون المحوىّ علّة للحاوى، فهو[٩] محال؛ لأنّ الحاوى أشرف و أقوى[١٠] من المحوىّ[١١]، و الأشرف الأقوى لايكون معلولاً[١٢] للأخسّ الأضعف؛ و لقائل أن يقول: اتّفق أهل التّحقيق على أنّ الكلام المبنىّ على الخسّة و الشّرف خطابىّ لابرهانىّ.

[الفصل الثّانى و الثّلاثون]

وهم و تنبيه : و لعلّک تقول: هب أنّ علّة الجسم[١٣] السّماوىّ غير جسم، فلابدّ من أن تقول: إنّه يلزم من غير الجسم[١٤] حاوٍ و محوىّ، سواء كان عن واحد أو عن إثنين. و لامحالة أنّ إمكان الخلاء مع وجود الحاوىّ قد يعرض ههنا كما عرض فيما مضى ذكره، لأنّک تجعل للحاوىّ وجوداً عن علّة قبل وجود المحوىّ.

فاسمع و اعلم أنّ الحاوى أنّما كان وجوده يصحب إمكان المحوىّ إذا كان علّة تسبق[١٥] المحوىّ، فيكون للمحوىّ مع وجوده إمكان حين يتحدّد بوجوده السّطح. فلايجب معه ما يملؤه، إن كان معلولاً، بل يجب بعده. و أمّا إذا لم يكن علّة، بل كان مع العلّة، لم يجب أن يسبق تحدّد سطحه الدّاخل وجود الملاء[١٦] الّذى فيه؛ لأنّه ليس هناک سبق زمانىّ أصلاً. و أمّا الذّاتى فإنّما يكون للعلّة، لا

١- نظم الحجّة : نظم هذه الحجّة م. : النّظم س. ٢- معاً فلايخلو ... وجوب الحاوى : ثابتة على الهامش م.
٣- فى : من مج. ٤- من :- ط، م. ٥- مقارن المقارن مقارن : مفارق المفارق مفارق مص.
٦- هو : ذلک ط، م، مج. ٧- تمام :- ط، م. ٨- المحويّات : الأفلاک المحويّة مج. ٩- فهو : فهذا مص.
١٠- أقوى :- مج. ١١- من المحوىّ :- س. ١٢- معلولاً : علّة ط. ١٣- الجسم :+ الحاوى مص.
١٤- الجسم : جسم مص. ١٥- [illegible] ١٦- الملاء : الخلاء م.

لماليس بعلّة، بل مع العلّة. بل نقول: إنّ الحاوى و المحوىّ وجبا معاً عن شيئين.

التّفسير: تقرير هذا السّؤال أنّ الإلزام الّذى ذكرته[١] على من جعل الحاوى علّة للمحوىّ لازم عليك فى قولك[٢]: إنّ علّتهما ليست جسماً و لاجسمانيّاً. فإنّ عندك[٣] علّة الحاوى سابقة على علّة المحوىّ بالذّات، و إذاكان كذلك فحين صدر الحاوى عن العلّة السّابقة لم‌يكن المحوىّ[٤] صادراً عن علّته، و حينئذ يلزم تأخّر المحوىّ عن الحاوى.

فأجاب بذكر الفرق، و هو أنّ المحوىّ إذاكان معلّلاً بالحاوى كان متأخّراً عنه، فيلزم إمكان الخلاء. فأمّا إذاكان معلّلاً بالعقل الّذى هو مع الحاوى، لم‌يلزم تأخّره عن الحاوى حتّى يلزم إمكان الخلاء. و إنّما لم[٥] يلزم تأخّره عنه؛ لأنّ تقدّم العلّة على المعلول ليس بالزّمان حتّى يجب أن[٦] يكون ما مع المتقدّم متقدّماً، ولكنّه بالذّات و العلّيّة[٧] متقدّمة على المعلول. لكنّ الّذى مع العلّة إذا لم‌يكن علّة، لم‌يكن له تقدّم على المعلول بالعلّيّة[٨]. فظهر أنّه لايلزم من كون[٩] الحاوى مقارناً للعلّة المتقدّمة على المحوىّ كونه متقدّماً عليه. فهذا حاصل الجواب و هو بناء على أنّ ما مع المتقدّم بالذّات لايجب أن يكون متقدّماً، و قد عرفت أنّ أصل الدّليل مبنىّ على أنّ ما مع المتأخّر بالذّات يجب أن يكون متأخّراً بالذّات. و لابدّ من الفرق بين هذين المقامين و إنّه صعب جدّاً[١٠].

و ههنا بحث آخر[١١] و هو أنّ الشّيخ قال : «و أمّا التّقدّم[١٢] الذّاتى فإنّما يكون للعلّة لا[١٣] لماليس بعلّة»؛ و فى هذا الكلام نظر؛ لأنّ التّقدّم الذّاتى ينقسم إلى التّقدّم بالطّبع كتقدّم الواحد على الإثنين و الواحد ليس علّة[١٤] للإثنين؛ و إلى التّقدّم بالعلّيّة كتقدّم حركة اليد على حركة المفتاح. فالقول بأنّ التّقدّم[١٥] الذّاتىّ[١٦] إنّما يكون للعلّة ليس بجيّد.

و عند ذلك لقائل أن يقول: هَبْ أنّ ما مع العلّة لايجب أن يكون[١٧] قبل بالعلّيّة[١٨]، لكن لم لايجوز أن يكون قبل[١٩] بالطّبع؟ لأنّا بيّنّا أنّ التّقدّم بالذّات جنس تحته نوعان، و لايلزم من انتفاء أحد

١- ذكرته : ذكرتموه مص، مج. ٢- عليك فى قولك : عليكم فى قولكم مص. ٣- عندك : عندكم مص.
٤- المحوىّ :+ سابقاً ط. ٥- لم :- ط. ٦- يجب أن :- س. ٧- بالذّات و العلّيّة : بالعلّيّة مص.
٨- بالعلّيّة : فى العلّة مص. ٩- كون :- م. ١٠- جدّاً :- م. ١١- آخر :- ط، م. ١٢- التّقدّم : المتقدّم م.
١٣- لا : إلّا م. ١٤- علّة : بعلّة س. ١٥- التّقدّم : متقدّم م. ١٦- الذّاتى : بالذّات س. ١٧- أن يكون :- م.
١٨- قبل بالعلّيّة : قبله بالعلّة ط، م، : قبلاً بالعلّيّة مج. ١٩- قبل : قبلاً مج. : قبله ط، م، مص.

نوعى الجنس انتفاء الجنس. و بتقدير أن يكون الحاوى متقدّماً على المحوىّ بالطّبع لابالعلّيّة[١]، عاد الإلزام.

[الفصل الثّالث و الثّلاثون]

وهم و تنبيه : أولعلّك تزيد فتقول: إذا خرج على الأصول الّتى تقرّرت أنّه يوجد[٢] عن غير جسم حاوٍ و آخر[٣] غير جسم يوجد عنه هذا الآخر المحوىّ[٤]، فيكون وجوب الحاوى مع وجوب الغير الجسم الآخر بالذّات. ولكنّ المحوىّ معلول لغير الجسم الآخر، فإنّه إذا اعتبرت له معيّة مع هذا الآخر، كان ممكناً. فيكون فى حال ما يجب الحاوى، فالمحوىّ ممكن.

فجوابك : أنّ هذا هو الطّلب[٥] الأوّل عند التّحقيق، و جوابه ذلك بعينه؛ فإنّ المحوىّ إنّما هو ممكن بحسب قياسه إلى الآخر الّذى هو علّته. و ذلك القياس لايفرض فيه إمكان الخلاء بوجه، إنّما[٦] يفرضه تحدّد الحاوى فى باطنه. ثمّ تحدّد الحاوى لاسبق له على المحوىّ. و ليس كلّ ما هو بعد مع فهو بعد؛ لأنّ القبليّة و البعديّة إذاكانتا بحسب العلّيّة و المعلوليّة. فحيث لم‌يكن علّيّة و لا[٧] معلوليّة لم‌يجب[٨] قبليّة ولابعديّة. و لمّا لم‌يجب أن يكون ما مع العلّة علّة، لم‌يجب أن يكون مامع القبل بالعلّيّة قبلاً؛ اللّهمّ إلّا بالزّمان.

التّفسير[٩]: هذا هو[١٠] السّؤال الأوّل بعينه مع الجواب الأوّل، فلافائدة فى التّطويل[١١].

[الفصل الرّابع و الثّلاثون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول: إن الحاوى و المحوىّ جميعاً بحسب اعتبار نفسيهما غير واجبى الوجود، فخلوّ مكانيهما[١٢] غير واجب الوجود. فاسمع أنّ هذين إذا أخذا معاً ممكنين، لم‌يكن هناك تحدّد لشىء و لإمكان، إن لم‌يملأ كان خلاء. إنّما يعرض مايعرض إذاكان محدّداً[١٣]، فيلزم مع

١- بالعلّيّة : بالعلّة ط، مص. ٢- يوجد : قديوجد مص. ٣- آخر :+ عن غير جسم حاوى و آخر عن م.
٤- الآخر المحوىّ : المحوىّ الآخر ط، م. ٥- الطّلب : المطلب م، مص. ٦- إنّما : و إنّما م. ٧- لا :- س.
٨- لم‌يجب : لم‌يكن مص. ٩- التّفسير : الشّرح مص. :- س. ١٠- هو :- مص.
١١- التّطويل :+ واللّه أعلم مص. ١٢- مكانيهما : إمكانهما م. ١٣- محدّداً : تجدّد م.

تحديده[۱] أن يكون الحدّ محيطاً بملاء، أوغير محيط به[۲] فيكون خلاء.

التفسير: هذا سؤال آخر و تقريره[۳]: أنّ الحاوى و المحوىّ كلّ واحد منهما ممكن لذاته، و إذا كان عدم الخلاء و وجود المحوىّ معاً، و كان وجود المحوىّ ممكناً لذاته، كان عدم الخلاء[۴] أيضاً ممكناً لذاته؟

و أجاب: بأنّ عدم المحوىّ لايلزم منه وجود الخلاء مطلقاً[۵]، بل بشرط حصول السّطح الدّاخل من الحاوى أوّلاً. و إنّما يكون للسّطح الدّاخل من الحاوى تقدّم على المحوىّ لوكان علّة له؛ و حينئذ يلزم المحال. فأمّا إذا[۶] لم يكن كذلك، لم يكن الإشكال وارداً[۷].

[الفصل الخامس و الثّلاثون]

إشارة : و هذا الكلام[۸] واحد بعينه، نسب[۹] التّقدّم إلى صورة الجسم الحاوى، و نفسه الّتى تكون كصورته، أو إلى جملته.

التفسير: لو[۱۰] كان الحاوى علّة للمحوىّ سواء جعلت جملة الحاوى بمادّته و صورته علّة للمحوىّ، أوجعلت صورته الجسميّة أونفسه الجسمانيّة علّة للمحوىّ، لزم المحذور. و بالجملة[۱۱] فعلى[۱۲] جميع التّقديرات يكون الإشكال المذكور عائداً، لأنّ العلّة ما لم‌تتمّ ذاتها استحال صيرورتها موجبة للمعلول[۱۳].

[الفصل السّادس و الثّلاثون]

تذنيب : قد استبان أنّه ليست الأجسام السّماويّة عللاً بعضها للبعض[۱۴]. و أنت[۱۵] إذا فكّرت مع نفسك، علمت أنّ الأجسام أنّما تفعل بصورها. و الصّور القائمة بالأجسام و الّتى هى كماليّة لها أنّما

۱- تحديده : تجدّده م. ۲- به : بملاء س. ۳- تقريره : بتقدير مج.

۴- و وجود المحوىّ معاً ... عدم الخلاء : على الهامش م. ۵- مطلقاً :- س. ۶- فأمّا إذا : فإذا م. : فأمّا إذ مص.

۷- وارداً : ألبتّة ط. ۸- الكلام : القول مص. ۹- نسب : بسبب س، م. ۱۰- لو : لمّا س.

۱۱- لزم المحذور و بالجملة :- مج.

۱۲- أوجعلت صورته الجسميّة أو ... لزم المحذور و بالجملة فعلى : أو جعل شىء من أجزائه علّة و على س.

۱۳- للمعلول :+ و باللّه التّوفيق س. ۱۴- للبعض : لبعض مص. ۱۵- أنت :+ أيضا س.

يصدر عنها أفعالها بتوسّط مافيه قوامها. و لاتوسّط للجسم بين الشّىء و بين ما ليس بجسم من هيولىٰ أو صورة حتّى يوجدهما أوّلاً فيوجد[۱] بهما الجسم. فإذن الصّور الجسميّة لاتكون أسباباً لهيوليات الأجسام، و لالصورها. بل لعلّها تكون معدّة لأجسام أخر لصور ما تتجدّد عليها، أو أعراض.

التّفسير[۲]: لمّافرغ من[۳] الحجّة المذكورة، صرّح الآن بالنّتيجة المطلوبة و هى[۴]: أنّه لايجوز أن يكون شىء من الأجسام علّة لشىء منها. ثمّ ذكر حجّة أخرىٰ على هذا المطلوب، و هى[۵] الحجّة القديمة المشهورة فيما بين الحكماء و هى: أنّه لوكان جسم[۶] علّة لجسم آخر لكانت علّيّة[۷] العلّة إمّا أن تكون[۸] بهيولاه، أو بصورته، أوبهما جميعاً[۹].

و الأوّل باطل؛ لأنّ الهيولىٰ قابلة، و الشّىء الواحد لايكون قابلاً و فاعلاً معاً[۱۰].

و لقائل أن يقول: إنّ الشّيخ نصّ فى النّمط السّابع علىٰ أنّ علم[۱۱] البارى تعالىٰ بغيره[۱۲] صورة[۱۳] موجودة فى ذاته، و علّة تلك الصّورة هى ذاته، و ذاته بسيطة، فيكون البسيط فاعلاً و قابلاً معاً[۱۴].

و[۱۵] الثّانى أيضاً باطل؛ لأنّ العلّة[۱۶] الموجدة للشّىء[۱۷] لابدّ و أن تكون علّة أوّلاً لأجزائه على مامرّ بيانه فى النّمط الرّابع، و أجزاء الجسم هى الهيولىٰ و الصّورة. فلوجعلنا صورة جسم علّة لجسم آخر لوجب أن تكون الصّورة علّة أوّلاً لصورة الجسم المعلول و[۱۸] لهيولاه، ثمّ بواسطة ذلك للجسم[۱۹]. لكن يستحيل أن تكون الصّورة الجسميّة علّة للصّورة و الهيولىٰ، لأنّ الصّورة إنّما تفعل بمشاركة الوضع، و يستحيل أن يكون[۲۰] للصّورة[۲۱] الّتى فرضناها علّة[۲۲] وضع مع الصّورة المعلولة و الهيولى المعلولة.

۱- فيوجد : و يوجد س. ۲- التّفسير : الشّرح س. ۳- من : عن م، مص. ۴- هى : بيّن ط.

۵- و هى : أيضاً و هى ط، م، مج. : و هى أيضاً مص. ۶- جسم : الجسم م، مص. ۷- علّيّة : علّة ط.

۸- لكانت علّيّة العلّة إمّا أن تكون : لكان إمّا أن يكون علّة س.

۹- بهيولاه ... جميعاً : لهيولاه أو لصورته أو بهما معاً م، مج. : هيولاه أو صورته أوهما معاً ط. ۱۰- معاً :- س.

۱۱- علم : علّيّة مج. ۱۲- بغيره : لغيره مج. : يعيّن ط. ۱۳- صورة : صور ط، م، مص. ۱۴- معاً :- س.

۱۵- و :+ قالوا ط. ۱۶- العلّة : للعلّة مص. ۱۷- للشّىء : لشىء مج. ۱۸- و : أو ط.

۱۹- للجسم : الجسم ط، مص. ۲۰- الصّورة الجسميّة ... يستحيل أن يكون :- مج.

۲۱- إنّما تفعل ... للصّورة :- س. ۲۲- علّة :+ لابدّ و أن يكون لها س.

و يجب ههنا تفسير قولنا[۱]: الصّورة تفعل بمشاركة الوضع أوّلاً، ثمّ بيان استحالة تحقّق[۲] ذلك ههنا[۳] ثانياً.

أمّا الأوّل فهو أنّ[۴] القوّة الجسمانيّة إنّما يظهر أثرها أوّلاً فى محلّها، ثمّ فيما يماسّ محلّها، ثمّ فى المماسّ لمايماسّ محلّها. و كلّماكان الشّىء أقرب إلى[۵] مماسّة محلّها[۶]كان حصول الأثر فيه قبل حصوله فيماكان أبعد من محلّها[۷]. و إذا ظهر التّصوّر ظهر التّصديق بالاستقراء. و أيضاً فتأثير القوّة فيما يقرب من محلّها و فيما يبعد عنه[۸] لوكان[۹] على السّواء، حتّى أنّ القوّة النّاريّة الحالّة فى هذا الجسم تسخّن البعيد من[۱۰] هذا المحلّ كماتسخّن القريب منه، لم‌يكن حلولها[۱۱] فى هذا الجسم أولى من حلولها فى سائر الأجسام. لأنه إذاكان تأثيرها[۱۲] سواء بالنّسبة إلى كلّ الأجسام لم‌يكن لها اختصاص بشىء من الأجسام. و لو[۱۳]كان كذلك لماكانت القوّة جسمانيّة، بل كانت مجرّدة. فظهر[۱۴] المراد من قولنا: الصّورة[۱۵] الجسمانيّة لاتفعل إلّا بمشاركة الوضع.

و أمّا الثانى و هو أنّه ليس بين الصّورة الّتى فرضناها علّة و بين الصّورة و الهيولى اللّتين[۱۶] فرضناهما معلولتين وضع، فلأنّ الهيولى فى ذاتها غير مختصّة بحيّز[۱۷] و وضع، و إلّا لكانت الهيولى نفس الجسم. و إذا لم‌تكن مختصّة بوضع[۱۸] و موضع استحال أن يكون لشىء آخر قرب و[۱۹] بعد بالنّسبة إليه[۲۰]، و ذلك معلوم بالضّرورة. فثبت أنّ الصّورة الجسميّة لاتفعل إلّا بمشاركة الوضع[۲۱]، و ثبت أنّه يستحيل حصول الوضع بينها و بين الصّورة و الهيولى، فإذن يستحيل كونها فاعلة لهما. و لمّا استحال ذلك استحال كونها فاعلة للجسم على مامرّ تقريره. فثبت أنّه يستحيل أن يكون جسم علّة[۲۲] لجسم آخر.[۲۳] و لنرجع إلى شرح المتن[۲۴].

۱- قولنا : قول ط. ۲- تحقّق :- س. ۳- ههنا :- س. ۴- فهو أنّ : فلأنّ مج. :+ تكون ط.
۵- إلى :+ ماهيّة ط. ۶- محلّها : محلّه ط، م. ۷- محلّها : محلّه ط، م، مص. ۸- عنه : من محلّها س.
۹- لوكان : لكان مج. ۱۰- من : عن مج، مص. ۱۱- حلولها : حصولها مص. ۱۲- تأثيرها : بأسرها مص.
۱۳- لو : إن ط. ۱۴- فظهر : و ظهر ط. :+ إنّ مج. ۱۵- الصّورة : الصّور مج. : القوّة مج.
۱۶- بين الصّورة و الهيولى اللّتين : بين الهيولى و بين الصّورة الّتى س. : ثابتة على الهامش م.
۱۷- بحيّز : بهيئة مج. ۱۸- و إلّا لكانت الهيولى ... بوضع :- ط. ۱۹- و : أو ط. ۲۰- إليه : إليها مص.
۲۱- الوضع :- مج. ۲۲- علّة :+ فاعلة مج. ۲۳- جسم علّة لجسم آخر: الجسم علّة للجسم ط، مص. : الجسم علّة الجسم م. ۲۴- شرح المتن: التّفسير ط، م، مص.

أمّا قوله : «و أنت[۱] إذا فكّرت، علمت أنّ الأجسام إنّما[۲] تفعل بصورها»؛ فالمراد منه أنّك[۳] إذا فكّرت علمت أنّ الجزء الهيولانىّ يستحيل أن يكون فاعلاً، لأنّ الواحد لايكون قابلاً و فاعلاً معاً. فتعلم بهذا الطّريق أنّ الأجسام لاتفعل إلّا بصورها.

و أمّا قوله: «و الصّورة[۴] القائمة بالأجسام و[۵] الّتى هى كماليّة لها إنّما[۶] يصدر عنها أفعالها بتوسّط ما فيه قوامها»؛ فالمراد منه أنّ الصّور[۷] منها مايكون حالّة فى الجسم كالجسميّة و النّاريّة[۸] و الهوائيّة و غيرها[۹]، و منها ما لايكون حالّة فيها ولكنّها تكون صوراً كماليّة لها[۱۰] كالنّفس النّاطقة للإنسان[۱۱]، فإنّها غير حالّه فى بدن الإنسان ولكنّها صورة[۱۲] كماليّة له[۱۳]. فأمّا النّوع الأوّل فلايفعل إلّا بمشاركة الأجسام على مامرّ تقريره. و أمّا النّوع الثّانى فكذلك، لأنّ فعلها لو لم‌يكن بمشاركة البدن لكانت غنيّة فى ذاتها و فى جميع أفعالها[۱۴] عن الجسم، فيكون عقلاً محضاً لانفساً.

و أمّا قوله : «و لاتوسّط[۱۵] للجسم بين الشّىء و بين ما ليس بجسم من هيولى أو[۱۶] صورة حتّى يوجدهما أوّلاً فيوجد بهما الجسم»؛ فالمراد منه ما بيّنّا من أنه[۱۷] يستحيل أن يكون الجسم متوسّطاً بين الشّىء و بين ماليس بجسم[۱۸].

و أمّا قوله : «فإذن الصّورة الجسميّة لاتكون أسباباً لهيوليات الأجسام ولا[۱۹] لصورها»؛ فالمراد منه[۲۰] أنّ الصّور[۲۱] الجسمانيّة[۲۲] والكماليّة[۲۳] لايمكن أن يكون[۲۴] شىء منها[۲۵] أسباباً لهيوليات الأجسام و لصورها. و إذاكان كذلك، استحال كونها علّة للأجسام.

و أمّا قوله : «بل لعلّها تكون معدّة لأجسام أخرى لصور ما يتجدّد عليها، أو أعراض»؛ فالمراد منه[۲۶] أنّ هذه الصّور[۲۷] و إن لم‌تكن عللاً مؤثّرة و لكنّها معدّة للصّور و الأعراض المتجدّدة فيها تارة[۲۸]

۱- أنت :+ تعلم ط. ۲- إنّما : لا مج. ۳- أنّك :- ط، م. ۴- الصّورة : الصّور ط. ۵- و :- ط.
۶- إنّما : لا م. ۷- الصّور : الصّورة ط. ۸- كالجسميّة و النّاريّة : كالجسميّة النّارية م. : كالنّاريّة م.
۹- غيرها : غيرهما س. على الهامش و ساقطة فى المتن. ۱۰- لها :- س. ۱۱- للإنسان : لها س.
۱۲- صورة : صور مص. ۱۳- له : لها مج. :- مص. ۱۴- أفعالها : أحوالها مج. ۱۵- توسّط : بتوسّط مص.
۱۶- أو : و ط، م، مج. ۱۷- ما بيّنّا من أنه : بين بيّنّاه أنّه مص. ۱۸- بجسم :+ من هيولى أوصورة س.
۱۹- لا :- ط. ۲۰- منه :- م، مج. ۲۱- الصّور : الصّورة س، مج. ۲۲- الجسمانيّة : الجسميّة مج.
۲۳- الكماليّة :- مص. ۲۴- لايمكن أن يكون : يمكن أن لايكون س، مص. ۲۵- منها : فيها مص.

بواسطة المماسّه کالماء الّذی یتسخّن بمجاورة النّار، أو بالمسامتة[۱] کما فی تأثیرات الکواکب. و ههنا آخر الکلام فی الطّرق الدّالّة علی إثبات العقول و بیان أحکامها[۲].

المسئلة الثّالثة

فی بیان ترتیب[۳] الوجود

ستّة فصول[۴].

[الفصل السّابع و الثّلاثون]

هدایة و تحصیل: فقد بان لک أنّ جواهر غیر جسمانیّة موجودة، و أنّه لیس واجب الوجود إلّا واحداً فقط، لایشارک شیئاً[۵] آخر فی جنس ولانوع. فتکون هذه الکثرة من الجواهر الغیر[۶] الجسمانیّة معلولة. و قدعلمت أیضاً أنّ الأجسام السّماویّة معلولة لعلل غیر جسمانیّة، فتکون هی من هذه الکثرة. و قد علمت أنّ واجب الوجود لایجوز أن یکون مبدءاً لإثنین معاً إلّا بتوسّط أحدهما، و لامبدءاً للجسم إلّا بتوسّط. فیجب إذن أن یکون المعلول الأوّل منه جوهراً من هذه الجواهر العقلیّة واحداً. و أن تکون الجواهر العقلیّة الأخر بتوسّط ذلک الواحد. و السّماویّات بتوسّط العقلیّات.

التّفسیر: المراد من هذا الفصل أنّه ثبت فیمامرّ القول بوجود عقول مجرّدة، و هی ممکنة الوجود لماثبت أنّ واجب الوجود یستحیل أن یکون أکثر من واحد. و ثبت الآن أنّ الأجسام السّماویّة معلولة لعلل[۷] غیر جسمانیّة. فهذه العقول و الأجسام لابدّ من استنادها إلی اللّه تعالی. لکن قد ثبت فی النّمط الخامس أنّ واجب الوجود یستحیل أن یصدر عنه أکثر من معلول واحد. و ذلک المعلول الواحد لایمکن[۸] أن یکون جسماً أو جسمانیّاً و إلّا لکان علّة لسائر الممکنات؛ وقد بطل ذلک. فلابدّ و أن یکون المعلول الأوّل جوهراً عقلیّاً و أن یکون سائر العقول بتوسّط ذلک العقل، و أن تکون الأجسام بتوسّط تلک العقول.

۱- بالمسامتة : المسامتة مص. ۲- أحکامها :+ و باللّه التّوفیق مج. ۳- ترتیب : ترتّب مص.
۴- ستّة فصول :- ط، م. ۵- لایشارک شیئاً : لایشارکه شیء م. ۶- الغیر : غیر س.
۷- معلولة لعلل : معلّلة بعلل س. ۸- لایمکن : یمکن إمّا م.

[الفصل الثّامن و الثّلاثون]

زیادة[۱] *تحصیل :* و لیس یجوز أن[۲] ترتّب العقلیّات ترتّبها، و یلزم الجسم السّماویّ عن آخرها، لأنّ لکلّ[۳] جسم سماویّ مبدءاً عقلیّاً، إذ لیس الجرم السّماویّ بتوسّط جرم سماویّ. فیجب أن تکون الأجرام السّماویّة تبتدیء فی الوجود مع استمرار باقٍ فی الجواهر العقلیّة، من حیث لزوم وجودها نازلة فی استفادة الوجود مع نزول السّماویّات.

التّفسیر : لماثبت أنّ ههنا عقولاً و أجساماً فلایخلو إمّا أن یقال: صدر عن کلّ عقلٍ عقلٌ فقط إلی أن ینتهی الأمر إلی آخر العقول، ثمّ یبتدیء السّماوات[۴] من ذلک العقل الأخیر[۵]؛ و إمّا أن لایکون کذلک. و الأوّل محال؛ لأنّ العقل الأخیر لایجوز أن یصدر عنه إلّا فلک واحد، لأنّ الواحد لایصدر عنه إلّا الواحد[۶]. و سائر الأفلاک لایمکن استنادها إلی الأفلاک[۷] الأخر لماثبت أنّ فلکاً لایجوز أن یکون علّة لفلک آخر. و لایجوز استنادها إلی سائر العقول لأنّا علی هذا الفرض قلنا: إنّ شیئاً من العقول لم‌یصدر عنه[۸] الفلک إلّا العقل الأخیر. و لمّابطل هذا القسم ثبت أنّ الأجسام السّماویّة تبتدیء فی الوجود مع استمرار الجواهر العقلیّة، فیصدر عن العقل الأوّل عقل و فلک، ثمّ عن ذلک العقل عقل آخر[۹] و فلک آخر إلی آخر[۱۰] المراتب.

و لقائل أن یقول: لم لایجوز أن یقال: إنّه[۱۱] صدر عن العقل الأوّل عقل واحد فقط، و عن ذلک[۱۲] الواحد واحد آخر إلی الألف أو[۱۳] أکثر بحیث لایصدر عن العقل الواحد[۱۴] إلّا عقل[۱۵] واحد. ثمّ بعد ذلک یوجد[۱۶] عقل یصدر عنه عقل و فلک، ثمّ عن ذلک العقل عقل آخر و فلک آخر[۱۷]. و بالجملة یکون فی أوّل الأمر عقول کثیرة نازلة من غیر الأفلاک[۱۸]، ثمّ یکون عقل و فلک[۱۹]، ثمّ بعده عقول أخر[۲۰] کثیرة من غیر أفلاک[۲۱]، ثمّ بعده[۲۲] عقل آخر و فلک آخر[۲۳]. و علی هذا التّقدیر لایلزم أن تکون الأجرام[۲۴] السّماویّة مساویة للعقول[۲۵].

۱- زیادة :+ و مص. ۲- أن :+ یکون مج. ۳- لکلّ : کلّ م. ۴- السّماوات : السّمویّات مص.
۵- الأخیر : الآخر ط. ۶- الواحد : واحد مص. ۷- الأفلاک : الفلک مج. ۸- عنه :+ إلّا مج.
۹- آخر :- س، ط. ۱۰- آخر :- ط. ۱۱- إنّه :- س. ۱۲- ذلک :+ العقل ط. ۱۳- أو : و مص.
۱۴- الواحد : الأوّل مص. ۱۵- عقل :- ط. ۱۶- یوجد :+ عنه مص. ۱۷- آخر :- س.
۱۸- الأفلاک : أفلاک مص. ۱۹- و فلک :- مص. ۲۰- آخر :- ط. ۲۱- أفلاک : الأفلاک ط.
۲۲- بعده : بعد ذلک مص. ۲۳- آخر :- س. ۲۴- الأجرام : الأجسام س. ۲۵- للعقول :+ فی العدد س.

[الفصل التّاسع و الثّلاثون]

زيادة[۱] *تحصيل*: فمن الضّرورة إذن أن يكون جوهر عقليّ يلزم عنه جوهر عقليّ و جرم سماويّ. و معلوم أنّ الإثنين أنّما يلزمان من واحد من حيثيّتين. و لا حيثيّتى اختلاف هناك إلّا ما كان[۲] لكلّ شىء منها: أنّه بذاته إمكانىّ الوجود و بالأوّل واجب الوجود، و أنّه يعقل ذاته و يعقل الأوّل. فيكون بماله من عقله الأوّل[۳] الموجب لوجوده، و بماله من حاله عنده مبدأ لشيء، و بماله من ذاته مبدأ لشيء آخر. و لأنّه معلول فلامانع من أن يكون هو[۴] مقوّماً من مختلفات. و كيف لا، و له ماهيّة إمكانيّة، و وجوده[۵] هو[۶] من غيره واجب. ثمّ يجب أن يكون الأمر الصّورى منه مبدءاً للكائن الصّورى، و الأمر الأشبه بالمادّة مبدأً للكائن المناسب للمادّة. فيكون بما هو عاقل للأوّل الّذى وجب به مبدأ لجوهر عقلىّ، و بالآخر مبدأ لجوهر جسمانىّ. و يجوز أن يكون للآخر تفصيل أيضاً إلى أمرين بهما يصير سبباً لصورة و مادّة جسميّتين.

التّفسير[۷]: لمّاثبت أنّ العقل الأوّل لابدّ و أن يكون مبدءاً لجوهر آخر عقلىّ و جرم سماوىّ، و قد عرفت أنّ المعلولين لايصدران عن العلّة الواحدة[۸] إلّا لمافيها من الكثرة، فينبغى أن يعرف الكثرة الّتى فى العقل الأوّل. لكن لاكثرة فيه إلّا أنّه ممكن بذاته واجب بالأوّل، و أنّه يعقل ذاته و يعقل الأوّل. فيكون بكونه عاقلاً للأوّل واجباً به علّة لشيء، و بماله[۹] من ذاته و هو الإمكان علّة لشيء آخر. و لاستحالة فى[۱۰] أن يكون فى جوهر العقل الأوّل هذا النّوع من الكثرة، لأنّه ممكن بذاته، فلاامتناع فى تقوّمه[۱۱] بالمقوّمات[۱۲]. و كيف لانقول ذلك؟ و هو ممكن بذاته، واجب بغيره. ثمّ إذا ظهر هذان الاعتباران فى[۱۳] العقل الأوّل وجب إسناد[۱۴] العقل و الفلك إليهما. ثمّ يجب أن يكون الأمر الصّورى مبدءاً للمعلول الصّورى، و الأمر الأشبه بالمادّة علّة للمعلول الأشبه بالمادّة[۱۵]. فيكون لكونه عاقلاً للأوّل[۱۶] واجباً به علّة للعقل الثّانى، و بالاعتبار الآخر و هو كونه ممكناً لذاته[۱۷] علّة للفلك.

و اعلم أنّ هذا الكلام أوهن من بيت العنكبوت، و هو ركيك جدّاً. و قد استقصينا الكلام فى

۱- زيادة :+ و مص. ۲- كان :- س. ۳- الأوّل : للأوّل س. ۴- هو :- س. ۵- وجوده : وجود س.
۶- هو :- م، س. ۷- التّفسير : الشّرح س. ۸- العلّة الواحدة : علّة واحدة مص. ۹- بماله : لمابه مج.
۱۰- فى :- ط. ۱۱- فى تقوّمه : بتقوّمه مج. ۱۲- بالمقوّمات : بمقوّمات مص. ۱۳- فى :+ أنّ ط.
۱۴- إسناد : استناد ط، مج، مص. ۱۵- علّة ... بالمادّة :- ط. ۱۶- للأوّل : بالأوّل ط. ۱۷- لذاته : بذاته ط.

شرح ركاكتهافى سائر كتبنا، إلّا أنانشير ههنا إلى بعض النكت. فنقول: كلام الشّيخ فى هذا الفصل متخبّط[۱] جدّاً[۲] فى هذا الكتاب و فى سائر كتبه؛ لأنّ كلامه مشعر تارة[۳] بأنّه إنّما يصدر عقل و فلك عن العقل الأوّل لمافيه من الإمكان لذاته و الوجوب بغيره، و تارة لأنّه[۴] يعقل نفسه و يعقل غيره. و لقدكان من الواجب عليه أن يفصّل القول فيه، و يبيّن أنّ مصدر[۵] المعلولين هو الإمكان و[۶] الوجوب، أو علمه بذاته و[۷] علمه بعلّته. فإنّ الجمجمة[۸] غير لائقة بهذا الموضع[۹]. و نحن نتكلّم بعون اللّه[۱۰] على القسمين معاً.

فنقول: أمّا[۱۱] الإمكان، و الوجوب[۱۲] بالغير، و الوجود، فشىء[۱۳] من هذه الثّلاثة لايصلح للعلّيّة.

أمّا الإمكان[۱۴] فلوجوه:

الأوّل[۱۵]، أنّ الإمكان ليس أمراً وجوديّاً، و ما لايكون موجوداً لايكون علّة للموجود[۱۶]. أمّا الصّغرىٰ فقد مرّ تقريرها فى النّمط الخامس[۱۷]، و الّذى نريده الآن نقول: لوكان الإمكان أمراً وجوديّاً[۱۸] لكان إمّا أن يكون واجباً لذاته، أو ممكناً لذاته. و الأوّل باطل و إلّا لكان واجب الوجود أكثر من واحد؛ و لأنّ[۱۹] الإمكان صفة مفتقرة إلى الموصوف، و المفتقر إلى الغير لايكون واجباً لذاته. و إن كان ممكناً فإمّا أن يفتقر إلى علّة، أو لايفتقر[۲۰]. فإن لم يفتقر[۲۱] فقد استغنى الممكن عن العلّة، و ذلك يسدّ[۲۲] باب إثبات واجب الوجود. و إن افتقر فعلّته إمّا البارى تعالىٰ، و إمّا العقل الأوّل، و إمّا شىء ثالث. و الأوّل باطل؛ لأنّ البارى تعالىٰ علّة لوجود العقل الأوّل. فلوكان أيضاً علّة لوجود ذلك

۱- متخبّط : مخبط م، مج، مص. ۲- جدّاً :- ط، م، مص. ۳- تارة :- مج. ۴- لأنّه : بأنّه مص.
۵- مصدر : يصدر مج. ۶- و : أو ط، مص. ۷- و : أو ط، م، مص. ۸- الجمجمة : المجمجة س. : المحجمة ط.
[جمجم جمجمةً و تجمجم الكلام : لم يبيّنه. و مجمج مجمجة فى حديثه: لم يبيّنه و لم يُفد به. و مجمج الكتاب : لم يبيّن حروفه.] ۹- الموضع :+ أصلاً و اللّه الموفّق ط. ۱۰- بعون اللّه :- س. :+ و توفيقه ط، م، مج.
۱۱- أمّا : إنّ مص. ۱۲- الوجوب : الوصول ط. ۱۳- فشىء : بشىء ط، مج. ۱۴- والوجوب بالغير...أمّا الإمكان : على الهامش م. ۱۵- الأوّل :+ و هو م، مج. :+ هو مص. ۱۶- للموجود : للوجود س. [۱۷- راجع: النّمط الخامس؛ الفصل السّادس؛ صص ۴۰۸-۴۰۲] ۱۸- وجوديّاً : موجوداً س. ۱۹- لأنّ : أيضاً فلأنّ م، مص.
۲۰- لايفتقر :+ إلى علّة مص. ۲۱- لم يفتقر :+ إلى علّة مص. ۲۲- يسدّ : سدّ مص. : ينسدّ إثبات ط.

الإمكان لكان قد صدر عنه تعالى معلولان، و ذلك[١] يهدم قاعدة هذا الباب. و الثّانى أيضاً باطل؛ لأنّ علّة الشّىء الموجود[٢] متقدّمة بالوجود على المعلول عندهم. فلوكان العقل الأوّل[٣] علّة لإمكان نفسه لزم أن يكون وجوده سابقاً على إمكانه[٤]. و ذلك محال لأنّ وجوده من غيره، و إمكانه من ذاته، و ما[٥] بالذّات أقدم ممّا بالغير. و الثّالث أيضاً باطل؛ لأنّ ما عدا البارى تعالىٰ و العقل معلول العقل[٦] الأوّل. فيلزم أن يكون معلول العقل الأوّل علّة لإمكانه، فيلزم أن يكون إمكانه متأخّراً[٧] عن وجوده[٨] بمراتب؛ و هو محال. فثبت أنّ الإمكان لايمكن أن يكون أمراً وجوديّاً.

و أمّا بيان الكبرىٰ فهو: أنّ العدم الصّرف يستحيل أن يكون علّة للموجود أو جزءاً منها؛ إذلو جاز ذلك لجاز استناد[٩] جميع الممكنات إلى العدم الصرّف، و هو يسدّ[١٠] باب إثبات واجب الوجود. فهذا برهان باهر[١١] قاهر على أنّ الإمكان لايجوز أن يكون علّة لوجود الفلك. و أىّ عاقل يجوز أن يقول: المقتضى لوجود هذه الأجسام العظيمة مجرّد وصف عدمىّ لاثبوت له أصلاً.

و العجب أنّ هؤلاء اتّفقوا على أنّه[١٢] لايجوز أن يكون جسم علّة لجسم آخر. و علّلوا ذلك بأنّ الجسم مركّب من[١٣] الهيولىٰ و الصّورة، و الصّورة[١٤] لاتفعل إلّا بمشاركة الهيولىٰ، و الهيولىٰ ذاتها قابلة[١٥]، ولا معنى للقبول إلّا الإمكان. فلأجل ما بين الجسم و بين الإمكان من هذا التّعلّق البعيد أخرجوا الجسم عن أن يكون له صلاحيّة العلّيّة[١٦] و التّأثير، ثمّ جاؤوا[١٧] و جعلوا نفس الإمكان علّة. ما هذا إلّا من التّعسّف الشّديد.

الحجّة الثّانية: أنّ الأدلّة الدّالّة على أنّ الوجود فى الموجودات أمر[١٨] واحد، و أنّ الجسميّة فى الأجسام أمر واحد[١٩]، فهى أيضاً دالّة على أنّ الإمكان فى الممكنات أمر[٢٠] واحد. و قد تقرّر فى بداية[٢١] العقول أنّ حكم الشّىء حكم مثله. فلوصلح[٢٢] إمكان[٢٣] لأن يكون علّة لشىء لصلح كلّ إمكان لأن[٢٤]

١- ذلک : هذا م. ٢- الموجود :+أيضاً ط. ٣- الأوّل :-س. ٤- إمكانه : إمكان نفسه س.
٥- ما :+كان مج. ٦- العقل : للعقل مج. ٧- معلول العقل ... متأخّراً : على الهامش م.
٨- وجوده : نفسه س. ٩- استناد : إسناد م، مص. ١٠- يسدّ : سدّ م، مص. ١١- باهر : ظاهر س :-مص.
١٢- أنّه : أنّ مص. ١٣- من : عن مج. ١٤- الصّورة :-ط. ١٥- قابلة : قابل ط، م. : أنّها قابل مج. : قابلاً مص.
١٦- العلّيّة : العلّة مص. ١٧- جاؤوا : جاوزوا مج. ١٨- أمر : -س. ١٩- أمر واحد : واحدة مص.
٢٠- أمر :-ط، م. ٢١- بداية : بداهة مج. ٢٢- صلح : صحّ م. ٢٣- إمكان : الإمكان ط. :+العقل الأوّل ط، مص.

يكون علّة لذلک الشّىء. فإذا صلح إمكان العقل الأوّل لأن[١] يكون علّة للفلک الأوّل، فليصلح إمكان ذلک الفلک[٢] لأن يكون علّة لوجود نفسه. و حينئذ يكون الفلک[٣] موجوداً[٤] لذاته[٥]، و يخرج عن كونه ممكناً. فالحاصل أنّ الإمكان لوكان علّة لشىء لوجب أن لايكون فى الوجود موجود ممكن. و لمّا كان التّالى محالاً فالمقدّم[٦] مثله.

و أمّا أنّ مجرّد الوجود لايصلح للعلّيّة فالأمر فيه أيضاً كذلک، لأنّ وجود كلّ شىء يساوى وجود غيره. فلوصلح وجود لعلّيّة[٧]، لصلح كلّ وجود لها.

و أمّا كونه واجباً بالغير فهو ليس[٨] بصفة ثبوتيّة[٩] و إلّا لكانت ممكنة؛ لأنّ وجوبه بالغير إضافة عارضة له[١٠] بالنّسبة إلى الغير. و الإضافات متأخّرة و ممكنة، فلابدّ لها من سبب. فيكون وجوبه[١١] زائداً عليه، و لزم التّسلسل. فظهر أنّه لا الإمكان و لا الوجود و لا الوجوب بالغير صالح للعلّيّة[١٢].

و أمّا الاحتمال الثّانى، و هو أن يجعل كون العقل[١٣] عاقلاً لذاته و لعلّته، علّة للمعلولين المذكورين، فلأنّا قد[١٤] دللنا فى سائركتبنا على أنّ علمه بذاته و بغيره لابدّ و أن يكون زائداً على ذاته، و حينئذ يعود البحث عن[١٥] علّة ذلک الزّائد. و لنساعد[١٦] الآن على أنّ علم[١٧] الشّىء بنفسه و بغيره قديكون نفس نفسه فى الجملة، فنقول: علم العقل الأوّل بنفسه و بعلّته إمّا أن يكون نفس نفسه، أو زائداً عليه[١٨]. فإنّ[١٩] الأوّل فمعلوم أنّه لاكثرة فيه إلّا بالإمكان، و الوجوب، و الوجود؛ فحينئذ يعود الإشكال الأوّل[٢٠]. و إن كان زائداً عليه عاد الطّلب فى علّة[٢١] حصول ذلک الزّائد.

و إشكال آخر و هو: أنّ كلّ علمين تعلّقا بمعلوم واحد من وجه واحد فهما مثلان[٢٢]، لأنّ العلم عندكم صورة مساوية للمعلوم؛ فإذاكان المعلوم واحداً كانت الصّورتان متساويتين. و إذاكان

١- لأن : أن ط. ٢- الفلک :-ط. :+نفسه م، مج، مص. ٣- الفلک :+الأوّل ط و أيضاً على هامش م.
٤- موجوداً : موجداً مج. ٥- و حينئذ يكون الفلک موجوداً لذاته : و حينئذ يكون إمكان الفلک علّة لوجوده فيكون الفلک واجباً لذاته س. ٦- فالمقدّم : كان المقدّم س. ٧- لعلّيّة : العلّيّة مص. ٨- فهو ليس : فليس مج.
٩- ثبوتيّة : وجوديّة س. ١٠- له :-ط، م، مص. ١١- وجوبه : وجوده ط. ١٢- للعلّيّة : لعلّته م.
١٣- العقل : الشّىء س. ١٤- فلأنّا قد : فقد ط. ١٥- عن : فى س. ١٦- لنساعد : لساعد ط.
١٧- علم : علّيّة ط. ١٨- عليه : عليها ط، م، مج، مص. ١٩- فإنّ :-مص. ٢٠- الأوّل :-ط.

كذلك استحال أن يكون علم العقل بنفسه علّة للفلك، و علم معلوله به علّة لعقل[١] آخر، لاستحالة أن تكون الأشياء المتساوية مختلفة فى اللّوازم. ولا دافع لهذا السّؤال إلّا أنّ المعلول لايعرف علّته كماتعرف تلك العلّة[٢] نفسها[٣].

ثمّ لئن[٤] وقعت المساعدة على أنّ هذه الاعتبارات صالحة للعلّيّة، ولكنّها غير كافية. و ذلك لأنّ الفلك ليس موجوداً واحداً، بل هو مركّب عن[٥] الهيولىٰ، و الصّورة الجسميّة، و الصّورة النّوعيّة، و المقدار الخاصّ، و الشّكل الخاصّ، و الوضع الخاصّ. و بالجملة فله من كلّ مقولة من المقولات العشر نوع أو أنواع. فهذه الأمور الكثيرة إذا أسندتها[٦] إلى جهة واحدة فى العقل الأوّل أو جهتين لزم انتساب أكثر من الواحد إلى الجهة الواحدة، و هو يقتضى هدم[٧] هذه القاعدة و الأساس[٨]. و لنكتف بهذا القدر من الإشكالات[٩]. و لنرجع إلى التّفسير.

فأمّا قوله : «و لأنّه معلول فلامانع من أن يكون هو مقوّماً[١٠] من مختلفات»؛ ففيه إشكال، لأنّ عنده[١١] علّة الشّىء المركّب[١٢] لابدّ و أن يكون علّة أوّلاً[١٣] لأجزائه و مقوّماته[١٤]. فلوكان المعلول الأوّل متقوّماً[١٥] من المختلفات[١٦] لوجب أن يكون البارى تعالىٰ علّة لتلك الأمور، فيكون قد صدر عنه أكثر من الواحد[١٧]، و ذلك يهدم[١٨] أصلهم. إلّا أن يقال: إنّه علّة[١٩] لأحد أجزاء الماهيّة فقط، و بواسطته يكون علّة للماهيّة[٢٠]. لكنّا نقول: الجزء الأخير[٢١] من الماهيّة إن لم يكن مفتقراً إلى علّة أصلاًكان واجباً لذاته، و هو محال. و إن افتقر إليها فإمّا أن تكون تلك العلّة هى الجزء الأوّل الّذى صدر عن البارى تعالىٰ، فحينئذ يكون معلول البارى تعالىٰ هو أحد الجزئين، و الجزء الثّانى[٢٢] معلول معلوله. فيكون المعلول الأوّل بسيطاً فيمتنع[٢٣] تقوّمه عن[٢٤] المختلفات، و قد فرضنا أنّه لايمتنع؛ هذا خلف. أو شيئاً

١- لعقل : للعقل س.   ٢- العلّة : -س.   ٣- نفسها : بنفسها ط.   ٤- ثمّ لئن : إن ط، مج.   ٥- عن : من س.
٦- أسندتها : أسندها مص. : أسندناها م، مج.   ٧- يقتضى هدم : ينقض س.   ٨- الأساس : الاتناهى مج.
٩- الإشكالات : الإشكال س.   ١٠- مقوّماً : مقدّماً مج. : متقوّماً مص.   ١١- عنده : عده مص.
١٢- المركّب : -س.   ١٣- أولا : -س. : أو م.   ١٤- علّة الشّىء المركّب ... و مقوّماته : إذا كان علّة لشىء لابدّ و أن يكون علّة لأجزائه أوّلاً و لمقوّماته مج.   ١٥- متقوّماً : مقوّماً ط، مج.   ١٦- المختلفات : مختلفات مص.
١٧- الواحد : واحد مص.   ١٨- يهدم : هدم مص.   ١٩- لتلك الأمور ... إنّه علّة : ثابتة على الهامش م.
٢٠- للماهيّة : الماهيّة مص.   ٢١- الأخير : الآخر ط، م.   ٢٢- الثّانى :+ هو س.   ٢٣- فيمتنع : يمتنع ط. : ممتنع مج.

آخر، و هو أيضاً محال؛ لأنّ ماعدا البارى تعالىٰ و هذه الماهيّة المركّبة من هذين الجزئين معلول هذه الماهيّة المركّبة. فلوجعلنا شيئاً آخر[١] علّة لأحد جزأيها لكنّا قد جعلنا شيئاً من معلولات[٢] المعلول الأوّل علّة لأحد أجزائه؛ و ذلك محال. فظهر أنّه لايجوز أن يكون المعلول الأوّل مركّباً من المقوّمات، و به يظهر فساد قولهم: الجوهر جنس لماتحته؛ لأنّه لوكان كذلك لكان العقل الأوّل الدّاخل[٣] فيه[٤] مركّباً من الجنس و الفصل، و قد بيّنّا أنّه محال.

و أمّا قوله : «وكيف لا، وله[٥] ماهيّة إمكانيّة و وجود واجب من غيره[٦]»؛ فاعلم أنّه يشبه أن يكون المراد منه الاستدلال على الدّعوى الّتى ذكرها[٧] من أنّ المعلول الأوّل لايمتنع[٨] أن يكون مركّباً من المقوّمات. لكن هذا الاستدلال[٩] ضعيف جدّاً؛ لأنّ إمكان الشّىء صفة إضافيّة عارضة لماهيّته[١٠]، و الوجود أيضاً صفة عارضة[١١]، وكثرة العوارض الخارجة[١٢] لايقتضى كثرة فى الماهيّة. فإنّ البارى تعالىٰ له صفات إضافيّة كثيرة عارضة لذاته، و لايلزم عن ذلك كون ذاته متقوّمة بأمور مختلفة. و لأنّ الشّيخ اعترف فى النّمط السّابع من هذا الكتاب بأنّ تعقّل البارى تعالىٰ للأشياء[١٣] كثرة لازمة لذاته، و لم يلزم من كثرة تلك اللّوازم وقوع الكثرة فى ذاته تعالىٰ.

فظهر أنّ الاستدلال بالكثرة الحاصلة من الإمكان و الوجود على كون الماهيّة متكثّرة غير صحيح. اللّهم إلّا أن يقال: إنّه ما عنى بالماهيّة الأمر الّذى هو معروض الإمكان و الوجود، بل المجموع الحاصل من تلك الماهيّة و من الإمكان و الوجود. و لاشكّ أنّ[١٤] ذلك المجموع مركّب و فيه[١٥] كثرة. ولكنّا لوقنعنا بمثل هذه الكثرة فى أن يكون مصدراً للمعلولات الكثيرة فهى حاصلة لذات اللّه تعالىٰ، لأنّ ذاته تعالىٰ إذا[١٦] أخذت مع السّلوب الكثيرة و الإضافات الكثيرة حصلت هناك كثرة كثيرة جدّاً. فلم لايجعل ذات اللّه تعالىٰ مصدراً للممكنات الكثيرة؟

و أمّا قوله : «ثمّ يجب أن يكون الأمر الصّورى مبدأً للكائن الصّورى، و الأمر الأشبه بالمادّة

١- آخر : -مص.   ٢- معلولات : مقوّمات مص.   ٣- الدّاخل : الواحد م.   ٤- فيه : -ط.
٥- لا و له : لأنّه م.   ٦- واجب من غيره : من غير واجب ط، مج.   ٧- ذكرها : ذكر م.   ٨- لايمتنع : لايمنع م.
٩- الاستدلال : استدلال ط.   ١٠- لماهيّته : للماهيّة ط.   ١١- عارضة : عرضيّة ط، م، مج. : عارضيّة مص.
١٢- الخارجة : الخارجيّة م، مج.   ١٣- للأشياء : الأشياء ط. :+ الكثيرة ط، مج، مص.   ١٤- و لاشكّ أنّ : -س.
١٥- فيه : منه مج.   ١٦- لأنّ ذاته تعالىٰ إذا : فإذا س.

مبدءاً للكائن المناسب للمادّة»؛ فاعلم أنّه لم‌يذكر على هذه المقدّمة دلالة. و الّذى عوّل عليه فى سائر كتبه هو[١] أنّ[٢] الأشرف يتبع الأشرف[٣]، مع أنّه هو الّذى قال فى كتاب البرهان من[٤] الشّفاء: إذا رأيت الرّجل العلمىّ[٥] يقول: هذا شريف و هذا خسيس، فاعلم أنّه قد خلّط[٦]. فليت شعرى كيف استجاز استعمال هذه المقدّمة الخطابيّة فى هذه[٧] المباحث العلميّة؟

و أمّا قوله: «و يجوز أن يكون للآخر تفصيل أيضاً إلى أمرين بهما يصير سبباً لصورة و مادّة جسميّتين[٨]»، فاعلم أنّه لم‌يذكر فى العقل الأوّل إلّا من حيث أنّه ممكن بذاته[٩] واجب بغيره[١٠]، ثمّ جعل الوجوب بالغير علّة للعقل الثّانى[١١]. فبقى أن يجعل الإمكان علّة للفلك، لكنّ الفلك مركّب من الهيولىٰ و الصّورة وهما موجودان، فلابدّ و أن يكون فى العقل الأوّل بسببهما جهتان. ثمّ إنّه لم‌يذكر[١٢] ههنا على التّفصيل و ذكره فى سائر كتبه: أنّ[١٣] كونه ممكناً لذاته[١٤] علّة لهيولى الفلك، و كونه موجوداً علّة لصورته، و أمّا وجوبه بغيره فهو العلّة[١٥] للعقل الثّانى؛ و يسمّون هذه الاعتبارات الثّلاثة بالتّثليث.

[الفصل الأربعون]

وهم و تنبيه: و ليس إذا قلنا: إنّ الاختلاف لايكون إلّا عن اختلاف[١٦] يجب أن يصحّ عكسه، حتّى يكون الاختلاف الّذى فى ذات كلّ عقل يوجب وجود مختلف، و يتسلسل إلى غير النّهاية؛ فإنّك تعلم أنّ الموجب[١٧] لاينعكس كلّيّاً.

التّفسير: من النّاس من أورد على التّرتيب المذكور سؤالاً، و هو أنّكم لمّا جعلتم إمكان العقل الأوّل و وجوده سبباً لصدور فلك و عقل[١٨] عنه، فهذا الإمكان و الوجود حاصل فى العقل الأخير، فوجب أن يصدر عنه أيضاً عقل آخر و فلك آخر، و هلّم جرّاً إلى ما لانهاية له؟ فأجاب[١٩] عنه: بأنّا إذا[٢٠] قلنا: المعلولان المختلفان[٢١] لابدّ و أن ينسبا[٢٢] إلى هذين الاعتبارين فى العلّة، و الموجبة الكلّيّة

١- هو: - س، مج. ٢- أنّ: + الأمر ط. ٣- يتبع الأشرف: تابع للأشرف مص. :- ط.
٤- من: + كتاب مص. ٥- العلمىّ: العامىّ مص. ٦- قد خلّط: خلّط س.: غلط مص. ٧- هذه: - س.
٨- جسميّتين: جسمين ط، مج.: بمتّفق م. ٩- بذاته: لذاته ط، م، مج، مص. ١٠- بغيره: لغيره مج.
١١- الثّانى: الأوّل ط. ١٢- لم يذكر: لم‌يذكرهما م. :+ لم يذكره مج. ١٣- أنّ: بأنّ س.: فإنّ مج.
١٤- لذاته: - س. ١٥- العلّة: علّة ط. ١٦- اختلاف: الاختلاف س، م. ١٧- الموجب: + الكلّى س.
١٨- فلك وعقل: عقل و فلك س. ١٩- فأجاب: أجاب س. ٢٠- إذا: لمّا ط.: - مص.
٢١- المعلولان المختلفان: المعلولات المختلفات مج. ٢٢- ينسبا: ينتسبا س.

لاتنعكس كلّيّة[١]، فلايلزم أن يقول: هذان الاعتباران فى العلّة[٢] لابدّ و أن يكونا مصدرين للمعلولين[٣] المختلفين. و[٤] تحقيقه و هو أنّ كلّ عقل يخالف[٥] بماهيّته[٦] سائر العقول؛ و إذا كان كذلك فمن المحتمل أن يكون[٧] ماهيّة عقل بحيث يقتضى معلولاً، و ماهيّة العقل الأخير[٨] يكون مخالفة لماهيّة[٩] الأوّل، فلايقتضى ما فيه من الإمكان و الوجود[١٠] شيئاً.

و لقائل أن يقول: فإذا[١١] لم‌يجب من حصول الاعتبارين فى العقل حصول المعلولين[١٢] عنه، فلم لايجوز أن يقال[١٣]: العقل الأوّل و إن حصلت الجهتان فيه لكنّه لايكون علّة لمعلولين[١٤]، بل يحصل عنه عقل واحد، و من ذلك الواحد عقل آخر، وهلّم جرّاً على هذا إلى ماشاء اللّه. ثمّ بعده يوجد العقل الّذى يصدر عن وجوده و إمكانه فلك و عقل. ثمّ إنّ العقل الّذى هو علّة الفلك[١٥] الأخير و إن لم‌يصدر عنه فلك لكنّه يصدر عنه عقل آخر، وهلمّ جرّاً إلى ماشاء اللّه[١٦]. و بالجملة فالعقول المساوقة[١٧] للأفلاك تكون متوسّطة[١٨] بين العقول[١٩] المفردة، أو يكون[٢٠] الأمر كذلك[٢١] فى أحد الطّرفين، أو يكون الأمر[٢٢] كذلك فى بعض الوسائط دون البعض[٢٣]. و على هذا التّقدير بطل ما يذكرونه من أنّ مراتب العقول بحسب مراتب الكرات. و هذا السّؤال قد مرّ ذكره مرّة لكنّا أعدناه ههنا لأنّه كان له مزيد توجّه[٢٤] على كلام الشّيخ ههنا.

[الفصل الحادى و الأربعون]

تذكير: فالأوّل يبدع جوهراً عقليّاً، هو بالحقيقة مبدع، و بتوسّطه جوهراً عقليّاً، و جرماً سماويّاً. و كذلك عن ذلك الجوهر العقلى حتّى تتمّ الأجرام السّماويّة، و تنتهى إلى جوهر عقلىّ

١- كلّيّة: - س. ٢- العلّة: العلّيّة س. ٣- للمعلولين: لمعلولين م. ٤- و: ثمّ م.
٥- يخالف: خالف ط، مص. ٦- بماهيّته: بماهيّة مص. ٧- يكون: لايكون م، مص.
٨- الأخير: الآخر ط، مج، مص. ٩- لماهيّة: الماهيّة مص. :+ العقل س. ١٠- الوجود: الوجوب س.
١١- فإذا: إذا س. ١٢- المعلولين: المعلول مج. ١٣- يقال: يكون س. ١٤- لمعلوين: للمعلولين ط.
١٥- الفلك: للفلك س. :- مص. ١٦- ماشاء اللّه: ما لانهاية له ط. :+ تعالى س.
١٧- المساوقة: المساوية مج. ١٨- متوسّطة: محتوشة ط. : غير مقرونة فى م.
١٩- بين العقول: بالعقول ط. : فالعقول م. ٢٠- يكون: لايكون م. ٢١- كذلك: - ط. ٢٢- الأمر: - ط.
٢٣- دون البعض: - س. ٢٤- توجّه: بوجه ط، م.

لا يلزم عنه جرم سماوىّ.

التّفسير: الغرض[١] أن يبيّن كيفيّة ترتيب العقول و السّماوات، فقال: البارى تعالىٰ يبدع جوهراً عقليّاً هو بالحقيقة مبدَع، لأنّه[٢] تعالىٰ أعطاه الوجود من غير توسّط شىء لامادّة[٣] و لازمان و[٤] لاغيرهما. ثمّ يصدر عن ذلك العقل عقل آخر و فلك، وكذلك ذلك العقل يصدر عنه[٥] عقل آخر و[٦] فلك، و ينتهى إلى جوهر عقلىّ لايلزم[٧] عنه جرم سماوىّ. و لقائل أن يقول: قدبيّنّا أنّه لاسبيل لكم إلى القطع بأنّه صدر عن العقل الأوّل عقل و فلك.

و اعلم أنّ قوله : «الأوّل يبدع جوهراً عقليّاً و بتوسّطه جوهراً عقليّاً و جرماً سماويّاً»، لايعنى به أنّ البارى تعالىٰ أثّر فى وجود العقل الثّانى حتّى يكون المؤثّر و الموجد للعقل الثّانى هو البارى تعالىٰ[٨] بواسطة العقل الأوّل، بل المؤثّر فى العقل الثّانى هو العقل الأوّل[٩]. و قوله: «أنّ البارى تعالى يؤثّر فيه بتوسّط العقل الأوّل»[١٠و١١]، كلام مجازىّ، حقيقته[١٢] ما ذكرناه.

[الفصل الثّانى و الأربعون]

إشارة : فيجب أن تكون هيولى العالم العنصرىّ لازمة عن العقل الأخير. و لايمتنع أن يكون للأجرام[١٣] السّماويّة ضرب من المعاونة فيه. و لايكفى ذلك فى استقرار لزومها[١٤] ما لم تقترن بها الصّور[١٥].

و أمّا الصّور فتفيض أيضاً من ذلك العقل ولكن تختلف فى هيولاها بحسب مايختلف من استحقاقها لها بحسب استعداداتها المختلفة.

و لامبدأ لاختلافاتها[١٦] إلّا الأجرام السّماويّة بتفصيل[١٧] مايلى جهة المركز ممّا يلى جهة[١٨]

١- الغرض :+ من هذا الفصل س. ٢- لأنّه : لأنّ البارى ط. ٣- مادّة : لمادّة ط. ٤- و :- مص.
٥- ذلك العقل يصدر عنه : عن ذلك العقل مص. : فلك العقل يصدر عنه ط. ٦- و : إلى أن ط. : ثمّ س.
٧- لايلزم : لايكون ط، مص. ٨- تعالىٰ :+ حتّى يكون ط. ٩- الثّانى هو العقل الأوّل :- مص.
١٠- بل المؤثّر ...العقل الأوّل :- مج. ١١- الأوّل :- س. ١٢- حقيقته : حقيقة ط، م.
١٣- للأجرام : الأجرام م. ١٤- لزومها : لزمها مص. ١٥- الصّور : الصّورة م.
١٦- لاختلافاتها : لاختلافها س. ١٧- بتفصيل : بتفضيل مص. : و به ينفصل م. ١٨- جهة :+ المادّة مص.

المحيط[١]، و بأحوال يدقّ عن إدراك الأوهام تفاصيلها، و إن فطنت بجملتها[٢]. و هناك توجد صور[٣] العناصر.

و يجب فيها بحسب[٤] نسبها من السّماويّة، و من أمور منبعثة عن السّماويّة امتزاجات مختلفة الاعدادات لقوى تعدّها[٥]. و هناك تفيض النّفوس النّباتيّة و الحيوانيّة و النّاطقة[٦] من الجوهر العقلىّ الّذى يلى هذا العالم.

و عند النّاطقة يقف ترتّب[٧] وجود الجواهر العقليّة، و هى المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة، و مايليها من الإفاضات[٨] العالية. و هذه الجملة و إن أوردناها على سبيل الاقتصاص، فإنّ تأمّلك ما أعطيته من الأصول يهديك سبيل تحقّقها من طريق البرهان.

التّفسير: لمّا تكلّم فى كيفيّة صدور السّماوات[٩] عن عللها أراد أن يتكلّم فى كيفيّة وجود العناصر. و اعلم أنّ العقل الأخير عندهم الّذى[١٠] يسمّونه بالعقل الفعّال ليس هو[١١] المدبّر لكرة القمر، بل العقل الفعّال معلول العقل المدبّر لكرة القمر، و هو علّة لهيولىٰ[١٢] عالم الكون و الفساد. و لايجوز أن يكون هو وحده مستقلّاً بعلّيّة صورها؛ لأنّ الأجرام العنصريّة قابلة للكون و الفساد، فلها هيولىٰ مشتركة، و نسبة العقل الفعّال إلىٰ جميع تلك الهيوليات[١٣] على السّواء. فليس بأن يكون سبباً لاتّصاف بعض الأجسام بالنّارية و البعض[١٤] بالأرضيّة أولىٰ من العكس. و لأنّ نسبة[١٥] جميع الهيوليات إلى جميع الصّور على السّواء، و مع التّساوى لايمكن التّرجيح، فإذن يتوقّف فيضان الصّور عن العقل الفعّال على أن يصير استعداد المادّة لقبول بعض الصّور أتمّ من استعدادها لقبول سائرها. فإنّه إذا ترجّح الاستعداد، كانت تلك الصّورة[١٦] أولىٰ بالفيضان[١٧] من العقل الفعّال من سائر الصّور[١٨]. ثمّ[١٩] لابدّ من سبب لتلك الاستعدادات المختلفة، و لاسبب لها إلّا الأجرام السّماويّة بتفصيل[٢٠] مايلى جهة المركز

١- ممّا يلى جهة المحيط :- س. ٢- بجملتها : لجملها س. : لجملتها م. ٣- صور : صورة م.
٤- بحسب :+ اختلاف م. ٥- تعدّها : بعدها م. : مهملة فى س. ٦- النّاطقه : النّاطقيّة مص.
٧- ترتّب : ترتيب مص. ٨- الإفاضات : الإضافات م، مص. ٩- السّماوات : السّماويّات مص.
١٠- الّذى :- ط. ١١- هو :+ العقل ط، م، مج. ١٢- لهيولىٰ : هيولىٰ مج.
١٣- الهيوليات :+ و إلى جميع الصّور مج، مص. ١٤- البعض : الأرض س. ١٥- نسبة :- س.
١٦- الصّورة : الصّور س. ١٧- أولى بالفيضان : لهما بالفيضان أولى س. ١٨- من العقل ... الصّور :- س.
١٩- ثمّ :- س. ٢٠- بتفصيل : بتفضيل مج، مص.

ممّايلى جهة المحيط.

هذا عبارة الكتاب و معناها أنّ الأجسام الّتى فى داخل كرة القمر لابدّ و أن يكون بعضها فى المركز و بعضها فى المحيط. و الّذى يكون قريباً من المحيط أولىٰ باللّطافة، و الجزء الّذى يكون قريباً من المركز أولىٰ بالكثافة و البرد. فاختلاف الأجسام فى قرب بعضها من المركز و بعضها من المحيط هو[1] الّذى لأجله استعدّت تلك الأجسام للصّور المختلفة.

و أمّا قوله : «و بأحوال يدقّ عن إدراك الأوهام[2] تفاصيلها و إن فطنت بجملتها[3]»؛ فالمراد أنّ اختلاف الأجسام فى القرب و البعد عن الفلك كما يحتمل أن يكون سبباً لاختلاف استعداداتها للصّور المختلفة، فكذلك يمكن[4] أن يكون أمور أخر أسباباً[5] لتلك الاستعدادات[6] المختلفة[7] مثل أن تضاف[8] تلك الاختلافات إلى طبائع كرات أربع[9] من الأفلاك أوكواكب أربعة. و هذه الأمور و إن[10] عرفت على سبيل الجملة لكنّ الجزم بها و تفصيل القول فيها متعذّر.

و أمّا قوله : «و هناك توجد صور[11] العناصر، و يجب فيها بحسب اختلاف[12] نسبها من[13] السّماويّة و من أمور منبعثة[14] عن السّماويّة[15] امتزاجات مختلفة الإعدادات لقوى تعدّها[16]»؛ فاعلم أنّه لمّا تكلّم فى كيفيّة استناد[17] العناصر الأربعة إلى عللها، أراد أن يتكلّم فى المقتضى لامتزاجاتها[18]، و ما ذاك إلّا اختلاف[19] نسب السّماويّات إليها. فإنّ الشّمس إذا قربت من سمت الرّأس سخن الهواء، و إذا بعدت عنه برد، و يحصل بسبب الحرّ و البرد امتزاجات مخصوصة[20] مذكورة فى العلوم الجزئيّة.

و ههنا بحث و هو أنّ المقتضى لهذه الامتزاجات لايجوز أن يكون قوى[21] منبعثة[22] من جرم الفلك؛ فإنّ[23] الأفلاك عندهم بسائط، فحكم كلّ جانب[24] منه مساوٍ لحكم سائر الجوانب[25]. و إذا كان كذلك لم يلزم من حركة الفلك و اختلاف نسب أجزائها إلى أجزاء العناصر أحكام مختلفة. بل

١- هو :- ط.   ٢- الأوهام: الوهم مص.   ٣- بجملتها : لجملتها م، مج. : لجملها س.
٤- أن يكون ... يمكن :- ط.   ٥- أسباباً : سبباً س.   ٦- أمور أخر ... الاستعدادات : على الهامش م.
٧- المختلفة :- مج.   ٨- مثل أن تضاف : مثال اتّصاف ط.   ٩- أربع : أربعة ط، م، مج.   ١٠- و إن :- ط.
١١- صور :- مص.   ١٢- اختلاف : اختلافات س. :- مص.   ١٣- من :+الأمور مج.   ١٤- منبعثة : متعيّنة م.
١٥- السّماويّة : السّماويّات مص.   ١٦- تعدّها : يعدّها م.   ١٧- استناد : إسناد مص. : استعداد ط.
١٨- لامتزاجاتها : لامتزاجها م.   ١٩- اختلاف : لاختلاف س.   ٢٠- مخصوصة :- س.   ٢١- قوى : أقوى ط.

المقتضى لهذه الامتزاجات قوى منبعثة من الكواكب، سواء كانت محسوسة[1] أو غيرمحسوسة، لأنّ طبائعها مختلفة و يختلف نسبها[2] إلى العناصر بسبب حركات أكرها[3]. و[4] لهذا السّرّ أضاف الشّيخ اختلاف أحوال هذه العناصر إلى[5] السّماويّة لا إلى السّماوات.

و أمّا قوله : «امتزاجات مختلفة الإعدادات لقوى تعدّها[6]»؛ يعنى به[7] أنّه إذا حصل الامتزاج استعدّ ذلك الجسم بتلك الكيفيّة المزاجيّة لقبول قوى مخصوصة عن واهب الصّور حاصلة بعد حصول تلك الاستعدادات.

و أمّا قوله: «و هناك تفيض[8] النّفوس النّباتيّة و الحيوانيّة و النّاطقة[9] من الجوهر العقلىّ الّذى يلى هذا العالم»؛ فالمراد[10] أنّ عند حدوث الأمزجة تفيض النّفوس الثّلاثة من العقل الفعّال المدبّر لهذا العالم.

و أمّا قوله : «و عند النّاطقة يقف ترتّب وجود الجواهر العقليّة، و هى المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة، و مايليها من الإفاضات[11] العالية»؛ فالمراد[12] أنّ النّفوس النّاطقة فى آخر مراتب الجواهر المجرّدة لحاجتها إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة و الاستفادة من الإفاضات العالية. و هذا الكلام بحث عن أحوال النّفوس و خارج عن البحث عن كيفيّة درجات المعلولات[13]. فهذا هو الشّرح.

ثمّ ههنا شكّ فى موضعين:

فالأوّل[14]: أنّا وقفنا صدور الصّور العنصريّة عن العقل الفعّال على حدوث الاستعدادات التامّة فى الموادّ العنصريّة، و أسندنا هذه الاستعدادات إلى إختلاف الأحوال السّماويّة، فنقول: هذه الاستعدادات إمّا أن تكون أموراً ثبوتيّة، أو لاتكون. فإن كانت أموراً ثبوتيّة[15] و قد أسندناها إلى الأجرام السّماويّة، فحينئذ قد اعترفنا بأنّ اختلاف الأحوال السّماويّة صالح لأن يكون مؤثّراً[16] فى حدوث[17] أشياء. و إذا جاز ذلك فلم لايجوز أن يقال: هذه الصّور العنصريّة إنّما حصلت من اختلاف الأحوال

١- محسوسة :+ مختلفة مص.   ٢- نسبها : نسبتها ط.
٣- حركات أكرها : حركاتها بحركات أكرها س. : حركات أكثرها ط، مص.   ٤- و : أو مص.   ٥- إلى :- ط.
٦- تعدّها : يعدّها س،م. :- ط.   ٧- به :- س.   ٨- تفيض :+ بعض مص.   ٩- و النّاطقة :- مص.
١٠- فالمراد :+ منه س.   ١١- الإفاضات : الإضافات م.   ١٢- فالمراد :+ من س.
١٣- المعلولات : المعلومات ط.   ١٤- فالأوّل : الأوّل س.   ١٥- أو لاتكون فإن كانت أموراً ثبوتيّة :- س.

السّماويّة حتّى يقع الاستغناء عن إسنادها إلى العقل الفعّال؟

لايقال: الفرق هو أنّ الصّور[١] الجسمانيّة إنّما تفعل بمشاركة الوضع، و قد عرفت أنّ الوضع مع الهيولىٰ و الصّورة الجسميّة محال، فلاجرم يستحيل أن تكون صورة جسميّة علّة لجسم. و أمّا الوضع مع الجسم القابل للأعراض و الكيفيّات ممكن[٢]، فلاجرم كان تأثير الجسم فى ثبوت هذه الأحوال ممكناً معقولاً.

لأنّا نقول: فيلزمكم إمكان إسناد[٣] جميع الكيفيّات[٤] و القوى و الأعراض الحاصلة فى عالمنا ماعدا الصّور[٥] الجسميّة إلى الأجرام الفلكيّة، و أنتم لاتقولون بذلك[٦]. و أمّا[٧] إن لم تكن هذه الاستعدادات أموراً ثبوتيّة كان حال[٨] المادّة عند[٩] حصول تلك الاستعدادات كحالها عند عدمها[١٠]. و إذاكانت الأحوال[١١] متساوية فى الأزمنة كلّها استحال[١٢] حصول[١٣] التّرجيح.

الثّانى[١٤]: و هو أنّ العقل الفعّال لمّاكان سبباً لحدوث جميع الصّور والقوىٰ فى هذا العالم فقد صدر عنه أنواع غيرمتناهية، و هذا يقدح فى أصل هذا الباب و هو أنّ الواحد لايصدر عنه إلّا الواحد.

لايقال: العلّة لاتأثير لها فى ماهيّة المعلول، فإنّ كون السّواد سواداً مثلاً لوكان لعلّة لزم أن لايبقى السّواد سواداً عند فرض عدم[١٥] تلك العلّة، و هذا محال. و إنّما تأثيرها فى وجود المعلول، و الوجود من حيث أنّه[١٦] وجود أمر واحد نوعيّ، و الماهيّة الواحدة النّوعيّة إنّما تتعدّد[١٧] لتعدّد[١٨] القوابل. لكن حصول الشّيء فى القابل متأخّر عن حصوله فى نفسه، فالوجود حين حصل من[١٩] العقل الفعّال لم يكن متعدّداً، فلم يصدر عنه أكثر من أمر[٢٠] واحد. بلى[٢١] أنّه صار متعدّداً بعد صدوره عنه، و ذلك لايقدح فى الغرض[٢٢].

لأنّا نقول: هذا العذر باطل من وجوه:

١- الصّور: الصّورة مج.　٢- ممكن: فممكن مج.　٣- إسناد: استناد ط، م.　٤- الكيفيّات: الممكنات مج.
٥- الصّور: الصّورة مج.　٦- بذلك: بها ط، م.　٧- إمّا: - ط.　٨- حال: - م.
٩- عند: حال ط، م، مج، مص.　١٠- تلك الاستعدادات ... عدمها: ذلك الاستعداد ... عدمه ط، م، مج، مص.
١١- الأحوال: أحوال مج.　١٢- استحال: - مج.　١٣- حصول: حصولها مص.
١٤- الثّانى: الوجه الثّانى س.　١٥- فرض عدم: عدم فرض ط.　١٦- أنّه: هو ط.　١٧- تتعدّد: تتجدّد م.
١٨- لتعدّد: بتعدّد مج.　١٩- من: عن ط، م، مص.　٢٠- أمر: - س.　٢١- بلى: بل س.
٢٢- الغرض: الفرض مج، مص.

الأوّل؛ لانسلّم[١] أنّ العلّة لاتأثير لها فى ماهيّة المعلول. قوله[٢]: لوكان لها تأثير فى كون السّواد سواداً[٣] لخرج السّواد مثلاً عن كونه سواداً عند فرض عدم[٤] علّته[٥]. قلنا: هذا باطل؛ لأنّا إذا فرضنا عدم علّة ماهيّة السّواد فلانقول: السّواد مع أنّه سواد خرج عن كونه سواداً؛ بل نقول: إنّه لايبقى السّواد أصلاً، و هذا الكلام لاتناقض فيه. تحقيقه و هو أنّ الّذى ذكروه[٦] لوصحّ لكان مثله وارداً فى الوجود؛ لأنّه يقال: لوكان للعلّة[٧] تأثير فى وجود الشّيء لكنّا إذا فرضنا عدم العلّة وجب أن لايبقى الوجود وجوداً. فإن التزموا ذلك و قالوا: لا[٨]تأثير للعلّة فى الوجود بل فى جعل الماهيّة موجودة[٩]؛ فنقول: العلّة إمّا أن يكون لها أثر، أو لايكون. فإن كان لها أثر كان الكلام المذكور فى الماهيّة و الوجود عائداً فيه بعينه. و إن لم يكن لها أثر كان ذلك قدحاً فى كونها علّة. ثمّ[١٠] الّذى يدلّ على أنّ[١١] تأثير العلّة الموجدة ليس[١٢] فى الوجود وحده[١٣] بل و فى الماهيّة أيضاً: أنّ[١٤] الوجودات[١٥] متساوية، و حكم الشّيء حكم مثله. فلوكانت النّاريّة[١٦] علّة لوجود السّخونة فقط لالكونها سخونة، و الماء مؤثّراً فى وجود البرودة لا فى كونها برودة، وجب قيام المبرّد مقام المسخّن و بالعكس؛ لأنّ المقتضى و الأثر واحد فيهما جميعاً و ما به الاختلاف غير داخل فى الأثر. و لمّا بطل ذلك علمنا فساد هذه القاعدة.

الوجه الثّانى[١٧]؛ أنّا نقول: إذا صحّت هذه القاعدة فلم لاتقولون: بأنّ اللّه تعالىٰ[١٨] هو المبدأ لوجود[١٩] جميع[٢٠] الموجودات، و يكون الصّادر عنه هو الوجود و هو أمر واحد، و أمّا الاختلاف و التّعدّد فإنّما جاء من قبل[٢١] تعدّد القوابل؟ و على هذا الوجه يسقط ما ذكرتموه من التّطويلات.

و اعلم أنّ من النّاس من أجاب عن أصل هذا السّؤال فقال: الدّلالة أنّما دلّت على أنّ الواحد من جميع الوجوه لايفعل إلّا فعلاً واحداً إلّا عند تعدّد الآلات كما فى أفعال النّفس النّاطقة، أو عند تعدّد

١- لانسلّم: لانعلم مص.　٢- قوله: و قوله و مص.　٣- سواداً: - س.　٤- عدم: - ط.
٥- علّته: علّيّته مص.　٦- ذكروه: ذكره ط، م.　٧- للعلّة: لعلّة م.　٨- لا: لو م.　٩- موجودة: + فيه ط.
١٠- ثمّ: + إنّ ط.　١١- أنّ: أنّه ليس ط، م، مص.　١٢- ليس: للشّيء ط، م، مص.　١٣- وحده: - ط.
١٤- أنّ: لأنّ م.　١٥- الوجودات: الموجودات س.　١٦- النّاريّة: النّار مص.
١٧- الوجه الثّانى: ثمّ لئن وقعت المساعدة على صحّة هذه القاعدة إلّا ط، م، مج، مص.
١٨- اللّه تعالى: العدم مج.　١٩- لوجود: - ط، مج.　٢٠- جميع: لجميع ط، مج.　٢١- قبل: - س.

الموادّ کما فی العقل الفعّال. و أمّا[۱] اللّه تعالیٰ فهو المبدأ لجمیع الممکنات فلاتکون مؤثّریّته[۲] بواسطة آلة أو[۳] مادّة[۴]؛ فظهر الفرق[۵].

الوجه[۶] الثّالث: و هو أنّکم لمّا[۷] أضفتم هذه الحوادث الأرضیّة إلی تلک الأحوال السّماویّة، فتلک الأحوال لکونها حادثة تستدعی أسباباً أخر. و أسبابها إن کانت سابقة علیها، کان السّابق علی الشّیء المعدوم عند وجوده یصلح أن یکون علّة للشّیء، سواء کان علّة مؤثّرة[۸] أو معدّة[۹]. و إذا جوّزتم ذلک إنسدّ علیکم باب إثبات الصّانع، فإنّا بیّنّا فی النّمط الرّابع أنّا لو جوّزنا اسناد[۱۰] الممکن إلی مایکون سابقاً علیه بالزّمان لم یتمکّن[۱۱] الفلاسفة المجوّزون لوجود[۱۲] حوادث لابدایة[۱۳] لها من إثبات الصّانع. و إن کانت موجودة معها کانت حادثة، فکانت مفتقرة إلی أسباب آخر، و یکون[۱۴] الکلام فیها کالکلام فی الأوّل، فیفضی[۱۵] إلی وجود علل و معلولات لانهایة لها دفعة واحدة؛ و[۱۶] هو محال. و لهذا السّؤال مزید[۱۷] تقریر ذکرناه فی سائر کتبنا الفلسفیّة[۱۸] و الکلامیّة. و هذا آخر الکلام فی هذا النّمط[۱۹].

۱- و أمّا : فأمّا ط. ۲- مؤثّریّته : مؤثّراً فیه ط. ۳- أو : و س. ۴- أو مادّة : العادة مج.
۵- فظهر الفرق :+ و یمکن أن یجاب عن هذا الجواب [هذا الجواب : هذا السّؤال ط، م] بأنّ المادّة [بأنّ المادّة: بأنّ المؤثّر مص] لایکون جزءاً من المؤثّر لاسیّما عندهم. و إذا کان کذلک، فمفهوم أنّ العقل الفعّال فاض عنه علی القابل الفلانی کذا [کذا :- مص]، غیر مفهوم أنّه فاض عنه علی القابل الآخر شیء آخر. و حینئذ یلزم وقوع الکثرة فی العقل الفعّال. ط، م، مص. ۶- الوجه :- ط، م، مج، مص. ۷- لمّا : کما ط. ۸- للشّیء ... مؤثّرة :- س.
۹- معدّة : معدّاً س. ۱۰- إسناد : استناد م، مج، مص. ۱۱- لم یتمکّن : لم یمکن م.
۱۲- لوجود : لحدوث س. ۱۳- لابدایة : أوّل ط. ۱۴- و یکون : فیکون س. ۱۵- فیفضی : فیقتضی مص.
۱۶- هو :- مص. ۱۷- مزید : زیادة مج. ۱۸- کتبنا الفلسفیّة : کتب الحکمیّة ط.

النّمط السّابع

فی التّجرید

و فیه[۱] ثمان[۲] مسائل.

المسئلة الأولیٰ

فی کیفیّة مراتب الموجودات[۳] و بقاء النّفس النّاطقة[۴]

فصل واحد[۵].

[الفصل الأوّل]

تنبیه : تأمّل کیف ابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف، حتّی انتهی إلی الهیولیٰ. ثمّ عاد من الأخسّ فالأخسّ إلی الأشرف فالأشرف حتّی بلغ النّفس النّاطقة و العقل المستفاد. و[۶] لمّا کانت النّفس النّاطقة الّتی هی موضوع ماللصّور المعقولة غیر منطبعة فی الجسم[۷] تقوم به، بل إنّما هی ذات آلة بالجسم، فاستحالة الجسم عن أن یکون آلة لها[۸] و حافظاً للعلاقة معها[۹] بالموت لایضرّ جوهرها[۱۰]، بل یکون باقیاً بما هو مستفید[۱۱] الوجود من الجواهر الباقیة.

التّفسیر: فی هذا الفصل مطلوبان: فالأوّل کیفیّة نزول الموجودات إلی الأخسّ فالأخسّ، ثمّ؛ کیفیّة صعودها[۱۲] مرّة أخری إلی الأشرف فالأشرف. أمّا النّزول فلأنّ أوّل الموجودات هو اللّه تعالیٰ،

۱- و فیه :- س. ۲- ثمان :- ط، م. ۳- الموجودات : الوجود س. ۴- و بقاء نفس النّاطقة :- ط، م، مص.
۵- فصل واحد :- ط، م. ۶- و :- مص. ۷- الجسم : جسم س، مص. ۸- لها : له س، مص.
۹- معها : معه س، مص. ۱۰- جوهرها : جوهره س، مص. ۱۱- مستفید : مبدأ س، م.